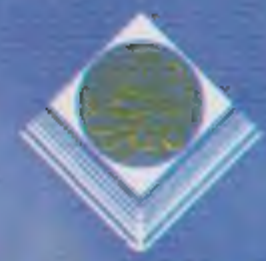




مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون  
Arab Scientific Publishers, Inc.

# الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية

دهام محمد العزاوي







**الاحتلال الأمريكي للعراق  
وأبعاد  
الفيدرالية الكردية**



# الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية

دهام محمد العزاوي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 6-771-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون  
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (+961-1)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش. م. ل

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

# المحتويات

7.....	المقدمة
13.....	الفصل الأول: العراق والتطلعات القومية الكردية
13.....	المبحث الأول: من هم الأكراد؟
21.....	المبحث الثاني: الهوية العراقية المأزومة
27.....	المبحث الثالث: دولة الطوائف ومحنة الشرعية
30.....	المبحث الرابع: الأكراد والمشروع القومي
36.....	المبحث الخامس: الحلم الكردي المتجدد
42.....	المبحث السادس: من الحكم الذاتي إلى الفيدرالية
46.....	المبحث السابع: المعارضة وتشريع الفيدرالية
51.....	الفصل الثاني: أبعاد الفيدرالية في الواقع العراقي الجديد
51.....	المبحث الأول: مبررات الفيدرالية ودوافعها
55.....	المبحث الثاني: الفيدرالية في التصور الكردي
60.....	المبحث الثالث: الفيدرالية في قانون إدارة الدولة والدستور الدائم
66.....	المبحث الرابع: الفيدرالية والقوى السياسية المعارضة
76.....	المبحث الخامس: الدستور الكردي وتكريس الفيدرالية
82.....	المبحث السادس: كركوك وحدود الفيدرالية الكردية
93.....	المبحث السابع: النفط وتطلعات الأكراد القومية
103.....	الفصل الثالث: الولايات المتحدة والموقف من الفيدرالية الكردية
103.....	المبحث الأول: العراق الجديد وملامح الفوضى الخلاقة
108.....	المطلب الأول: الفيدرالية كبديل عن الحرب الأهلية
116.....	المطلب الثاني: فيدرالية بايدن وتشريع التقسيم
	المبحث الثاني: المسألة الكردية في السياسة الأمريكية المطلب الأول: الأكراد ولعبة
120.....	المصالح الأمريكية

143	الفصل الرابع: الموقف الإقليمي من الفيدرالية
143	المبحث الأول: تركيا وهواجس الدولة الكردية
151	المبحث الثاني: إيران بين تطلعات الشيعة وفيدرالية الأكراد
161	المبحث الثالث: الفيدرالية وأبعاد التحالف الإسرائيلي الكردي
169	المبحث الرابع: مناقشة حجج القائلين بالفيدرالية
189	الخاتمة



## المقدمة

لعب الأكراد دورا مؤثرا في تاريخ العراق السياسي الحديث، إذ شكلت مطالبهم القومية وحركاتهم المسلحة وارتباطاتهم الخارجية دافعا وراء الإبقاء على أزمة الهوية كأحد أبرز معالم الواقع السياسي للعراق الحديث منذ نشأته مطلع العشرينات من القرن المنصرم إلى اليوم. وإذا كانت تطلعات الأكراد القومية وما رافقها من ممارسات صدامية قد كشفت خللا بينا في الآليات الحكومية المنتهجة لصياغة المشروع الوطني العراقي، فإن التوظيف الخارجي للمسألة الكردية وما رافقها من دعم إقليمي ودولي مباشر للحركة الكردية المسلحة قد ساهم، بدوره، ولسنوات طويلة في عرقلة أي جهود حكومية مخصصة لرأب الصدع وضمان حقوق بعض الجماعات التي ظلت تشعر بالتهميش والإبعاد عن مجرى الحياة السياسية العراقية.

وهكذا فقد أثار الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/أبريل 2003، وما رافقه من انهيار معالم الدولة العراقية تساؤلات مهمة حول مستقبل الوحدة الوطنية في العراق عموما، والمسألة الكردية في العراق بشكل خاص، في ظل الرعاية الأمريكية للأحزاب الكردية، وطموحاتها المتعلقة بتحقيق الفيدرالية، وضم مدينة كركوك الغنية بالنفط، وتشكيل حكومة وبرلمان كردي مارس كل مظاهر السيادة والاستقلال عن الحكومة المركزية العراقية، وما أعقب ذلك من مشاريع سياسية واقتصادية كرسّت الواقع الكردي الجديد، مثل قانون إدارة الدولة المؤقت، والدستور الدائم، وقانون تشكيل الأقاليم، ومن ثم الدستور الكردي وقانون الاستثمار في إقليم كردستان. كما أثار تساؤلات أيضا حول الضمانات التي من الممكن أن تحصل عليها القوى السياسية العراقية الأخرى، من عدم تحول الفيدرالية الكردية إلى مشروع سياسي قومي يهدد سلامة العراق ووحدة أراضيه، لاسيما في ظل استمرار الأحزاب الكردية في سياساتها لتكريس مظاهر السيادة في إقليمها بعيدا عن سلطة الحكومة المركزية. ثم تساؤلات حول الموقف الإقليمي من تصاعد

مكتسبات أكراد العراق على حساب تراجع حقوق الأكراد في الدول المجاورة. فهل ستسلم تلك الدول بالأمر الواقع أم أنها ستواصل معارضتها السياسية وضغوطها العسكرية على نحو يمنع انتقال عدوى الوضع الكردي العراقي إلى أقاليمها الملتهبة بالعنف والتمرد؟

ثم السؤال الأهم حول حدود التحالف الكردي الأمريكي. فهل سيفي الأمريكيان بوعودهم للأحزاب الكردية في الفيدرالية والسلطة والثروة؟ وهل تدرك تلك الأحزاب أن لتحالفات الولايات المتحدة اشتراطاتها وحدودها؟ وهل تدرك أن الإخفاقات التي يواجهها المشروع الأمريكي في العراق قد ستعكس بلا شك على حدود ذلك التحالف؟ ألم يع الأكراد دروس التاريخ وتجربتهم مع وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر؟

إن هذه الدراسة معنية بالإجابة على تلك التساؤلات وغيرها، وهي تهدف إلى تسليط الضوء على تطورات المسألة الكردية في العراق، وما نجم عنها من بروز تحالف كردي أمريكي، سعى الأكراد إلى توظيفه لصالح تعزيز مكاسبهم السياسية التي حصلوا عليها بعيد الاحتلال الأمريكي. وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الامتيازات التي حصل عليها الأكراد في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية سترتب آثارا واضحة على مستقبل الوحدة الوطنية في العراق، نظرا لارتباطها بتطلعات كردية ذات طابع قومي متحفز، وإمكانية انعكاس مطلب الفيدرالية على أقاليم عراقية أخرى في الجنوب والوسط والغرب ترفع ذات المظالم التي استند إليها الأكراد، مما يهيئ لتفكيك بنية الكيان العراقي المستندة إلى إرث سياسي شديد المركزية.

وفي ظل سياسات الاحتلال الأمريكي لإعادة صياغة البنية السياسية والاجتماعية وفق نمط التفكيك والتقسيم الذي يلتم مصالحه في العراق، وفي ظل ضعف الشعور الموحد بالهوية الوطنية وسيادة الهويات التحتية (الطائفية والقومية والعشائرية) لمختلف شرائح الشعب العراقي، فإن مفهوم الهوية الواحدة يصبح مغيبا وقاصرا عن الحضور في الذهنية العراقية.

أما عن منهجية الدراسة، فقد تم اعتماد المنهج التحليلي لتفسير الظاهرة المطروحة والأسباب المحركة لها، وما قد ينجم عن استمرارها من تصورات مستقبلية، فضلا



عن استخدام المنهج التاريخي بهدف التوضيح والمقارنة ومعرفة الأبعاد التاريخية التي شكلت الظاهرة القومية الكردية وحفزت نموها.

وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول، عالجت في الفصل الأول ولادة الدولة العراقية الحديثة وظهور التطلعات القومية الكردية، فتناولت أصل الأكراد وتوزيعهم الجغرافي وتقسيماتهم القبلية والاجتماعية، كما تناولت أزمة الهوية التي عاناها المجتمع العراقي منذ بداياته إلى يومنا هذا والتي نجمت عن ضعف الآليات النظامية التي انتهجت في تعزيز مفهوم المواطنة والمشاركة المتساوية في الثروة والسلطة، مما جعل بعض الجماعات تحجم عن الاندماج والتلاحم في هوية الوطن الجامعة، وتتمسك بهوياتها الضيقة، مع تأكيد على أن أزمة الهوية لم تكن افتعالا نظاميا خالصا، بقدر ما كانت أيضا افتعالا خارجيا، ساهمت به الدول المحيطة للعراق، والقوى الدولية المؤثرة التي تمكنت من توظيف قيادات بعض الجماعات العراقية في تنفيذ أجندات سياسية، تتعلق بمصالحها الرامية إلى تعطيل دور العراق في المنطقة، إضافة إلى تناولي أزمة اندماج الأكراد في المجتمع العراقي، ورغبتهم الملحة منذ تأسيس الدولة العراقية في الانفصال عن العراق وتشكيل دولتهم المستقلة.

وقد مثلت حركات التمرد الكردي المستمرة تعبيرا أصيلا عن سعي الأكراد لتحقيق أهدافهم القومية في هذا الاتجاه، مع تأكيد على أن سعي القيادات الكردية لتحقيق طموحاتهم القومية لم يمنع قطاعات كبيرة من الشعب الكردي من الانغماس في مفردات الدولة العراقية السياسية والاقتصادية، مما هيا لتبوء شخصيات كردية موالية مناصب سياسية كبيرة حفرت أسماءها في ذاكرة الدولة العراقية، كما تناولت النتائج السياسية التي حصدها الأكراد جراء كفاحهم القومي، والتي تمثلت في قانون الحكم الذاتي عام 1970 الذي شكل خطوة كبيرة أمام انفراج سياسي سلمي للمسألة الكردية، دفعت القيادات الكردية للبناء عليها نحو طموحات أوسع، مستثمرين الظروف الدولية التي مرت بها المنطقة، والأوضاع الاستثنائية التي مر بها العراق بعد حرب الخليج الأولى عام 1980 وحرب الخليج الثانية عام 1991، وما رافقها من تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية، وفرض حصار اقتصادي وسياسي أدخل بوحدته الوطنية، فكان أن رفع الأكراد سقف مطالبهم القومية نحو الفيدرالية التي عُدَّت شكلا سياسيا وقانونيا مستحدثا

في الواقع العراقي يتخوف كثير من المحللين والمراقبين من أن يؤدي تطبيقها إلى تفكيك كيان الدولة العراقية الموحد، لاسيما في ظل انتشار الوعي الإثني (الطائفي والقومي) لدى فئات عراقية أخرى من غير الأكراد بدأت تبحث هي الأخرى عما يبرر انبعاث هوياتها الضيقة.

وتناولت في الفصل الثاني انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على تصاعد المطالب الكردية في الفيدرالية وحق تقرير المصير، تمثلت في كثير من القوانين والتشريعات التي أقرتها سلطات الاحتلال الأمريكي فأتاحت للأكراد حق التمتع بوضع إداري وسياسي شبه مستقل، ومن أهم تلك التشريعات قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت، والدستور العراقي الدائم، وقانون إدارة النفط، وقانون تشكيل الأقاليم، فضلا عن الدستور الكردي الذي أقرت فيه صلاحيات سياسية واقتصادية قربت إقليم كردستان من وضع الدولة المستقلة. وفي الفصل المذكور تناولت أيضا واقع مدينة كركوك، والصراع القومي بين قومياتها الثلاث (العربية والتركمانية والكردية) للهيمنة على مصيرها، والسياسات التي تبنتها القيادات الكردية لضمان السيطرة على المدينة الغنية بالنفط، وبما يعزز طموحاتها السياسية ومواقفها التفاوضية.

أما في الفصل الثالث فتناولت الدور الأمريكي في توظيف المسألة الكردية ودعمها في العراق، سواء لمرحلة ما قبل الاحتلال أو ما بعدها، مع الإشارة إلى حجم التحالف الاستراتيجي بين إدارة الاحتلال والأحزاب الكردية وما أفضى إليه من رعاية متميزة لطموحات الأكراد القومية.

وأما الفصل الرابع والأخير فيتناول الموقف الإقليمي من موضوع الفيدرالية الكردية، حيث يظهر موقف إقليمي شبه موحد حيال التصدي لاندفاعات أكراد العراق وطموحاتهم السياسية، ولعل أبرز المواقف الإقليمية حزما في هذا الاتجاه هو الموقف التركي الذي عبّر في أكثر من مرة عن انتقاد صريح للطريقة التي تعالج بها الإدارة الأمريكية ملف احتلالها للعراق وما أفضى إليه من انتشار مظاهر الفوضى وشيوع المطالب الإثنية التي تهدد بتفكيك النسيج السياسي والاجتماعي للدولة العراقية مع ما يعكسه من نتائج تضر بالأمن القومي التركي.

وأخيرا فمن المهم جدا القول هنا أن وحدة العراق الوطنية باتت في ظل الاحتلال الأمريكي تقف على مفترق طرق خطير، ومتعدد الاتجاهات، وغير



محسوم النهايات. فإذا كان الاحتلال يشكل اليوم التحدي الكبير لكل العراقيين، بما أفضى إليه من زرع بذور الحرب الأهلية، وتفكيك نسيج العراق الاجتماعي، وتخريب السلم الأهلي بين أبنائه، وإلغاء الدور المركزي للدولة العراقية، وإشاعة الفوضى والإرباك في مفاصل الحياة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن تحدي المحافظة على خيط الترابط الداخلي والوحدة الوطنية بين مكونات العراق الاجتماعية، بات يمثل التحدي الأخطر الذي يواجه العراقيين جميعا وبكل ألوان طيفهم السياسي والاجتماعي.

دهام محمد العزاوي

طرابلس 2009





### العراق والتطلعات القومية الكردية

#### المبحث الأول: من هم الأكراد؟

الأكراد هم جماعة قومية، وحدتها عوامل الجغرافيا والعرق والدين، ومزقتها التاريخ والمصالح الدولية، لتتوزع على خمس دول هي: تركيا، والعراق، وإيران، وسوريا، وأرمينيا. وفيما عدا أرمينيا، التي يعد الوجود الكردي فيها مستقرا بدرجة لا تجعله يمثل مشكلة<sup>(1)</sup>، فإن هذا الوجود يعد مشكلة كبرى في كل من تركيا والعراق وإيران، وإلى حد ما سوريا، نتيجة عجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية واقتصادية وثقافية لاستيعاب الأكراد، فتحوّلت هذه المشكلة إلى صراع مسلح أخذت تعانيه هذه الدول. ولقد تفاوتت أساليب التعامل مع الأكراد من إنكار تام للتمايز القومي كما هو الحال في تركيا وإيران،<sup>(2)</sup> إلى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي كما هو حاصل في العراق. ويختلف المؤرخون في تقرير أصول الأكراد، فمنهم من يرجعهم إلى أصول عربية<sup>(3)</sup>، ومنهم من يرجعهم إلى أصول تركية وآرية، حيث أن لغتهم تنتمي إلى عائلة اللغات الآرية، وأن تاريخ ولوجهم منطقة كردستان يرتد إلى قرون عديدة سبقت ميلاد المسيح.

---

(1) David McDowell, *A Modern History of the Kurds*, I.B.Tauris: London, 1996, 5-9.

(2) The Kurds and Kurdistan People without Country A.R.Gassemlou, Zed press: London 1980, 11-13.

(3) وهو ما ذهب إليه المؤرخون العرب حينما أرجعوا الأكراد إلى أصل عربي وكما قال شاعرهم لعمر ك ما الأكراد أبناء فارس ولكنهم أبناء كرد بن عامر ويرى هؤلاء المؤرخون أن القوم الكرد ما هم إلا عرب في الأصل انفصلوا عنهم في حادثة انهيار سد مأرب واعتصموا بالجبال والوهاد، حيث اختلطوا ببعض الأقوام الأجنبية فنسوا لغتهم، فهم إما من ربيعة بن نزار بن بكر بن وائل، أو من كرد بن مرد بن صعصعة بن هوازن. حول هذه الآراء أنظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي (بيروت: مطبعة العرفان، 1975)، ج 3، 258.

ويشير المستشرق الروسي فلاديمير مينورسكي في أحد أهم بحوثه حول الأكراد إلى أن الأكراد هم أحفاد الميديين الذين سكنوا بلاد فارس عام 836 ق.م، وشكلوا مع الفرس مجموعتين من القبائل الإيرانية، حيث يعود تاريخهما إلى النصف الثاني من القرن التاسع قبل الميلاد، ويضيف مينورسكي أن الميديين هم بناء أول دولة إيرانية كبيرة، وأن دولتهم مكثت زهاء مائة وخمسة وسبعين عاماً، إلى أن تمكن مؤسس الدولة الفارسية قورش من خلع آخر ملوك الميديين في عام 550 ق.م.<sup>(1)</sup>

في حين يرى المستشرق الروسي مار إلى أن الأكراد هم السكان الأصليون لجبال آسيا الصغرى، شأنهم في ذلك شأن الأرمن والجيورجيين والخالديين. ويرد مار أصل الأكراد إلى قوم ورد ذكرهم كثيراً في الكتابات القديمة تحت اسم كردوخ، والذين تحدث عنهم المؤرخ اليوناني القلم اكرينوفون في كتابه أناباس عام 400 ق.م.<sup>(2)</sup>

وثمة رأي آخر يقول به الألماني نولدكه يشير إلى أن الأكراد هم من الأقوام الذين كانوا يعيشون في المنطقة الجبلية غربي بحيرة وان، وقد تفرقوا بصورة واسعة في البلاد ما بين إيران وميديا، كما يضيف نولدكه أن كلمة كيرتي تطورت إلى كلمة كورتو وكوردو أولاً، ثم إلى كلمة كورت وهي كلمة أصلية.

أما سافراستيان فيربط الأكراد بشعب (كوت) الذي عاش في مملكة كوتيام الواقعة على الضفة الشرقية لنهر دجلة بين نهري الزاب الصغير وديالى، ويعتقد أن كلمة أكراد مأخوذة من الكلمة الآشورية كورتو.<sup>(3)</sup>

ومهما يكن من اختلاف في وجهات النظر بين الباحثين والمؤرخين فلا شك أن البحث في منشأ الأكراد ما زال غامضاً، وأن الآراء بصفة عامة لا تزال متضاربة في أصلهم ومنشأ لغتهم، إلا أنه وبشكل عام يوجد اتفاق أكبر على أن نسبة الأكراد تعود إلى أصول آرية بوصفهم نتاجاً لاختلاط قبائل زاجروس والقبائل الهندوأوربية التي أخذوا عنها لغتهم بلهجاتها الكثيرة والمتنوعة.

---

(1) فلاديمير مينورسكي، الأكراد أحفاد الميديين، ترجمة وتعليق د. كمال مظهر أحمد، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، 1976، 555.

(2) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1984، 224.

(3) مازن بلال، المسألة الكردية: الوهم والحقيقة، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1993، 140.



أما فيما يتعلق بالتوزيع الديمغرافي للأكراد، فإن تركيا تمثل اليوم أكبر تجمع من حيث المساحة والعدد، حيث تضم ما يقارب (194) ألف كم<sup>2</sup> من مساحة المنطقة الكردية، فضلا عن أن 20% من سكان تركيا البالغ عددهم أكثر من (60) مليون نسمة هم من الأكراد، أي ما يقارب (13) مليون نسمة،<sup>(1)</sup> يتركزون في مدن أهمها ديار بكر، وان، وهكاري، وتبليس، ودرسيم.

أما في إيران فإن مساحة المنطقة الكردية تبلغ نحو (125) ألف كم<sup>2</sup>، يقطنها ما يقارب 10% من مجموع الشعب الإيراني، أي حوالي (7,5) مليون كردي، يتركزون في ولايات كرمنشاه وأردلان ولورستان. وفي أرمينيا يوجد أهم تجمع للأكراد في الاتحاد السوفيتي السابق ولاسيما في مدينة آريفان، حيث يبلغ عددهم نحو (120) ألف نسمة<sup>(2)</sup>. أما في سوريا فيبلغ عددهم وفقا لإحدى الإحصائيات حوالي (320) ألف نسمة ينتشرون في ولايات مثل حلب ودير الزور والقامشلي ودمشق وغيرها<sup>(3)</sup>.

والأكراد غالبيتهم من المسلمين السنة، والقليل منهم من المسلمين الشيعة الاثنا عشرية الذين يتركزون في مناطق جنوب غرب إيران، وفي العصور الماضية اعتنق بعض الأكراد اليهودية والمسيحية.

أما الأكراد غير الموحدين فقد اعتنقوا ديانات أخرى متعددة مثل اليزيدية، والعلي الهية<sup>(4)</sup>.

وأما لغتهم فهي مجزأة - مثل تجزئ الأكراد أنفسهم - حسب المنطقة واللهجة؟، فبسبب عبورة المنطقة الكردية، وصعوبة الاتصالات، وظهور الحدود الرسمية بين الدول التي توزعت وجود الأكراد، تفرق السكان إلى قبائل منعزلة ومتباعدة، مما أدى إلى اختلاف كبير في اللهجات التي يتكلم بها الأكراد. ومع مرور الزمن دفع ذلك إلى اختلاف اللهجات من واد إلى واد، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى، ولذلك تنقسم

---

(1) David McDowell, *A Modern History of the Kurds* 9.

(2) J. C. Randal, *After such knowledge, What Forgiveness ? My Encounters with*

*Kurdistan*, New York press: New York 1997, 16.

(3) د. سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز دراسات العالم الثالث، 1988، 5.

(4) Randal, *After such knowledge*, 25.

اللهجات الكردية الحالية إلى عدة لهجات أهمها الكرمانجية التي يتحدث بها أكثر من 50% من الأكراد، وتستخدم في الكتابة والتعليم، ولا سيما في المناطق الكردية العراقية ومعظم أكراد تركيا وسوريا وأرمينيا، وهناك اللهجة البادنانية التي يتحدث بها أكراد العراق في دهوك وأربيل، كما توجد اللهجة السورانية التي يتحدث بها عدد أقل في مناطق وأقضية محافظة السليمانية في العراق وكثير من منطقة كردستان الإيرانية، وتستخدم كذلك في الكتابة والأدب، وهناك لهجة رابعة هي لهجة الـ (زازا) وهي لهجة (الدوملي - الدونبلي) في تركيا وتسود إقليم درسيم خاصة<sup>(1)</sup>.

ورغم تعدد لهجاتها إلا أن اللغة الكردية تبقى في كل الأحوال متميزة عن اللغات العربية والتركية والفارسية، فالأكراد ليسوا عرباً ولا أتراكاً ولا فرساً، إنما هم جماعة مميزة تجدد في لغتها دليلاً على ثباتها القومي<sup>(2)</sup>.

ومع هذا فثبات الأكراد القومي لا يعني وجود حالة من الاندماج أو التماسك الاجتماعي، فالروح القبلية ما زالت قوية للغاية بين الأكراد، ومن الصعب اليوم على أي كردي أن يلعب دوراً سياسياً بارزاً إن لم يكن في أصوله من شيوخ القبائل. فعضلة الأكراد التاريخية هي انقساماتهم القبلية، حيث لعبت دوراً في بقاء المجتمع الكردي مفككا عبر التاريخ ومنعت قيام كيان كردي موحد، كما شكلت ميداناً خصباً لاستغلال القوى الخارجية التي لعبت على حبل تلك الانقسامات لمنع الأكراد من التوحد وتشكيل كيانهم الخاص<sup>(3)</sup>.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن المنطقة الكردية لم تتعرض للتقسيم في إطار نتائج ما بعد الحرب العالمية الأولى كما يظن الكثيرون، إنما خضعت تلك المنطقة لمراحل

---

(1) د. وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا، بغداد: جامعة بغداد، 1994، 5.

(2) Ch.Hitechnes, *Struggle of the Kurds*, Washington: official journal of the national Geographic society, 182, 1992, : 36.

(3) في القرن الثامن عشر رثى أحد كبار الشعراء الكرد أحمد خاني في إحدى قصائده تفرق الأكراد وهدر الدم الكردي في خدمة قضايا قومية أجنبية، حيث قال: (إن الأتراك والفرس محاطون بأسوار من الأكراد... في كل مرة يعبئ بها العرب والأتراك الجيوش... أن الأكراد هم الذين يغرقون في دمائهم. واذ هم دائماً متفرقون، دائماً على خلاف فانهم لا يذعنون لسلطان واحد منهم... فلو أننا توحدنا إذا لأصبح هذا التركي وهذا العربي وهذا الفارسي خادمين لنا) أنظر لورانت شابري واني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة د. ذوقان قرقوط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991)، 345.



من التقسيم كان أولها غداة معركة جالديران أو (تسالديران) الشهيرة في أغسطس 1514م، بين إيران الشيعية والدولة العثمانية السنية في عهد السلطان سليم الأول، فعلى إثر تلك المعركة قُسمت المناطق الكردية بين الدولتين، حيث حصلت تركيا العثمانية التي انتصرت في تلك الحرب على الجزء الأكبر من كردستان، وتم إقرار التقسيم بصورة نهائية بمقتضى اتفاقية عام 1639م التي أبرمت بين الشاه عباس الصفوي والسلطان العثماني مراد الرابع<sup>(1)</sup>.

أما التقسيم الأهم في تاريخ الأكراد فقد جرى في مطلع القرن العشرين بمقتضى اتفاقية سايكس بيكو 1916، والتي كان نصيب المنطقة العربية من التقسيم والتقطيع فيها كبيرا أيضا، فبموجب هذه الاتفاقية اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا على اقتسام أقاليم الإمبراطورية العثمانية، بحيث تحصل بريطانيا على أراضي الرافدين من خانقين شمالا حتى الخليج العربي، وفي المقابل حصلت فرنسا على معظم أراضي سوريا الكبرى (سوريا لبنان) وجزء من مناطق وجود الأكراد في جنوب شرقي تركيا، أما فلسطين فقد تقرر أن تصبح كيانا دوليا تحت الوصاية البريطانية. ولما علمت روسيا بفحوى اتفاقية سايكس بيكو سارعت كل من إنكلترا وفرنسا إلى ترضيتها بالموافقة على منحها الجزء الشمالي الغربي من مناطق تواجد الأكراد، وهو الجزء الذي تنازلت روسيا لاحقا عن معظمه لتركيا بمقتضى معاهدة برست ليتوفسك لعام 1918، ومن جانب آخر فقد تنازلت فرنسا عن منطقة الموصل لبريطانيا بمقتضى اتفاقية وقعت بين الدولتين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كما تنازلت فرنسا عن منطقة ديار بكر الكردية لتركيا بموجب اتفاقية وقعت بين الدولتين في أنقرة في أكتوبر 1921<sup>(2)</sup>.

لقد بات الأكراد يصنعون من خلال انتشارهم الديمغرافي مشكلة في إطار واسع وعريض تمس كل دولة من مجموعة الدول التي أخذت تتضمن قطاعا منهم، ومن المفيد القول إن بدايات القرن العشرين شكلت المنطلق الحقيقي لنمو الشعور الكردي المطالب بالحقوق القومية. فمنذ الحرب العالمية الأولى، أخذت آمال

(1) د. أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001، 215.

(2) د. أحمد وهبان، الصراعات العرقية، 220.

الأكراد في بناء دولتهم الموحدة في كردستان تتصاعد لاسيما بعد أن وضع الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عام 1918، مبادئه الأربعة عشر حول تقرير المصير والتي اقترح خلالها بأنه من حق أبناء الأقليات الإثنية الموجودة في إطار الدولة العثمانية (الأكراد، الأرمن، الآشوريين) أن يحصلوا على دولتهم الخاصة<sup>(1)</sup>.

وقد جاءت معاهدة سيفر 1920، والموقعة من قبل الحلفاء لتؤكد هذا الحق حينما أشارت في المواد (62، 63، 64) إلى حق الأكراد في التمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لإقامة دولتهم خلال سنة واحدة بعد إبلاغ عصبة الأمم برغبتهم تلك، فقد جاء في المادة (64) على سبيل المثال ما يلي: "إذا حدث خلال سنة من التصديق على هذه الاتفاقية أن تقدم الأكراد إلى عصبة الأمم طالبين الاستقلال عن تركيا، وإذا اعترفت العصبة بأهلية هؤلاء السكان في حياة مستقلة، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية، والتخلي عن كل حق في هذه المنطقة، وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعا لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وتركيا، وإذا ما تم تخلي تركيا عن هذه الحقوق، فإن الحلفاء لن يثيروا أي اعتراض ضد قيام ولاية الموصل بالانضمام الاختياري إلى هذه الدولة (أي الدولة الكردية)"،<sup>(2)</sup> إلا أنه من الواضح أن الأكراد لم يتقدموا بطلب رسمي إلى العصبة لتأسيس دولة جديدة، كما أن الحكومة التركية الجديدة برئاسة مصطفى كمال أتاتورك والتي تمكنت من بسط سيطرتها على جميع الأراضي التركية، كانت قد رفضت بنود معاهدة سيفر، ووقعت بدلا عنها، وبالاتفاق مع الحلفاء، معاهدة لوزان 1923، ولم تأت على أي ذكر للأكراد<sup>(3)</sup>.

وهكذا فبدلا من أن يحصل الأكراد على دولتهم الخاصة، وجدوا بعد حين حريتهم السياسية وهويتهم الثقافية قد قسمت بحدّة، فجزء من أراضي كردستان قد ضمت إلى تركيا الحديثة بقيادة أتاتورك الذي لم يدخر وسعا في سبيل طمس الهوية الكردية عبر عمليات القتل والتهجير الجماعي القسري، وقسم آخر ضُمَّ إلى إيران التي لم تعد هي الأخرى الوسائل الكفيلة بتذويب القومية الكردية في إطار الرابطة

(1) Margaret Kahn, *The Children of the Jinn*, USA press: Washington 1980, 12

(2) د. أحمد وهبان، الصراعات العرقية، 221.

(3) د. وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية، (لندن، 1991)، 33-35.



الإيرانية (الآرية). أما الأجزاء الأخرى فقد ضمت إلى الاتحاد السوفيتي والعراق بقرارات دولية.

ومنذ ذلك الحين وحكومات هذه الدول تحاول جاهدة لاسيما في ظل ضعف تراثها الديمقراطي، استئصال محاولات الأكراد لانتزاع الاعتراف بحقهم في إدارة شئونهم الذاتية في الأقاليم التي يتواجدون فيها، لاسيما مع خوفها المتزايد من تأثير هذا الاعتراف على درجة تحكمها في مقاليد الأمور. ومهما يكن من أمر فإن الذي يهمننا هو أن المشكلة الكردية تمس صميم البنية السكانية والاقتصادية والسياسية للعراق، فالأكراد الذين يعيشون اليوم في شمالي وشمالي شرقي العراق، في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وجزء من كركوك والموصل، ويتراوح عددهم بين (2,3 إلى 4) مليون نسمة<sup>(1)</sup>، أي ما يقارب نسبة (4,16%) من مجموع الشعب العراقي، يقيمون في أكثر مناطق العراق غنى من حيث المياه والزراعة والنفط.

ويتميز المجتمع الكردي العراقي بتنوعه القبلي وانقسامه العشائري كعموم المجتمع الكردي، فالكردي العراقي لم يتعود الخضوع لنظام سياسي وإداري منظم، وكثيرا ما يلعب العرف والدين والعشيرة دورا رئيسا في تشكيل رؤية المواطن الكردي لمدى التزامه أو عدم التزامه بالتنظيم الإداري والسياسي الذي يخضع له، وهكذا فكثير من أكراد العراق هم من أفراد القبائل والعشائر، ويدينون بولائهم لزعماء قبائلهم، فالكردي يلبي رغبة زعيمه ليس فقط قياما بواجب أو تكليف، وإنما في أحيان كثيرة عن إيمان راسخ واندفاع عنيف، ولهذا يلاحظ الكثير ممن عرف الشخصية الكردية العراقية أن الكردي العراقي يكن الولاء والاحترام لزعيمه

---

(1) بسبب عدم وجود إحصائية ثابتة ورسمية لنفوس الأكراد، فإن هذه المسألة خضعت للتكهنات والميول الشخصية، ففي الوقت الذي تؤكد بعض المصادر أن نسبة الأكراد في العراق لا تتجاوز 16.4%. يذهب البعض إلى أن هذه النسبة تصل إلى 18%، في حين يبالغ البعض فيشير إلى أن نسبة الأكراد تتجاوز 20% من مجموع الشعب العراقي. حول هذه النسب أنظر على التوالي: د. خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، 255 وكذلك د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، الدولة والمجتمع في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، 250 وكذلك د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، 76.

العشائري أكثر من رجال السلطة السياسية أو العسكرية التي كثيرا ما تمرد عليها سواء في عهد السلطة العثمانية أو في زمن الدولة العراقية المستقلة.

أما عن أهم العشائر الكردية العراقية، فيمكن الإشارة إلى الكثير من العشائر التي لعبت دورا في الحياة الكردية والعراقية على حد سواء، وقدمت شخصيات سياسية وعسكرية لعبت دورها في تاريخ العراق المعاصر، ولعل أهم تلك العشائر هي عشيرة البارزانيين، التي تعد من أهم قبائل كردستان العراق، وتستقر في قضاء الزبيار، شمال نهر الزاب الكبير، وجنوب جبل شيرين. ومن أهم زعمائها الشيخ أحمد البارزاني الذي أعده الإنكليز عام 1932، وشقيقه الملا مصطفى البارزاني الذي قاد الحركة الكردية المسلحة منذ ثلاثينيات القرن المنصرم وحتى انهيارها عام 1975. وهناك قبائل الطالبانية التي تستقر بين مدينة كركوك وقضاء خانقين في ديالى، ومنهم جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ومكرم الطالباني، وزير الزراعة العراقي زمن حكم البعث في السبعينيات من القرن المنصرم. وهناك أيضا قبائل الجاف التي تستقر في مناطق شهر الزور، ومدينة حلبجة، وخورمال. وقبائل البرزنجي التي تتواجد في قضاء خانقين في ديالى، وفي مدينة كركوك، وتمتحن حرفة الزراعة والرعي، وتُدعى هذه القبائل بأصولها العربية وانتسابها لآل البيت العلوي، وهي تُعد مع قبائل الجاف والزبياريين من أكثر القبائل الكردية موالاة للدولة العراقية في جميع عهودها الملكية والجمهورية، وقد دخلت بسبب هذا الولاء في صدام مع قبائل كردية معارضة.

وهناك قبائل أخرى أقل حجما وتأثيرا، منها قبائل الهركية الذين يستقرون في شمال شرق أربيل، وفي مثلث الحدود العراقية الإيرانية التركية، وهذه القبائل تعتنق المذهب العلي-الهمسي، وقبائل زنكنة جنوب مدينة كركوك وفي أطراف مدينة كفري، وقبائل الهماوند الذين يتركزون في مركز مدينة جمجمال وبازيان، وقبائل السورجي في شرق الموصل وجنوب بارزان، وغيرها من القبائل.<sup>(1)</sup>

أما على الصعيد السياسي فقد احتلت المسألة الكردية في العراق مكانا بارزا في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بل إنها شكلت معضلة من معضلاته السياسية،

(1) د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مبولي، 1992)،



لكونها تقدم أنموذجا لا يتكرر في الواقع العراقي والعربي لأقلية تجد في تماسكها القومي، وتركزها الجغرافي، وواقعها الاجتماعي والسياسي، ما يشجعها باستمرار على الوقوف بوجه النظم السياسية العراقية، والمطالبة بحقوقها القومية. وعلى هذا الأساس اكتسبت المسألة الكردية، عبر تاريخها الطويل، سمات معقدة، وجوانب مشتركة، لم يعد من المنطقي تجاهل دراستها، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي ظهرت فيه المسألة الكردية من بين أكثر القضايا حساسية بالنسبة لمستقبل العراق السياسي، وخصوصا بعد أن أخذت القيادات الكردية تتمسك بمطالب سياسية ذات طابع قومي كردي، بات لها، في ظل الرعاية الأمريكية، تأثير واضح على مسار العملية السياسية في العراق بشكل خاص، وعلى مستقبل العراق بشكل عام.

وقبل الاسترسال في تحليل أبعاد هذه المسألة لا بد أن نخرج على تفسير ما يعانيه المجتمع العراقي ذاته من أزمات تتعلق بالهوية والاندماج على نحو ساهم في إبقاء المسألة الكردية وغيرها من المسائل المتعلقة بالوحدة الوطنية العراقية قيد الانفجار والتأجج المتواصل، وبشكل عطل على نحو ملحوظ أي استقرار سياسي للمجتمع العراقي.

### المبحث الثاني: الهوية العراقية المأزومة

رافق ظهور العراق الحديث عام 1921، أزمات سياسية واجتماعية هزت فيما بعد أركان وحدته الوطنية، ودفعت به ليكون أكثر أقطار المشرق العربي سخونة في أحداثه وأزماته. وقد يكون من المنطقي أن لا نلقي مشكلات العراق السياسية في سلة نظمته السياسية، فتلك النظم على علاقتها لم تكن سببا وحيدا فيما عاناه العراق من أزمات الهوية والاندماج وعدم الاستقرار في علاقاته الداخلية والخارجية، بقدر ما كانت عاملا مهما يضاف إلى جملة الظروف الداخلية والدولية التي أحاطت بولادة العراق العسيرة، فقد ولد العراق الحديث وهو مثقل بتركة كبيرة من التخلف العشائري والتناقض المذهبي، صاغت ظروف الحقبة العثمانية ومرحلة الاستعمار البريطاني، فقد ساهمت سياسة بريطانيا القائمة على استثمار التناقضات الاجتماعية في شحن عواطف أكراد العراق بتطلعات قومية نحو

الاستقلال، إلا أنها سرعان ما نكصت عن وعودها مما أضر بنوايا الأكراد للاندماج في مشروع الدولة الجديد، حيث شعروا أن هذا المشروع سيُبنى على أسس إرغامية تختزل طموحاتهم في دولة قومية مستقلة. أما السنة فقد ساعدتهم حظوتهم لدى الدولة العثمانية ونفوذهم في مفاصلها على تسلم مهام الدولة الجديدة، وقد وجد البريطانيون فيهم الكفاءة العسكرية والإدارية ما يؤهلهم لقيادة البلد.

هكذا ولد العراق مثلهم الهوية منذ بدايته، فكانت عملية إصلاح ثلثه مهمة ليست باليسيرة على حكومة سعى الاحتلال البريطاني طويلا لتثبيتها وفق اشتراطاته الخاصة، ولم تفلح دبلوماسية الملك فيصل الأول وحنكته السياسية في جذب الفئات المتوجسة إلى مشروعه السياسي الرامي إلى خلق هوية عراقية واحدة، ولذلك بقي يصرح في مناسبات متعددة أن مهمة التوفيق بين العراقيين ليست بالهينة، وأن إقامة توازن وتفاعل بين مكوناته الرئيسية، لاسيما السنة والشيعة والأكراد هي مهمة عسيرة، ففي إحدى مذكراته إلى مجلس الوزراء عام 1931، تناول الملك فيصل المشاكل القومية والطائفية التي يعاني منها العراق، فالعراق وفق تصوّره "من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والمالية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها ويحتاج ساستها إلى أن يكونوا حكماء مدبرين وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى. وعلى جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي، ولا ينقادون إلى تأثيرات رجعية أو أفكار متطرفة تستوجب رد الفعل"<sup>(1)</sup>.

ولذلك كان من الطبيعي والحالة تلك، أن يحمل المستقبل تنافسا واحتكاكا بين تلك المكونات على نحو أوصل المشروع العراقي في مراحل لاحقة إلى مرحلة من الانسداد السياسي المتمثل في غياب حقيقتين أساسيتين:

أولهما: تعثر المشروع الوطني بسبب افتقار السلطة إلى الأدوات التي تجعل من التنافس على العصبي بين الوحدات الاجتماعية سلميا وطبيعيا ورُكون السلطة في أحيان كثيرة إلى الأساليب غير الديمقراطية في تثبيت قواعدها الدستورية والسياسية، مما دفع إلى تحول غالبية الشعارات التي رفعت حول الوحدة الوطنية والتحرر

(1) د. علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، (لندن: دار الحكمة 2003)، 57-58.



والمساواة إلى نوع من الارتزاق السياسي والانقلابات المتكررة والمصالح الشخصية التي أضرت بالمصالح العليا للشعب.

وثانيهما: ضعف مفهوم المواطنة، ذلك المفهوم الذي يشرع المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ويقوي من ولائهم للدولة بصفاتها القوة التي تدافع عن الكيان الاجتماعي بكيّيته.

لقد كانت ثمرة ذلك أن تضاعفت أزمة الهوية بما تعنيه من اضطراب المعاني الرمزية والروحية والحضارية التي تشد المواطن إلى الجماعة وتعطيه إحساساً بالانتماء إلى الوطن، بغض النظر عن هويته المحلية، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز الكامل به وبرموزه الشاخصة. فبعد عقود من الاستقلال عجزت النظم العراقية عن أن تكون فاعلة في الترويج لهذه الهوية عبر تنمية الإحساس بالمواطنة، وإشاعة روح الحرية والمساواة، وتنمية الحياة الاقتصادية، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطن وفق الحد الأدنى من العدالة التوزيعية بين أفراد الشعب<sup>(1)</sup>. فكانت النتيجة أن تفاقمت الأوضاع من الداخل مع تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان، وكبت الحريات، والاستئثار السياسي بالسلطة، وقصور برامج التنمية، وتصاعد الإنفاق العسكري على حساب متطلبات البناء والتنمية الوطنية، والتوزيع العادل للثروات، وغياب العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة. وبقي لأزمة الهوية حضورها الفاعل من بين أكثر القضايا والمشكلات التي عاناها العراق منذ استقلاله إلى اليوم، نظراً لارتباطها بطبيعة العلاقة البنيوية السائدة بين وحدات المجتمع العراقي من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى، وضعف أداء السلطة في إدارة الاختلافات الإثنية في العراق وتحييد عملية التثمين السياسي لها.

ومما لا شك فيه أن أخطر ما يكون عليه حال أي مجتمع هو أن يعجز النظام السياسي عن بناء أطر سياسية جامعة، ومؤسسات رضائية مشتركة، تنزع الأثر السلبي عن ظاهرة التعددية المجتمعية<sup>(2)</sup>، ويفشل بالتالي في بناء شرعيته السياسية

---

(1) د. عبد الله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية، منشور في عدنان السيد حسين وآخرون، الحروب الأهلية العربية: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، 53-54.

(2) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، منشور في مجموعة باحثين، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 76.

على أسس المواطنة الكاملة، حينما يصبح غير قادر على حيازة رضا وإجماع كل فئات المجتمع السياسي، مما يؤدي إلى إضعاف الترابط الاجتماعي والسياسي بين أبناء البلد، فتسود علاقاتهم حالة من التباعد والنشوز والإقصاء، وتطغى حالات الصراع بدل التعاون، والنزاع بدل التلاقي، فيجد المتعصبون من الجماعات المختلفة الفرصة لتصعيد المواقف، وإثبات الذات على حساب الطرف الآخر أو الطرف الأضعف الذي لا يجد في ظل ضعف القانون وغياب المؤسسات الديمقراطية إلا الركود إلى فئته الاجتماعية والاحتفاء في ظلها<sup>(1)</sup>، فتنشأ حينئذ حالة من التكتل أو التقوقع الفئوي (المذهبي والقومي) داخل المجتمع الواحد، وفي مثل هذه الحال سنكون أمام مجتمع قد تبدو عليه ظاهريا سمات التوحد الهش، بفعل سطوة القمع والضغط المسلط من الأعلى، ولكنه في الداخل لا يعدو أن يكون مجتمعا مفككا ومجزأ، أو ربما بتعبير أحد الكتاب مجتمعا مشوه الحلقة السياسية<sup>(2)</sup>.

لقد أدت ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق دورا مؤثرا في حالة عدم الاستقرار السياسي، لأن هذا التعدد لم يُدر وفق مبدأ حق المشاركة للجميع، أو وفق منطق الإدارة السليمة للاختلاف، إذ حاولت الدولة العراقية الهيمنة الدائمة على مفاصل المجتمع، وإقامة تجانس فوقى للهويات المتعددة، وصهر قسري قابل للانفجار في أي لحظة، وتحت أي ظرف تضعف فيه السلطة.

لقد غيّبت هذه الطريقة القسرية شبكة المؤسسات الوسيطة بين الفرد والدولة لخلق التجانس الاجتماعي والتوحيد السياسي. ومع فشل التجربة وانهيار الدولة في ظل الاحتلال الأمريكي عادت مسألة الهوية لتقض مضجع العراقيين ولتضرب سلمهم الأهلي وتقوض أسس مجتمعهم السياسي<sup>(3)</sup>.

مع ما يبدو من حدة في التصور الأخير إلا أنه في رأي بعض الكتاب يمكن أن يشكل وصفا واقعيا للمجتمع العراقي، فما يميز التجربة العراقية هي حدة العواقب

---

(1) د. دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي (عمان: دار وائل، 2003)، 15.

(2) د. عبد الإله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية، 55.

(3) د. علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، منشور في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 100.

المرتبة عن احتكار السلطة لفئة سياسية أضعفت مفهوم المواطنة وأحلت محله مفهوم الولاء للنظام، واحتكرت أدوات القهر لتهميش أدوار فئات عريضة من المجتمع ظلت تشعر، لدواع طائفية وعرقية، بالابتعاد عن مجرى الحياة السياسية، ووفقاً لأولئك الكتاب، فإن العراق المتأجج بالثورة والاضطراب والقمع العنيف، لم يعاني من التدخلات الخارجية ومن طبيعة مجتمعه المعقدة فحسب، وإنما عانى منذ تأسيسه من آفة مزمنة وسّعت من الهوة بين الحاكم والمحكوم وهي الاحتكار المطلق للسلطة من قبل فئة اجتماعية معينة هم (السنة)، امتلكت منذ بداية تأسيس العراق زمام السيطرة على مقدراته السياسية والاقتصادية مع ما رافق تلك السيطرة من استخدام مفرط للقوة لإخضاع غالبية أبناء الشعب الآخرين.

وبعيداً عن أسباب الهيمنة السنية على مقاليد حكم العراق يشير أولئك إلى أن تلك الهيمنة قد دفعت إلى بروز مشاعر الاستياء والغضب لدى فئات الشعب العراقي الأخرى من الشيعة والأكراد وغيرهم مما يفسر ازدياد أعداد الأكراد والعرب الشيعة في المعارضة بشكل ملحوظ منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة<sup>(1)</sup>.

ومع اعتقادنا بأهمية تلك الآراء التي تلقي الضوء على جانب من الأزمة المجتمعية التي عاناها العراق منذ تأسيسه، إلا أنها لا تقدم تصوراً شمولياً لجذور تلك الأزمة ولا لعوامل استمرارها، فهي تلقي باللائمة على الحكومات العراقية وحدها، ولا تحلل أسباباً أخرى وقفت وراء عسر الاندماج السياسي والاجتماعي في المجتمع العراقي، فالدكتور موسى الحسيني يرى أن أزمة المجتمع العراقي أكبر من أن تختصر في سبب واحد دون النظر إلى الظروف السياسية والعوامل الاجتماعية التي منعت بعض الجماعات من التماهي مع مشروع الدولة العراقية الحديثة، فضلاً عن تحليل الظروف الإقليمية والدولية التي أحاطت بنشأة العراق الحديث، فسياسة الانعزال وشعارات المظلومية التي تبنتها ورفعتها بعض الجماعات لم تنتج عن استبدادية النظم العراقية فحسب، وإنما نتجت كذلك عن أسباب أخرى تتعلق بنظرة تلك الجماعات للدولة العراقية ومدى مشروعيتها، فضلاً عن تطلعاتها للتميز وربما الانفصال عن الدولة العراقية، فعلى سبيل المثال فإن عدم تحمس الشيعة للاشتراك في مفاصل الدولة العراقية في بداية تأسيسها لا يعود إلى طائفية أنظمة الحكم في العراق

---

(1) د. علي محمد الشمراني، صراع الاضداد، 101.



بقدر ما يعود، حسب رأيه، إلى طبيعة الفكر الشيعي ذاته والذي ظل ينظر إلى الدولة الحديثة نظرة مريبة لا تقوم على أصول ولاية الفقيه العادل، كما تعود أيضا إلى سلوك مراجع الشيعة الكبار الذين اجتهدوا في إصدار الفتاوى التي تحرم على الشيعة الانغماس في مخرجات المجتمع المدني الحديث لما لذلك من أثر في زعزعة سلطتهم الدينية ومكاسبهم الشخصية، فضلا عن التركة النفسية والاجتماعية التي خلفتها الحقبة العثمانية التي حرمت الشيعة من التوظيف والاندماج في المجتمع لأسباب طائفية، مما ترك خوفا لدى فئات كثيرة منهم من الاندماج في واقع المجتمع العراقي الجديد<sup>(1)</sup>.

لقد شهد تاريخ المرجعية الشيعية مراحل سلبية حيال الاندماج في مخرجات الدولة العراقية الوليدة، وتبنى مراجع الشيعة الكبار - وفي مقدمتهم الشيرازي - إصدار الكثير من الفتاوى التي حرّمت على أبناء الشيعة من التوظيف في الدولة باعتبارها دولة غير شرعية، وظلت تلك المرجعية تنظر لسنوات متأخرة، إلى العمل الحكومي والوظيفي كعمل محرّم، وأن الراتب الذي يتقاضاه المواطن الشيعي بحاجة إلى فتوى خاصة. مع تلك الرؤية القاصرة التي تبنتها المرجعية الشيعية حيال الاندماج في واقع المجتمع المدني الحديث، إلا أن الإنصاف يحتم التأكيد على أن تلك الأسباب انتفت في المراحل اللاحقة من عمر الدولة العراقية لاسيما بعد ثورة تموز يوليو 1958 والمراحل التي تلتها، حيث فصح المجال إلى الكثير من أبناء الشيعة للدخول في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية، فبرزت الكثير من الشخصيات العراقية العربية الشيعية التي لعبت دورا مؤثرا في مجال السياسة والجيش والتعليم والفن والأدب<sup>(2)</sup>.

أما الكرد، فإن تطلعاتهم القومية في كيان مستقل عن العراق أو في حكم ذاتي يعبر عن خصوصيتهم القومية قد حفزتهم منذ البداية لمعارضة أنظمة الحكم العراقية

---

(1) حول هذا الرأي وغيره من الآراء التي تخص اندماج الشيعة في بنية المجتمع العراقي الحديث أنظر د. موسى الحسيني، الشيعة والحكم في الدولة العراقية الحديثة، شبكة عراق باترول، [www.iraqpatrol.com](http://www.iraqpatrol.com)، في 2005/1/29.

(2) د. عبد الحسين شعبان، العراق من إرث الماضي إلى تحديات المستقبل: بقاء العراق موحداً رهنّ برحيل الاحتلال الأميركي محاضرة أقيمت في مركز القناة للتنمية الاعلامية وقامت شبكة العراق للجميع بنشرها في 2008/1/9 [www.iraq4all.com](http://www.iraq4all.com).

التي لم تتساهل إزاء طموحات الأكراد السياسية، فالتجأت إلى مختلف الأساليب التي طوعت الأكراد في مشروعها السياسي.

### المبحث الثالث: دولة الطوائف ومحنة الشرعية

إن مناقشة الأزمة التي عاناها المجتمع العراقي على صعيد وحدته وهويته الوطنية تدفعنا إلى عدم تجاهل الدور الذي مارسته كذلك النخب الفكرية والثقافية العراقية في تهميش ثقافة المواطنة والقبول بالآخر، فضلا عن الدور الذي مارسته القوى السياسية المعارضة في تغييب الحوار الوطني، فمما يؤسف له أن دور الكثير من النخب الفكرية لم يكن فاعلا في الترويج للثقافة الوطنية الشاملة، إذ ظلت تركز في خطابها السياسي ونتائجها الفكري على قضايا وإشكاليات عززت من الشعور بالمظلومية والاضطهاد والانعزال لدى الفئات التي تنتمي إليها. أما نخب المعارضة السياسية فلم ترتق هي الأخرى في خطابها إلى مستوى المسؤولية الوطنية، حيث اعترى أدائها السياسي قصور في الآليات اللازمة للخروج من الأزمة السياسية والاجتماعية التي عاناها البلد وساهمت، عن وعي أو من دون وعي، في تعميق الشرخ الحاصل في الوحدة الوطنية حينما لعبت على حبل الطائفية والعنصرية وحشدت طاقات أتباعها ومريديها في اتجاه تحقيق أهدافها في الوصول إلى السلطة، ووقعت في ذات الأخطاء التي سبق أن اتهمت بها النظم العراقية السابقة، حيث كانت جل شعاراتها ذات طبيعة طائفية وعنصرية أفقدتها لاحقا ثقة الشارع العراقي.

لقد كانت دعوات الديمقراطية وحكم الدستور والتخلص من الاستبداد مجرد أقنعة لممارسات أشد سلطوية مارستها أحزاب المعارضة بعد أن تمكنت، وبالتعاون مع سلطات الاحتلال الأمريكي، من تسلم مسؤولية إدارة الدولة في العراق بعد عام 2003، وأظهرت أن هناك خللا بنيويا في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع العراقي، حيث تبين أن الاستبداد لم يكن صفة لصيقة بالنظم السياسية العراقية، وإنما كذلك بأحزاب المعارضة التي تولت الحكم بمعية الاحتلال الأمريكي وتحت وصايته، كما تبين أن محنة الهوية وأزمة الشرعية السياسية باتت ظاهرة ملازمة للنظام السياسي في العراق الذي انتقل في زمن الاحتلال من الشرعية (الثورية) إلى الشرعية (الطائفية)، بعد أن ظهر أن بناء الدولة في العراق وصياغة هويتها الوطنية

يخضع اليوم لنزعة تشكيل (دولة الطوائف) وليس دولة الأمة التي ينبغي أن تقوم السلطة في ظلها بمهام إدارة الاختلاف وتسيير الأمور على مقتضى المصالح العليا للبلد وليس الطائفة أو الملة.

لقد أصبح العراق اليوم وبكل المقاييس دولة طوائف تنتهك كل قيم الدولة الحديثة ومقوماتها، حيث تستعمل الأجهزة والمؤسسات الحاكمة الممثلة للمنهج الطائفي والعنقي.

ولقد اشتغلت أحزاب الهوية على تكريس نماذج تقسيمية للمجتمع قائمة على أسس طائفية يعود بعضها إلى جذور الاختلافات المذهبية وبعضها الآخر إلى تقاليد قبلية، مما يعيق قيام أطر سياسية تتجاوز التمرس الطائفي في تكوينها وخطابها وسلوكها<sup>(1)</sup>.

كذلك عملت هذه الأحزاب على توفير الظروف التي تساعد على تحذير المقولات الطائفية عن الذات والآخر بين مكونات المجتمع العراقي، وتوفير الشروط التي تدعم تنمية كيانات طائفية باسم الفيدرالية على حساب وحدة الدولة والتماسك الاجتماعي، فأداروا الشأن العام والدولة من موقع تعبيرها عن هذه المكونات الطائفية والعرقية، فأدت هذه السياسات إلى اختزال كل ما يمكن أن يعمل على تنمية الانتماء والهوية الوطنية، فكلما تكرر رسخ الانتماء الطائفي كلما ضعفت الهوية الوطنية أو أصبحت قابلة للتنازع، بينما يزداد الشعور بالهوية الوطنية عندما تختفي كل وساطة طائفية بين الفرد والدولة. وبكل أسف بات الفرد العراقي اليوم يخضع لمقاييس الجماعة أو الطائفة التي ولد فيها وليس لمقاييس الوطن الذي تربى فيه وتعلم في مدارس وجامعاته، وأصبحت الطائفة والجماعة القومية والعشيرة تفرض نفسها بقوة على الفرد وأصبحت قوانينها وقواعدها السلوكية ونظمها الاجتماعية مقدسة وغير قابلة للنقاش، وكأن الإنسان يعيش داخلها ليجد نفسه محكوماً بها من المهد إلى اللحد، ولذلك ليس مفاجأة أن تجد بين العقلاء من يؤكد أن غالبية العراقيين باتوا اليوم طائفيين ومتعصبين ومؤدلجين بثقافة الكراهية والإقصاء بدرجة أو أخرى<sup>(2)</sup>.

(1) د. علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية، 103.

(2) د. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، منشور في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 29.



لا شك أن طائفية العراقيين وعنصريتهم ليست اختيارية وإنما هي ناتجة بالقطع عن إكراه سياسي فرضته الأحزاب الطائفية والعنصرية التي استلمت زمام الأمر في العراق بعد عام 2003، وسعت إلى فرض أيديولوجيتها السياسية القائمة على تفكيك المجتمع العراقي إلى بنياته المحلية، فهي بالأصل أحزاب طائفية وقومية، وبالتالي فإن ثقافة الهوية الوطنية لا تتوافق مع منظورها السياسي في الحكم. وإذا كانت النظم العراقية قد حققت تقدماً، وإن كان منقوصاً في المشروع السياسي الوطني حينما أخذت الاعتبار الوطنية تفرض نفسها في بنية المجتمع العراقي، وعلاقات فئاته الاجتماعية، فإن مشروع الاحتلال الأمريكي قد قوض كل مكتسبات المرحلة التاريخية السابقة، حيث ظهرت فكرة التوافق والمحاصصة الطائفية واستخدمت الأحزاب الطائفية والعرقية كأدوات لتكريس الشرخ والانقسام في الوحدة الوطنية عبر منهج القوة والإقصاء والإلغاء، الذي ظهرت علاماته في المظاهر المسلحة غير القانونية والمليشيات التي بدأت تمارس القتل الطائفي والعنصري في مشهد مأساوي ومريع أدخل العراق في إطار فوضى شاملة أقل ما يمكن وصفها بأنها حرب الجميع ضد الجميع كما وصفها الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز في وصفه لحال الطبيعة التي يغيب فيها القانون، وتنتفي عن الدولة كل مظاهر السيادة، وتصبح شريعة الغاب هي المظهر العام للدولة.<sup>(1)</sup>

إن الاسترسال في تحليل أبعاد الأزمة المجتمعية في العراق هو أكبر من الإلمام به في هذه الصفحات، ولكن من دون شك أنه لا يرتبط فقط ببنية النظم السياسية العراقية أو الأحزاب المعارضة لها ولا بتركيبة المجتمع العراقي المعقدة في ولاءاتها وانتماءاتها الفئوية فحسب، فالمسألة معقدة ومتداخلة في أسبابها، وهي ترتبط بجملة الظروف والعوامل الداخلية والخارجية التي أحاطت بالعراق منذ نشأته إلى اليوم، وكذا الدور الذي مارسته القوى الكبرى في تفعيل الانقسامات المجتمعية في الواقع العراقي يضاف بقوة كعامل من عوامل تفعيل أزمة الخلل البنيوي في تركيبة العراق المجتمعية، إذ لا يمكن أن نغفل السياسات التفريقية التي مارستها بريطانيا منذ بداية احتلالها للعراق، ولا الدور الذي مارسته الولايات المتحدة في هذا الاتجاه منذ بداية السبعينات والفترة التي أعقبتها لاسيما بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث

(1) د. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، 30.

تبنت الكثير من الممارسات التي عمقت من أزمة العراق الاجتماعية وكرست الوعي الطائفي والإثني لدى أبنائه حينما فرضت الحصار الاقتصادي والحظر الجوي في مناطق الجنوب الشيعي والشمال الكردي، وهو ما انعكس بنتائج كارثية على وحدة العراق السياسية، حيث تعمق الشعور بالانتماءات ما دون الوطنية، وانثلم الشعور بالهوية الوطنية المشتركة.

وقد تعزز الشرخ الوطني بتصاعد ردة فعل نظام الرئيس صدام حسين، حينما تسبى الكثير من الإجراءات التي شددت من قبضته الداخلية، وفي مقدمتها الإقصاء القاسي لمعارضيه ورفض دعوات الانفتاح والمشاركة وإطلاق الحريات العامة ومبادرات الحوار الوطني، الأمر الذي دفع بالحياة السياسية والاقتصادية إلى مرحلة الجمود التي لم تعد تنفع معها أي محاولة للإصلاح السياسي، فانكفأ النظام على ذاته وعلى شعبه، مما جعل نهايته سريعة ومحسومة.

#### المبحث الرابع: الأكراد والمشروع القومي

مثلما ذكرنا آنفاً، فقد ارتبط ظهور العراق الحديث بتطلعات بعض مكوناته الرئيسة كالشيعة والأكراد للعزوف عن الانخراط في مشروع الدولة العراقية الجديد لظروف خارجية، أو لأسباب تتعلق بتطلع تلك الجماعات للتميز والاستقلال بهويتها الذاتية. وإذا كان الشيعة قد تمكنوا في السنوات اللاحقة لاستقلال العراق من تجاوز العقبات النفسية والاجتماعية التي حالت دون اندماجهم في مؤسسات المجتمع العراقي الحديث، فإن عقدة التميز القومي ظلت متواصلة في السلوك الكردي مع غالبية الحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم العراق، حيث اعتقد الأكراد أن مشروع الدولة العراقية قد بني منذ الأساس بطريقة قسرية ألغت تطلعاتهم القومية إلى الاستقلال الذي أباحته قواعد القانون الدولي ومبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن الأربعة عشر حول حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للدولة العثمانية ومعاهدة سيفر التي وقعها الحلفاء عام 1920، حيث لعبت مصالح القوى الكبرى دوراً كبيراً في خنق الحلم الكردي حينما تقاسمت المنطقة وفق مصالحها الاستعمارية ضاربة عرض الحائط طموحات شعوب المنطقة وفي مقدمتها الشعب الكردي.

وقد لعبت السياسة البريطانية دورا مؤثرا في تبديد التطلعات الكردية حينما تراجعت عن عودها للأكراد بإقامة دولة مستقلة تضم أكراد العراق وإيران وتركيا<sup>(1)</sup>، واتجهت إلى تقسيم مناطق الأكراد بينها وبين حلفائها الجدد في تلك الدول. لقد شكل التراجع البريطاني إيذانا ببدء مرحلة من التمرد الكردي لتحقيق أهدافهم القومية، برز ابتداء في رفض الأكراد الاندماج في مشروع الدولة العراقية التي كانت بريطانيا تنوي إنشاءها في العراق عام 1921، حيث دفع ذلك المشروع إلى ردة فعل كردية قوية تمثلت في المواجهات العسكرية مع القوات البريطانية والتي قادها الشيخ محمود الحفيد في أيار/مايو 1919.

ورغم فشل تلك المواجهات وتمكن الجيش البريطاني من القضاء عليها إلا أنها أشارت في الميزان السياسي إلى بدء مرحلة طويلة من الرفض الكردي للاندماج في مؤسسات الدولة العراقية، وقد برزت أولى البوادر السياسية لذلك الرفض بمقاطعة غالبية الأكراد، ولاسيما في محافظة السليمانية، للاستفتاء الذي أجرته بريطانيا بشأن انضمامهم إلى العراق، كما برز أيضا في رفض الأكراد قبول تنصيب الملك فيصل الأول على عرش العراق عام 1921، حيث طالبوا بحكومة محلية تمثلهم في المناطق التي ينتشرون بها<sup>(2)</sup>، وحاول الملك فيصل الأول بحنكته السياسية المعهودة أن يمتص الغضب الكردي حينما حث حكومته على التعامل مع الأكراد كعراقيين متساوين مع أقرانهم العرب، وسعى في أغلب توجهاته إلى التركيز على مفهوم الهوية العراقية، كإطار جامع لكل أشكال التعدد المذهبي والقومي في العراق. وحتى عندما حاولت بريطانيا استغلال الورقة الكردية لتوقيع معاهدة طويلة الأمد مع العراق، فإن موقف الملك فيصل لم يتغير، بل إنه وافق على إصدار وثيقة رسمية بخصوص الأكراد. ففي 24 شباط/فبراير 1922 صدر بيان جاء فيه أن الحكومتين العراقية والبريطانية تعترفان بحقوق الأكراد القاطنين داخل حدود العراق في إقامة حكومة

---

(1) سعت بريطانيا قبيل تأسيس العراق إلى إقامة دولة كردية تشمل المناطق التي يقطنها الأكراد وتكون خاضعة لرعايتها، بهدف مواجهة الخطر السوفيتي الذي أخذ بالتنامي بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية 1917، وللضغط على تركيا الكمالية التي كانت تطالب بولاية الموصل الغنية بالنفط، فضلا عن الضغط على الحركة الوطنية العراقية التي طالبت بالاحتلال البريطاني بإنهاء احتلاله للعراق، إلا أن بريطانيا سرعان ما تراجعت عن خطتها تلك واتجهت لدمج الأكراد بمشروع الدولة العراقية الجديد. أنظر عزيز الحاج: القضية الكردية في العشرينات، 36.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، 264.



كردية، وأن الأكراد سيرسلون مندوبين مسؤولين إلى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين. وعلى الرغم من أن هذا البيان لم يكن سوى أداة ضغط بريطانية على العراق للقبول بمعاهدة طويلة الأمد، إلا أنه حمل إشارة قوية إلى أن حقوق الأكراد القومية قد تم الاعتراف بها بشكل أساسي في العراق في وقت كانت فيه دول المنطقة الأخرى تنكر عليهم ذلك<sup>(1)</sup>. ومع ذلك فمن المهم التأكيد على أن تلك الاعترافات لم تلغ تطلع الأكراد إلى التميز القومي، وقد أبرزت الانتفاضات والمواجهات العسكرية التي قام بها الأكراد إبان العهد الملكي في السنوات 1923 و1927 و1933 و1945، قلقاً سياسياً وعسكرياً لحكومة الملك فيصل الأول وخليفته الملك غازي، وأبرزت مشكلة قومية رتبت ضرورات سياسية لاحتواء آثارها على وحدة العراق الوطنية<sup>(2)</sup>.

ولعل المشكلات الاجتماعية (العشائرية والمذهبية) والسياسية وأعباء التخلف الاقتصادي التي عاناها العراق في بداية تأسيسه كانت في مقدمة العوامل التي عطلت إمكانيات حكوماته على احتواء آثار تلك المشكلات على استقراره السياسي، يضاف إليها تطلع بريطانيا إلى توظيف تلك المشكلات بما يديم بقاء العراق منقوص السيادة وتحت الوصاية البريطانية. ولقد شهدت فترة العشرينات والثلاثينات والأربعينات استثماراً بريطانياً واضحاً لتلك المشكلات، وفي مقدمتها المشكلة الكردية لإجبار الحكومة العراقية على الانقياد لسياساتها والتوقيع على كثير من الاتفاقيات التي تدمر الوجود البريطاني في العراق. فمع بداية ظهور الحكم الوطني في العراق عام 1921، أصرت الإدارة البريطانية على إبقاء مسألتين معلقتين:

الأولى: مصير ولاية الموصل والمطالبة التركية بها.

والثانية: انضمام المحافظات الكردية إلى الدولة العراقية الجديدة بشكل كامل وتحت حكم ملك عربي هو الملك فيصل الأول.

وظلت الإدارة البريطانية آنذاك تروج لمقولة: أن النفوذ التركي في كردستان العراق كبير، وأن الرغبة العارمة لدى الأكراد هي في الانضمام إلى الدولة التركية،

---

(1) د. سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 2006/5/17.

(2) David McDowall, *A Modern History of the Kurds*, 11

وبقي السبب الحقيقي غير المعلن يتمثل في رفض القيادات الوطنية العراقية الفتية توقيع اتفاقية طويلة الأمد تدمج الوجود البريطاني في العراق. ونتيجة تصاعد الدعاية البريطانية حول رفض الأكراد الاندماج في المشروع الوطني العراقي، قام الملك فيصل الأول بالتحقق من هذا الأمر، فأرسل وزير داخلته آنذاك عبد المحسن السعدون لزيارة المحافظات الكردية، وخلال يومه الأول كتب السعدون إلى الملك فيصل أنه التقى خلال زيارته مع (وجوه وتجار أبناء السليمانية الذين أخبروني بأنهم مستعدون لحلف يمين الولاء لجلاليتكم والانضمام للدولة العراقية الفتية، وأنهم مستعدون لإرسال المضبوطات التي تؤيد ذلك إلى بغداد أسوة بالأجزاء الأخرى من العراق، واتفقنا على فعل ذلك في اليوم التالي)، وأكد السعدون للملك (أن الخطر التركي غير موجود، وأن الغالبية العظمى التي التقى بها ترفض أن تكون جزءاً من الدولة التركية التي عانوا فيها الكثير)، ثم يقول له (ولما اجتمعنا في اليوم التالي رفض الجميع توقيع المضبوطات وقالوا بالحرف الواحد، بما أننا لا نزال لا نعرف كيف نميز بين الخير والشر فإننا نوكل أمورنا إلى المندوب السامي البريطاني لكي يقرر لنا ما هو مفيد وصالح)<sup>(1)</sup>.

لاشك أن التردد الذي أبداه الأكراد حيال الانضمام إلى الدولة العراقية الجديدة وتأييد الملك فيصل الأول يعود بالدرجة الأولى إلى الضغوط التي مارستها بريطانيا ومندوبها السامي على أولئك السكان وشيوخهم بهدف إجبار الحكومة العراقية على التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922، ولهذا ما أن وافق مجلس النواب العراقي في الأيام اللاحقة على توقيع المعاهدة حتى انضمت السليمانية إلى الدولة العراقية، وصدر بعد ذلك قرار من عصبة الأمم بضغوط بريطانية لحل مشكلة ولاية الموصل المتنازع عليها مع تركيا عبر ضمها إلى العراق، وسويت المشاكل الحدودية مع تركيا بصورة نهائية عام 1925، كما أبطل مفعول البيان العراقي البريطاني الذي اعترفت خلاله الحكومة العراقية في وقت سابق بحق الأكراد في تشكيل حكومة لهم في كردستان العراق.

إن ما قيل أعلاه قد تكرر في مرات عديدة في حقبة العهد الملكي ويمكن أن نشير إلى عام 1930 كمحطة لا فتة في مجال التوظيف البريطاني للمسألة الكردية،

---

(1) د. سعد ناجي جواد، القضية الكردية، منشور في مجموعة باحثين، برنامج لمستقبل العراق بعد إنتهاء الاحتلال (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2007) ط2، 260.

فحينما طرحت مسألة انضمام العراق للعصبة كدولة مستقلة، استوجب الأمر توقيع معاهدة جديدة مع بريطانيا، وبعد أن ماطلت الحكومة العراقية في هذا الأمر اضطرت أخيراً للتوقيع على تلك الاتفاقية عام 1930، وقد جاءت الاتفاقية خالية من أي إشارة للحقوق الثقافية الكردية في العراق، حينها انتفض الأكراد مرة أخرى بقيادة محمود الحفيد ليعلن ثورة جديدة ضد ما وُصف بالإهمال الواضح لحقوق الأكراد القومية والثقافية وعدم إدراج هذه الحقوق في طلب العراق للانضمام لعصبة الأمم، وبعد أن تم توقيع الاتفاقية العراقية البريطانية وانضم العراق للعصبة عام 1932، انطلقت الطائرات الملكية البريطانية لتفتك بالمناطق الكردية وتُخمد ما أطلقت عليه تمرداً كردياً جديداً<sup>(1)</sup>.

إن تلك الوقائع وغيرها لا يجب أن تعطي الانطباع بأن الحركة القومية الكردية كانت تأتمر بأمر القوات البريطانية، وأنها كانت تظهر كأداة تعطيل وعرقلة لجهود الحكومة العراقية في الاستقلال والتخلص من السيطرة الاستعمارية، وأنها كانت تظهر حينما تطلب منها بريطانيا الظهور، لقد كان الشعور القومي الكردي شأنه شأن الشعور الوطني العربي في العراق، رافضاً بشكل عام للسياسة البريطانية، ولكن الأمر المؤكد أن الحركة الوطنية العراقية بشقيها العربي والكردي كانت أضعف من أن تكون نداً قوياً يجابه الاحتلال البريطاني، والأمر اللافت في العراق آنذاك أن الحركة الوطنية العراقية بجميع أحزابها وحركاتها الوطنية كانت كلها حركات عمل فيها العرب والأكراد والتركمان بحس وطني ودون تمييز أو تفريق، الأمر المهم الآخر أن الحكومات العراقية ذاتها لم تكن تملك الأدوات السياسية والعسكرية لمجابهة نفوذ وهيمنة بريطانيا في العراق وعموم المنطقة، وقد كان ذلك الواقع مهيمناً على الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ظلت دون قدرة الحكومة العراقية على حلها وفي مقدمتها المسألة الكردية التي حاولت الحكومة العراقية أن تبتعد بها قليلاً عن المساومات البريطانية وتعمل بإمكاناتها السياسية والاقتصادية المتواضعة للتخفيف من هواجس الأكراد القومية، ولهذا فعندما استقر الحكم الملكي في العراق وبعد أن تم القضاء على جميع الحركات والتمردات والثورات الكردية وآخرها تمرد عام

---

(1) د. سعد ناجي جواد، القضية الكردية، 261.



1945، والذي نُفي على إثره الملا مصطفى البارزاني إلى الاتحاد السوفيتي، وجد النظام الملكي أنه لا بد من وضع أسس تقوم عليها السياسة الرسمية تجاه الأكراد، وتوصل النظام الملكي إلى إمكانية استيعاب الشخصيات الكردية النافذة والموالية عن طريق استقطابها في النظام وتمكينها من اعتلاء أعلى المناصب في الدولة العراقية، حيث قلما خلت وزارة للدفاع أو الداخلية أو الخارجية من شخصيات كردية في قيادتها، بل إن نسبة الأكراد في الجيش العراقي بقيت طوال فترة العهد الملكي والفترة التي لحقتها أعلى من نسبتهم السكانية لمجموع الشعب العراقي، ويمكن للمتبع لتاريخ العراق المعاصر أن يلحظ أسماء كردية سجلت حضورها الفاعل في السياسة العراقية سواء في رئاسة الوزراء أم في الوزارات المهمة الأخرى، حيث يكفي أن نشير إلى شخصيات كردية عرفت بانتمائها الوطني مثل محمود نور الدين ومحمد أمين زكي وعمر نظمي وعلي بابان وفؤاد عارف والجنرال بكر صدقي الذي قاد أول انقلاب عسكري في العراق والشرق الأوسط ضد حكومة ياسين الهاشمي عام 1936<sup>(1)</sup>.

لقد سعت الحكومات الملكية العراقية بسياساتها الاستيعابية للأكراد الموالين إلى توحيد (الأكراد المعارضين) من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البارزاني، وخلق أعداء داخليين لهم من الأكراد أنفسهم بهدف خلق شقاقات كردية داخلية، وبسبب تمكن الحكومة العراقية من خلق الهدوء والاستقرار في المنطقة الكردية بعد عام 1945، وبعد القضاء على تمرد الملا مصطفى البارزاني، وطرده إلى الاتحاد السوفيتي، وتمكنها من كسب الكثير من الشخصيات الكردية الموالية، فإنها لم تشعر بحاجة إلى وضع برنامج عمل لحل المشكلة الكردية، ودمج الأكراد المعارضين في الحياة السياسية العراقية عبر مشروع وطني يحفظ وحدة العراق من التصدع، وهو ما ساهم في بقاء وربما تكريس أزمة الهوية والاندماج في المجتمع العراقي، حيث ظلت قطاعات مهمة من الشعب الكردي تعيش نوعاً من الإقصاء السياسي والتهميش الاجتماعي والغبن الاقتصادي.

---

(1) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، 81.

## المبحث الخامس: الحلم الكردي المتجدد

شكل انهيار الحركة الكردية في منتصف الأربعينات وهروب قادتها إلى الخارج، دافعا قويا لشعور النظم العراقية بالهبة والقوة وعدم الحاجة لفتح حوار أو اتصال مع القيادات الكردية المنكسرة للاطلاع على مطالبها القومية وهمومها الاجتماعية ومشكلاتها الاقتصادية، وقراءة الواقع السياسي العراقي في الفترات اللاحقة على الانهيار الكردي عام 1945 يظهر عزوفا حكوميا واضحا عن تبني أي خط سلمي في حل المسألة الكردية، ولاسيما في النظم الجمهورية التي ابتدأت منذ عام 1958، حيث اتجهت الكثير من تلك النظم نحو تفضيل الحلول العسكرية لحسم صراعها مع الأكراد، مثلما حصل في مواجهات عام 1961 في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم و1965 في عهد الرئيس عبد السلام عارف و1975 في عهد حكومة حزب البعث.

ورغم أن الكثير من الكتاب يرون أن لجوء النظم العراقية للحلول العسكرية والإجراءات القمعية كان جزءا من سلوك عام انتهجته تلك النظم مع عموم شرائح المجتمع العراقي من حيث تغييب المشاركة السياسية وتصعيد انتهاكات حقوق الإنسان وقمع الحريات العامة، إلا أن بعضهم يؤكد أن أسلوب التعامل مع المسألة الكردية كانت له خصوصيته في الواقع العراقي من حيث قدم تلك المسألة وارتباطها بولادة العراق الحديث، فضلا عن تحمل الأكراد الوزر الأكبر من تكاليف المواجهات المستمرة بين الحكومات العراقية والحركة الكردية المسلحة، حيث دفعت قطاعات واسعة من الشعب الكردي ثمنا كبيرا لاستمرار أعمال التمرد قتلا وتشريدا وتهجيرا، فضلا عما رافق استمرار تأزم المسألة الكردية من تدخلات خارجية سعت لإضعاف الحكومات العراقية وابتزازها بما يضر الأمن الوطني للعراق<sup>(1)</sup>، وربما يكون الاستثناء الوحيد في المعادلة الحكومية الكردية هو ما طرحه رئيس الوزراء العراقي المدني الدكتور عبد الرحمن البزاز (1965-1967) من محاولة جديدة لحل المسألة الكردية وفق برنامج سياسي ورؤية موضوعية للوضع العراقي، وقد شكل ذلك الحل أول تحد من قبل الفكر المدني للعقل العسكري الذي تعامل

(1) د. دهمام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، 79.

بقوة مع المسألة الكردية حتى ذلك الحين، فقد تحدث مشروع البزاز والذي عرف ببيان 29 حزيران/يونيو 1966 عن برنامج شامل للحقوق السياسية والثقافية يتكون من اثني عشرة نقطة، أهمها الاعتراف بالحقوق القومية الكردية في اللغة والتعليم، وإجازة الأحزاب الكردية والمشاركة السياسية وحرية الصحافة، إضافة إلى إنشاء جامعة كردية في السليمانية، وإعطاء الأكراد الأفضلية في تسمية موظفين لهم في المناطق ذات الأغلبية الكردية، وممثلين في البرلمان والحكومة وفي الإدارة وفي السلك الدبلوماسي والجيش والهيئات القضائية، والقيام بإعادة المناطق الكردية وإنعاشها اقتصادياً.

إلا أن الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1967، وما رافقها من هيمنة العسكريين على الحكم ومحاصرتهم للتوجهات المدنية للدكتور البزاز كانت سبباً في أن تبقى خطته لحل المسألة الكردية حبراً على ورق، إذ لم تمض أشهر بسيطة على إعلانه بيان حزيران حتى تمكن العسكريون من إزاحته عن الحكم في النصف الثاني من العام 1967<sup>(1)</sup>، ومع وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى سدة الحكم في انقلاب 1968، حاول هو الآخر أن يقدم حلاً للمعضلة الكردية يعرض خروجه المبكر من السلطة عام 1963، ويثبت شعبيته وهو في بداية طريقه السياسي، وقد كان بيان آذار/مارس 1970 من أكثر المشاريع السياسية جرأة ووضوحاً، ولو تمكن الحزب من التعامل لاحقاً مع المعضلة الكردية بنفس الروح التي تعامل معها نهاية عام 1969، لكان وضع الأكراد والعراق أفضل بكثير مما هو عليه الآن، ومن الموضوعية القول كذلك إن الطرف الكردي والمتمثل آنذاك بشخصية الملا مصطفى البارزاني كان يتحمل الشطر الثاني من مسؤولية فشل بيان آذار وما آلت إليه الأمور بعد عام 1974.

عموماً فقد جاء بيان آذار 1970 بمنجزات كبيرة للشعب الكردي، حيث تم الاعتراف رسمياً بالقومية الكردية كقومية ثانية في العراق إلى جانب القومية العربية، وتم اعتماد مبدأ الحكم الذاتي كأساس لإدارة المنطقة الكردية المتكونة من محافظات السليمانية وأربيل ودهوك مع ضم المناطق الشمالية من كركوك ذات الكثافة السكانية الكردية، وسمح بيان آذار بتأسيس مجلسين كرديين منتخبين تشريعي وآخر

(1) لورانت شابري واني شابري، سياسة وأقليات، 362.



تنفيذي، كما أعطى الأكراد فرصة المشاركة بخمسة وزراء في الحكومة العراقية المركزية في بغداد، كما تمت إجازة العمل السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بصورة علنية، وأُتيحت له فتح صحيفة له وإنشاء فروع له في كل محافظات العراق، كما تم قبول مجاميع من الطلبة الأكراد في الكليات العسكرية العراقية، وتم إصدار عفو عام عن البيشمركة الكردية ودمج قسم منهم في الجيش العراقي كحرس حدود وتسليم أسلحتهم الثقيلة للحكومة العراقية، كما تم الاتفاق على تعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية، وإقرار تعليم اللغة الكردية في المدارس الكردية إلى جانب العربية، وإنشاء جامعة كردية (جامعة صلاح الدين) في أربيل والسماح للطلبة الكرد بالتعلم في الجامعات العراقية في جميع الاختصاصات.

وقد قامت الحكومة العراقية خلال السنة التالية بتوقيع بيان آذار وتنفيذ الكثير من تعهداتها، فخصّصت أموالاً كبيرة لتطوير المناطق الكردية وبناء المدارس والمستشفيات، وسمحت بنشر وتداول المطبوعات الكردية، وتم تعديل الدستور العراقي المؤقت وعدد من القوانين الأخرى لتتوافق مع بيان آذار، وتم بالفعل تعيين نائب كردي للرئيس العراقي آنذاك<sup>(1)</sup>.

لقد كانت تلك الأمور الإيجابية تبشر بأن المشكلة الكردية في طريقها إلى الحلّ السلمي، وأن الحلم الكردي أخذ يتجدد في طموحاته القومية، إلا أن ما حدث على أرض الواقع لم يكن ينسجم مع هذه الإيجابية، حيث تصاعد التوتر بين الطرفين منذ نهاية عام 1973 ووصل إلى حدّ الصدام المسلح في نيسان/أبريل 1974، وقد اجتهد كل طرف في تحميل الطرف الآخر مسؤولية ما حصل من إخفاق في تطبيق بنود بيان آذار، فالقيادات الكردية اتهمت الحكومة العراقية بعدم الجدية في تطبيق بيان الحكم الذاتي حينما ربطت تطبيق غالبية الأمور المتعلقة بالحكم الذاتي بموافقة الحكومة المركزية في بغداد، وجعلت المركزية الشديدة أساس التعامل مع المنطقة الكردية، ففرضت أشخاصاً معينين على المجلسين التشريعي والتنفيذي، وعملت على تعيين قيادات عربية غير مؤهلة لمناصب إدارية وسياسية محلية في المناطق الكردية، كما عملت على تصفية القيادات الكردية الرئيسة ابتداءً من الملا مصطفى البارزاني الذي تعرض لمحاولة اغتيال عام 1972 اتهمت الحكومة العراقية

(1) د. سعد ناجي جواد، القضية الكردية، 266.

بستديروها، وانتهاء بالقيادات الكردية المحلية، كما أهمل تدريس اللغة الكردية في المناطق العربية وحوصر تدريس اللغة الكردية في المناطق الكردية، وأعطى للأكراد المنضمين لحزب البعث امتيازات وعطايا تفوق التي تعطى لأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقامت الحكومة العراقية بتشكيل مجالس تنفيذية وتشريعية كردية عينت فيها المواليين لها خلافاً لرغبات الملا مصطفى البارزاني، وغيرها من الإجراءات التي منحت القيادة الكردية شعوراً بأن حكومة البعث غير جادة في تنفيذ بنود بيان آذار وتحقيق تسوية شاملة للمسألة الكردية<sup>(1)</sup>.

ومن جانبها فقد اشتكت الحكومة العراقية من أنه رغم الاتفاق الشامل الذي وقع في آذار مارس 1970، والذي أعطى الأكراد حقوقاً ومكتسبات يحسدوهم عليها إخوانهم في الدول المجاورة، إلا أن قيادة البارزاني لم تقطع علاقاتها مع الأطراف الخارجية التي كانت تضرر العداء والسوء للعراق ولا سيما الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، بل إن علاقات القيادات الكردية مع تلك الأطراف قد أخذت وتيرتها بالتضاعد بعد توقيع بيان آذار/مارس، حيث كان البارزاني يعتقد أن الأكراد يجب أن يعتمدوا على الغرب وإسرائيل بشكل أقوى لتحقيق مطالبهم (مقدراً أن العلاقة ستكون أكثر ثباتاً وتأثيراً، طالما كان في العراق حكومة مناهضة للغرب، وتعمل من أجل الوحدة العربية، وأن هذه المساعدات سترغم الأنظمة العراقية على تقديم المزيد من التنازلات، ناهيك عن تمكنها من جعل العراق ضعيفاً، وبصورة مستمرة، الأمر الذي سيمكن الملا من التصرف حسب رغبته في كردستان)<sup>(2)</sup>، فضلاً عن ذلك فإن تأمين النفط العراقي في عام 1972 والذي كان من المفترض أن يأتي بالرفاهية لجميع العراقيين، دفع بالقيادة الكردية إلى التقرب أكثر من الولايات المتحدة وعرض التعاون معها لإفشال قانون التأميم ومنح الشركات الأمريكية حقوقاً وامتيازات إضافية في كردستان العراق ومدينة كركوك، وقد وقعت في هذا الإطار اتفاقية سرية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقضي بتزويد الأكراد بأسلحة ودعم مالي كبير، وقد تعزز هذا الأمر أثناء زيارة الرئيس الأمريكي

(1) د. سعد ناجي جواد، القضية الكردية، 267.

(2) نقلاً عن د. دهم محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي 245.

نيكسون لإيران في أيار/مايو 1972، حيث اتفق الرئيس الأمريكي مع شاه إيران على ضرورة مساعدة البارزاني بهدف استنزاف قدرة العراق وإشغاله وإنهاكه في حروب طويلة ودائمة، وإضعاف قدرته على الاشتراك في نزاع عربي جديد ضد إسرائيل وصرف العراق عن عرقلة جهود إيران الرامية إلى لعب دور شرطي الخليج العربي<sup>(1)</sup>.

وهكذا، فما أن حل العام 1974، حتى أثبت الطرفان الحكومي والكردى فشلاً في الاتفاق والتلاقي، ومما زاد الوضع سوءاً بكل تأكيد استمرار الملا مصطفى البارزاني في سياسة الباب المفتوح مع الأطراف المعادية للعراق لاسيما إيران التي تواصلت مع سياسة الدعم اللامحدود للقيادات الكردية بهدف إرغام العراق على تقديم المزيد من التنازلات عن حقوقه السيادية في شط العرب وبعض المناطق الحدودية المتنازع عليها، وبالفعل فما أن تم وقف الدعم الإيراني للتمرد الكردي بموجب اتفاق عام 1975 حتى انهار التمرد الكردي وانتهى أثره السياسي بعد أن هرب قاداته وفي مقدمتهم الملا مصطفى إلى إيران ومنها إلى الولايات المتحدة.

لقد شكل انهيار الحركة الكردية وانقطاع الدعم الخارجي عنها صدمة كبيرة، أثرت في حياة القيادة الكردية، وتحديدًا في شخصية الملا مصطفى البارزاني الذي عبر عن خيبة أمله من سلوك الولايات المتحدة التي حولت آمال الأكراد وطموحاتهم القومية إلى وسيلة لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، فأخبر مراسل صحيفة واشنطن بوست (جيم هوغلاند) وبنبرة متشائمة بأن الولايات المتحدة (لم تعطنا أي ضمانات، لقد اعتقدنا أنها لن تتخلى عنا أبداً... والآن نرى أننا كنا على خطأ)<sup>(2)</sup>، ولا شك أن هذا الأمر يطرح تساؤلاً عن جدوى التمسك الكردي بخيار الدعم الخارجي الذي أثبت منذ ظهور الحركة الكردية في العراق أنه لا يبحث إلا عن مصالح استراتيجية تهم الدولة المتدخلة، وأنه لا يخدم بأي حال من الأحوال مصالح الكرد وقضيتهم القومية التي لا يمكن أن تحل إطلاقاً خارج إطار المنظور الوطني والوحدة الوطنية للعراق.

(1) Randal, *After such knowledge*, 150

(2) Ibid, 147.



عموماً، وبعد انهيار الحركة الكردية في آذار 1975 برزت إمكانية متواضعة لإقامة علاقات من نوع جديد بين الحكومة العراقية والحركة الكردية، إلا أن الشعور بقوة الانتصار الذي حققته الحكومة العراقية على الحركة الكردية، والتشردم الذي عانته الحركة الكردية بعد هزيمتها قد أبعد أي إمكانية حقيقية للتلاقي بين الطرفين. وجاءت الحرب العراقية الإيرانية 1980 لتقضي على أي أمل بحل المسألة الكردية، فقد ساهمت تلك الحرب من جهة في تعطيل أي حوار وطني داخلي، وأعطت الحكومة العراقية مبررات اتخاذ إجراءات تعسفية لتصفية قوى المعارضة بدعوى الحفاظ على الأمن الوطني الداخلي وقت الحرب. ومما يؤسف له أن ارتقاء القيادات الكردية تحت خيمة الدعم الإيراني من جديد، واستخدام الحكومة الإيرانية لتلك القيادات ضد الجيش العراقي في الحرب التي استمرت ثمان سنوات قد وضع في يد السلطة العراقية مبرراً كبيراً لاستخدام كل أدوات البطش والتنكيل بالحركة الكردية وبالشعب الكردي الذي عانى كثيراً من ممارسات التنكيل والتهجير واستخدام الأسلحة التي راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب الكردي. ولا شك أن الحديث عن تلك المرحلة ومآسيها يثير كثيراً من الأحزان، غير أن الأمر المهم والمؤكد هو أن تلك المرحلة وحتى عام 1991، قد أحدثت شرخاً كبيراً في الوحدة الوطنية العراقية، وفي العلاقات العربية الكردية، وأبقت المسألة الكردية واحدة من أكثر المسائل تعقيداً في الواقع العراقي لاسيما وأن الأحداث التي جرت بعد عام 1990 كاحتلال الكويت، وهزيمة الجيش العراقي، والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد عام 1991، وانسحاب مؤسسات الدولة العراقية من إقليم كردستان قد انعكست بشكل فاعل على تطور الملف الكردي بشكل لم يعد يؤثر على وحدة العراق الوطنية فحسب بل على استقرار المنطقة بشكل عام لاسيما مع ظهور مطالب الأكراد القومية وتصاعدها من الحكم الذاتي الذي تمسكت به القيادات الكردية طيلة ستين عاماً من الكفاح إلى مطلب الفيدرالية الذي بات منذ تسعينيات القرن المنصرم أحد المطالب السياسية التي تتمسك بها القيادات الكردية بتحقيقه مستغلة الظروف الدولية القاهرة التي مر بها العراق بعد عام 1990، وما نجم عنها من ضغوط سياسية وتدخلات إقليمية ودولية حجمت من تأثير الدولة العراقية وصعدت من مطالب الأكراد القومية.

## المبحث السادس: من الحكم الذاتي إلى الفيدرالية

وهكذا، فقد عُدَّت مرحلة ما بعد عام 1990 من أهم المراحل السياسية في تاريخ المسألة الكردية، فقد دفع الاحتلال العراقي للكويت في آب/أغسطس 1990 إلى بروز المسألة الكردية كأحد أوراق الضغط المهمة التي بدأت تستخدمها الولايات المتحدة ليس لإضعاف حكومة الرئيس صدام حسين فحسب، وإنما كوسيلة مهمة لتفكيك البنية الاجتماعية العراقية عبر التركيز على المسألتين الشيعية والكردية، ومحاولة إبراز مساوئ الحكومة العراقية في التعامل مع المسألتين لإثارة الأحقاد وتكريس الفقرة والتناحر بين العراقيين، وهو ما ظهر في الإجراءات التي تبنتها الولايات المتحدة لتفعيل الملف الكردي والشيعي في الفترة التي أعقبت انتهاء العمليات العسكرية في الخليج وانسحاب العراق من الكويت في آذار/مارس 1991، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تشجيع الأكراد على التمرد والثورة ضد حكومة الرئيس صدام حسين، إلا أنها سرعان ما سحبت دعمها وتخلت عنهم وسط مخاوف من أن يؤدي ذلك الدعم إلى تقسيم العراق، لاسيما مع اشتعال المناطق الشيعية في الجنوب بأعمال التمرد والعنف المدعوم إيرانيا، حيث فسحت المجال للجيش العراقي لبسط نفوذه مرة أخرى على المناطق الكردية في الشمال دون اكتراث للتجاوزات الإنسانية التي طالت الكثير من الأكراد الذين اضطروا للنزوح الجماعي والهرب إلى الدول المجاورة وسط أجواء سياسية بالغة التعقيد.

لقد دفعت عودة المناطق الكردية للسيادة العراقية بإدارة الرئيس جورج بوش الأب إلى إعادة تقييم سياساتها المتبعة حيال العراق باتجاه تصعيد العقوبات الاقتصادية وتشديد العزلة الدولية على الحكومة العراقية، بل ومحاولة إشغالها بمشكلاتها الداخلية عبر إعادة تفعيل الملف الكردي بغية التمهيد لتدخلات لاحقة تحت ذريعة العمل الإنساني<sup>(1)</sup>، وفتحت دعاوى إيجاد حل سياسي يلبي الحاجات الإنسانية لمئات الآلاف من اللاجئين الأكراد في الدول المجاورة، ودفعت الولايات المتحدة مجلس الأمن لإصدار القرار 688 في نيسان/أبريل 1991 الذي دعا الحكومة العراقية إلى احترام حقوق الإنسان في الشمال والجنوب، وتوفير الظروف السياسية

(1) د. علي محمد الشمراني، صراع الأضداد، 309.

والاقتصادية اللازمة لتمتع الشعب العراقي بحريته، واستنادا إلى هذا القرار لجأت الولايات المتحدة إلى فرض ما سمي في حينها بالمناطق الآمنة (Save Haven) لحماية الأكراد ومنع الطيران العراقي من التحليق فوق خط 36 شمالا، وخط 33 جنوبا، وإيجاد قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية لتوفير الراحة لأكراد العراق<sup>(1)</sup>.

لم تكن تلك العملية التي أوكلت مهمة قيادتها في حينها إلى حلف شمال الأطلسي بادرة إنسانية خالصة، بل كان الهدف منها، كما كان واضحا، إضعاف نظام الرئيس صدام حسين وزيادة مشكلاته الداخلية، وتثبيت منهج جديد في السياسة الأمريكية حيال العراق يقوم على إثارة مشكلاته الإثنية وخرق سيادته الوطنية<sup>(2)</sup>.

لم يمنع صدور القرار الدولي ومرابطة القوات الأطلسية في القواعد التركية (أبحريك وسيلوبي) لحماية المنطقة الكردية من أن تتحول تلك المنطقة إلى ساحة للقتال والصراع الكردي-الكردي لاسيما بين الحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطني بزعامة جلال طالباني والديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، بشكل خرج في أحيان كثيرة عن السيطرة الأمريكية.

لقد دفع التوظيف الأمريكي للملف الكردي بالحكومة العراقية إلى محاولة إدراك أثر ذلك على وضعها الداخلي، فسعت إلى التقرب من الفصائل الكردية والإيحاء لها بإمكانية التوصل إلى اتفاق جديد يحمي بيان آذار/مارس 1970 ويزيل نقاط الاختلاف حول بعض بنوده، حيث وجهت الحكومة في منتصف نيسان/إبريل 1991 دعوة صريحة إلى الفصائل الكردية المسلحة للمجيء إلى بغداد والتباحث حول صيغة مشروع متكامل للحكم الذاتي ينهي التمرد في كردستان، ويمهد لحل سياسي شامل للمسألة الكردية، إلا أن أزمة الثقة في وعود الحكومة العراقية، وكثافة الضغوط الأمريكية على الفصائل الكردية، حالت دون التوصل لاتفاق ينهي الأوضاع الشاذة في كردستان، حيث بقيت الخلافات بين الطرفين قائمة حول حدود مناطق الحكم الذاتي وصلاحيات حكومة إقليم كردستان، فضلا

(1) Sheri Laizer, *martyrs, traitors and Patriots: Kurdistan after the Gulf war*, (Zed Books: London, 1996), 25

(2) د. محمود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2003) 147.



عن خلافات تتعلق بمستقبل الديمقراطية، وضمنان المشاركة السياسية، والحريات العامة، في ظل حكومة الرئيس صدام حسين<sup>(1)</sup>.

ويبدو أن فشل المحادثات لم يُعزَ إلى أزمة الثقة في الحكومة العراقية، والضغط الأمريكي على الفصائل الكردية فحسب، وإنما يعود كذلك إلى طبيعة الفصائل الكردية ذاتها والتي لم تكن موحدة الرؤية حيال موضوع الحكم الذاتي، ولم تكن مهياة لاتخاذ قرارات ثابتة بهذا الشأن، بحكم خلافاتها الداخلية التي طفت على السطح، وحالة عدم الاستقرار التي خلفتها عمليات النزوح الجماعي لآلاف العوائل الكردية. والأهم من ذلك كله أن الفصائل الكردية كانت مقتنعة بأن الحكومة العراقية هي أضعف من أن تكون شريكا للسلام بعد أن تكثفت الضغوط الأمريكية لإسقاطها<sup>(2)</sup>.

بعد فشل المحادثات، حسمت الحكومة العراقية موقفها من إقليم كردستان، فقررت فرض حصار اقتصادي على المناطق الكردية، وأمر الرئيس الراحل صدام حسين بسحب كل وحدات الجيش، ومؤسسات الدولة الإدارية من الإقليم، والامتناع عن تجهيزه بأي خدمات حكومية، بهدف توليد ضغط سياسي على الفصائل الكردية، وحثها على وقف تعاونها مع الولايات المتحدة ودول التحالف<sup>(3)</sup>، إلا أنه سرعان ما أثبتت الأحداث اللاحقة أن قرار الحكومة العراقية كان خاطئاً، ولم يبن على حسابات استراتيجية تخدم وحدة العراق وترا به الوطني، فقد حفزت تلك الأوضاع الفصائل الكردية على إيجاد صيغة توافقية لتجاوز خلافاتها، والسير نحو ملء الفراغ الأمني والسياسي للسلطات الحكومية، حيث بدأ العمل التدريجي للتغلب على المشكلات السياسية والاقتصادية فأقيمت - برعاية أمريكية - أول انتخابات برلمانية في الإقليم مكنت الحزبين الرئيسيين من تأسيس أول برلمان كردي في أيار/مايو 1992 وفق قاعدة التوافق أو كما عرف حينها بحل

---

(1) حول تلك المفاوضات انظر فؤاد عارف، حوار وطني حول المسألة الكردية، محاضرة القيت في جمعية حقوق الإنسان في العراق في 12/3/1997 وكذلك لقاء مع د. مكرم الطالبناني في صحيفة المستقبل، بغداد، في 30 أيار/مايو 1998.

(2) د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، (القاهرة: دار مدبولي 2004)، 430.

(3) After such knowledge, 46 Randal

الـ (Fifty-Fifty)، ومن ثم تشكيل حكومة ائتلافية أخذت على عاتقها تسيير الأمور وإدارة الأوضاع في الإقليم.

ورغم سرعة الخلافات التي ظهرت في الحكومة الكردية، والتي قسمتها لاحقا إلى حكومتين كرديتين، الأولى في السليمانية وتتبع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، والثانية في أربيل وتتبع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، ورغم واقع الاقتتال الدامي الذي حصل بين الحزبين الكرديين والذي أثر كثيرا على استقرار المنطقة الكردية، فإن من الواضح أن استمرار الفصائل الكردية طوال مرحلة التسعينات في إدارة الإقليم الكردي قد شكل ضربة لجهود الحكومة العراقية في محاصرتها وإجبارها على العودة للقبول بشروطها حول الحكم الذاتي، والأمر المهم في هذا الجانب أن السنوات الثلاث عشرة التي عاشها الإقليم بعيدا عن سيطرة الحكومة العراقية قد فعلت فعلها في تعميق الشعور القومي لدى أجيال متحفزة من الشباب الكردي الذي عاش بعيدا عن هيمنة المركز وبعيدا عن آلام السنوات الماضية التي عاشها كثير من الأكراد، فقد أدت حرية التعبير النسبية والانفتاح الفكري وانتشار مؤسسات المجتمع المدني والانخراط في مخرجات العولمة عبر التدفق الحر للإعلام والمعلومات والأفكار إلى تشكيل أفكار وتصورات جديدة في ذهنية المواطن الكردي حول نوعية العلاقة المقبلة مع الدولة العراقية<sup>(1)</sup>، وقد دفع التحالف الكردي مع المشروع الأمريكي في العراق إلى زيادة اقتناع فئات من الشعب الكردي بأن الحماية الأمريكية لإقليم كردستان ستكون خير عون لها لتحقيق مطلبها في الفيدرالية التي باتت منذ تلك اللحظة المطلب الذي انصبت جهود الفصائل الكردية على تحقيقه، دون أن يخفي القادة الكرد أن الفيدرالية هي مرحلة أولية للحصول على حق تقرير المصير وإقامة الدولة الكردية فيما بعد.

وقد سعت القيادات الكردية إلى إعطاء مطالبها بالفيدرالية صبغة قانونية ودستورية، حينما دفعت البرلمان الكردي إلى الإقرار بالنظام الفيدرالي للعراق في قراره الذي تبناه في تشرين الأول/أكتوبر 1992، فأصبحت الفيدرالية منذ ذلك

---

(1) فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 732.

الحين مطلباً قومياً توحدت الفصائل والأحزاب الكردية وراء تحقيقه بكل الوسائل الممكنة.

### المبحث السابع: المعارضة وتشريع الفيدرالية

ساعد نجاح الأحزاب الكردية على إقامة تجربة سياسية في إقليم كردستان، وعلى زيادة فرص تلك الأحزاب في إضفاء بعد سياسي وطني لمطالبها في الفيدرالية، وذلك عبر محاولاتها استقطاب قوى المعارضة العراقية في الخارج وتوفير موطئ قدم لها في كردستان. لم يكن الهدف الذي كان يطمح إليه القادة الأكراد من وراء ذلك خافياً قطعاً، فقد دفع انضمامهم إلى قوى المعارضة العراقية المقيمة في الخارج، ودعوة تلك القوى إلى اتخاذ كردستان قاعدة لممارسة نشاطها ضد حكومة صدام حسين، إلى تأكيد رغبتهم في لعب دور مؤثر في تقرير مستقبل العراق بعد زوال نظام صدام حسين، فضلاً عن ممارسة ابتزاز سياسي للقوى العراقية المعارضة وإجبارها على القبول بشروطها ولاسيما شرط الفيدرالية وحق تقرير المصير<sup>(1)</sup>.

لقد شكل مؤتمر فيينا في حزيران/يونيو 1992، أول فرصة أثبت فيها الأكراد قدرتهم على التأثير في فصائل المعارضة العراقية الأخرى، ففي ذلك المؤتمر طالبت بعض تلك الفصائل ومنها المؤتمر الوطني العراقي الذي يتزعمه أحمد الجبلي، بضرورة أن تكون مصطلحات مثل حق تقرير المصير والفيدرالية والحكم الذاتي حاضرة في أي مناقشة لمستقبل العراق السياسي، وأن يصار إلى رفع الحواجز النفسية التي ترافق التطرق إلى مثل تلك المصطلحات، وقد تكرر الحال في مؤتمر صلاح الدين المنعقد في مدينة أربيل في تشرين الأول/أكتوبر 1992، والذي شكل محطة أخرى سعت القيادات الكردية إلى توظيفها لحشد أكبر قدر من التأييد لمطلب الفيدرالية، حيث حاول الأكراد إقناع الكثير من قوى المعارضة بأن تعاونهم المشترك سيكون مشروطاً باعتراف تلك القوى بحق الأكراد في الحكم الفيدرالي، فقد دعا جلال طالباني الحاضرين في المؤتمر صراحة إلى دعم التوجه الكردي الجديد (وإلا فلن يكون باستطاعتنا التعاون معكم) على حد تعبيره، وقد أيده في ذلك مسعود

---

(1) فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق، 732.



بارزاني حينما شدد على ضرورة أن يعترف الجميع للأكراد بحق تقرير المصير وبالفيدرالية التي لن تدفع إلى تقسيم العراق، وفق رأيه، لأن العراقيين، قادرون على حماية وحدتهم الوطنية<sup>(1)</sup>.

ورغم أن مؤتمر صلاح الدين قد عُقد إنجازا كرديا مهما، إلا أنه لم يحظ بتأييد كل قوى المعارضة العراقية، فقد قاطعه بعض وانتقده بعض آخر لاسيما الأحزاب العراقية القومية والتنظيمات السياسية المدعومة من بعض دول الجوار التي كانت ترى في الفيدرالية بداية خطيرة لتقسيم العراق، حيث لم تكن تلك الدول ترغب في أن تصاب بـ (جرثومة الفيدرالية)<sup>(2)</sup>، ولذلك لم تكد تمضي فترة وجيزة حتى استطاعت دول الجوار أن توحد رؤيتها حيال الوضع السياسي في العراق، وتعتقد منذ عام 1992 اجتماعات دورية تعبر عن تأييدها لوحدة العراق ورفض أي دعوات لتقسيمه وفق أسس الحكم الذاتي أو الفيدرالية. ومع ذلك فقد فتح التنسيق الكردي مع قوى المعارضة العراقية والرعاية الأمريكية التي حظيت بها القيادات الكردية وضعف الحكومة العراقية عن استعادة المبادرة في الملف الكردي، شهية الأكراد للتواصل مع تلك الخطوات الإيجابية ثم البناء عليها مستقبلا، حيث شهدت السنوات اللاحقة لعام 1992، وإلى غاية سقوط النظام العراقي في نيسان/إبريل 2003، تحركا كرديا مكثفا على المستوى الإقليمي والدولي لتعزيز المكتسبات السياسية التي حصلوا عليها.

ولم ينسهم الصراع الدموي الذي اشتد بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين طيلة الفترة من 1994-1998 والذي عصف كثيرا باستقرار المنطقة الكردية، وحدة الهدف لبلوغ الفيدرالية كمطلب سياسي لتقرير واقع كردستان في المرحلة المقبلة، إذ سرعان ما أعاد الأكراد تفعيل ذلك الهدف وطرحوه بقوة في مؤتمرات المعارضة اللاحقة لاسيما في مؤتمري لندن تشرين الثاني/نوفمبر 2002 وأربيل آذار/مارس 2003، حيث حظي مطلب الفيدرالية بتأييد غالبية القوى والفصائل المعارضة التي حضرتها<sup>(3)</sup>. والواضح أن ازدياد الضغوط الأمريكية والدولية ضد نظام الرئيس

(1) د. علي محمد الشمراني، صراع الأضداد، 316.

(2) حول ممانعة بعض قوى المعارضة حول الفيدرالية الكردية أنظر جوان كول، الشيعة العراقيون: حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين، المستقبل العربي، العدد 298، (2003): 94.

(3) د. علي محمد الشمراني، صراع الأضداد، 317.

صدام حسين وتوسع رقعة المعارضة الداخلية له، قد أتاح للأكراد كثيرا من الوقت لبناء مؤسساتهم وتعزيز استقلالهم لاسيما مع عجز النظام العراقي عن تقديم أي مبادرة سياسية تعيد ترتيب الأوضاع في كردستان لصالح المشروع الوطني، وتهيئ الأجواء لمصالحة وطنية تحل الإشكالات الكبيرة التي بدأت تهدد وحدة العراق واستقلاله السياسي. ويبدو أن فقدان المعارضة العراقية لثقة التعامل مع حكومة الرئيس صدام حسين بعد سنوات من القطيعة والصدام والإقصاء المتبادل جعلت من تلك الحكومة شريكا غير مأمون للوصول إلى حلول تنهي أزمات البلد المستعصية. وقد عزز دخول كثير من قوى المعارضة في درب الضغوط الأمريكية على الحكومة العراقية، من قناعة تلك القوى بأن النظام قد وصل إلى نهايته وأن التغيير الأمريكي آت لا محالة، وأن بلوغ السلطة في العراق عبر البوابة الأمريكية قد بات سهل المنال.

وهكذا حسم الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/إبريل 2003 صراع السلطة في العراق لصالح مشروع المعارضة العراقية، فانتهدت بذلك حقبة حكم البعث التي كانت وفق رأي الكثيرين من أصعب الحقب السياسية في تاريخ العراق الحديث، إذ فقدت فيها الوحدة الوطنية الكثير من مقومات استقرارها، وأصبحت عرضة للاهتزاز في أغلب الأوقات في ظل انعاش النظام للولاءات العشائرية والطائفية والقومية. وهكذا وجد الأكراد أنفسهم وبصورة ربما مفاجئة وسط المشهد السياسي العراقي، وعززت الرعاية الأمريكية من حجم حضورهم السياسي في مؤسسات الدولة الجديدة التي سعت سلطات الاحتلال إلى تأسيسها بعد سقوط النظام وفق مبدأ المحاصصة المذهبية والقومية، إذ حصل الأكراد على كثير من الامتيازات السياسية التي كانت محرومة عليهم زمن النظام السابق، وضمن الحزبان الكرديان الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني أغلبية المقاعد التي خصصت للأكراد في مجلس الحكم الانتقالي الذي أسسه الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر في 14 تموز/يوليو 2003، ووجد الأكراد في ذلك المجلس فرصة مهمة لتمرير كثير من القرارات التي تحافظ على مكاسبهم السياسية السابقة، ففي أول اجتماع للمجلس اتفق أعضاؤه وبالإجماع على عدم التأثير في صيغة حكومة كردستان الفيدرالية، وهي إشارة إلى إمكانية بقاء الواقع الكردي على حاله حتى مع قدوم حكومة

منتخبة<sup>(1)</sup>، ورغم ما رشح من اعتراضات أو ربما تحفظات أبدتها بعض الأطراف العربية المؤتلفة في مجلس الحكم حول الطبيعة الفيدرالية للدولة العراقية، على اعتبار أنها قد تؤدي مستقبلا إلى زعزعة استقرار العراق عبر فتح باب المطالبات لمجموعات عراقية أخرى، إلا أن إقرار مجلس الحكم الانتقالي لقانون إدارة الدولة العراقية في 24/3/2004 والذي اعترف بالصيغة الفيدرالية للدولة العراقية يعد مؤشرا على قوة تأثير الأكراد في الحياة السياسية العراقية الراهنة، إذ أقر القانون بحق الأكراد في الحكم الفيدرالي لإقليم كردستان، وباللغة الكردية كلغة رسمية ثانية للدولة العراقية وبتطبيع الأوضاع في مدينة كركوك وغيرها من الامتيازات<sup>(2)</sup>.

لقد شكل ذلك الاعتراف خطوة مهمة لاستمرار الضغوط الكردية لتثبيت مكتسباتهم على الواقع عبر قرارات برلمانية تحظى بموافقة شعبية، ولهذا شكلت الانتخابات التي جرت في كانون الثاني/يناير 2004 والانتخابات التي تلتها في كانون الثاني/يناير 2005، فرصة للقيادات الكردية من أجل تعزيز الحضور الكردي في الساحة العراقية، واستغلال ظروف مقاطعة وعزوف تيارات مهمة من الشارع العراقي لتلك الانتخابات لاسيما العرب السنة، للحصول على نسبة مهمة من مقاعد الجمعية العراقية الجديدة، إذ تمكن الأكراد من الحصول في الانتخابات الأولى على 75 مقعدا وفي الانتخابات الثانية على 55 مقعدا منحهم ثقلا برلمانيا توضحت أبعاده في لجنة صياغة الدستور الدائم الذي أقر في استفتاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005، حيث ظهرت في ذلك الدستور الكثير من المواد الدستورية التي تحافظ على أرباح الأكراد السياسية، ومنها بطبيعة الحال الإقرار بالنظام الفيدرالي، وتعزيز الوضع السياسي والاقتصادي الذي يعيشه إقليم كردستان، وتوسيع نطاقه الجغرافي ليضم مناطق عراقية أخرى من ضمنها كركوك، عبر إعادة تطبيع الأوضاع فيها وفي غيرها من المدن التي يصير الأكراد على نسبتها إلى مناطقهم، ويحتاج قادة الكرد بأن إعادة تغيير الحدود سعيهم إليهم حدودا تاريخية سعى نظام صدام حسين والأنظمة السابقة إلى تغييرها عبر تهجير المواطنين الكرد وإسكان العرب محلهم، فقد

(1) د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في العراق، 561.

(2) أنظر مسودة قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت المنشورة على شبكة العراق للجميع

[www.iraq4all.com](http://www.iraq4all.com)



قال فؤاد معصوم القيادي البارز في الاتحاد الوطني الكردستاني "يجب أن يكون واضحاً في الدستور الدائم ما للأكراد وما للحكومة العراقية"<sup>(1)</sup>.

وقد جاء إقرار الدستور الكردي في آب/أغسطس 2006 ليؤكد استمرار القيادات الكردية في رفع سقف مطالبها السياسية وعلى نحو يهيئ الإقليم الكردي لوضع انفصالي مستقبلي، فما حواه الدستور من تأكيدات لحق الأكراد في الفيدرالية، وحق تقرير المصير، وضم مدينة كركوك إلى الإقليم الكردي، واعتبارها عاصمة الإقليم المستقبلية، فضلاً عن الاحتفاظ بقوات البشمركة، وبحق التمثيل الدبلوماسي للأكراد في سفارات العراق الخارجية، وفي المنظمات الدولية والإقليمية<sup>(2)</sup>، يدل بشكل قاطع على أن الأكراد يهيئون أنفسهم لواقع سياسي يقترب من الاستقلال متى ما حانت اللحظة الدولية التي تسمح بذلك.

ومن المهم التأكيد على أن تصاعد المطالب الكردية لم تكن لتنتعش بهذا الشكل لولا الرعاية الأمريكية التي حظي بها الأكراد، بعيد الاحتلال الأمريكي، والانقسام الذي عانته القوى السياسية العربية، بحكم اختلاف توجهاتها ومواقفها من المشاركة في العملية السياسية التي ترعاها الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع إلى خلو الساحة العراقية من حكومة وطنية شرعية لها من الصلاحيات والقوة ما يؤهلها لإدارة العملية السياسية في العراق بروح المواطنة التي تكرس للجميع حقوقهم، وتحفظ للعراق وحدته الوطنية في حدود مقبولة. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن استمرار تمسك الأكراد بمطالبهم قد أثار في الشارع العربي جدلاً سياسياً واحتقاناً واضحاً، ظهرت معالم ذلك في رفض الكثير من القوى السياسية والشعبية لتلك المطالب، حيث اعتبرتها جنوباً كردياً نحو الاستقلال عن العراق، واستغلالاً للواقع الحساس والمعقد الذي يمر به في ظل الاحتلال الأمريكي والتدخلات الإقليمية المتواصلة، مما سترك آثاره الجانبية على مستوى التلاحم الوطني بين مكونات الشعب العراقي.

(1) نقلاً عن الشرق الأوسط، 19 شباط/فبراير 2005.

(2) الخليج، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

### أبعاد الفيدرالية في الواقع العراقي الجديد

#### المبحث الأول: مبررات الفيدرالية ودوافعها

تعد الفيدرالية (federalism) إحدى الصيغ الدستورية والقانونية التي يتم اللجوء إليها لتنظيم وتوزيع الاختصاصات والسلطات بين الحكومة المركزية والأقاليم المحلية في الدولة الواحدة، بعبارة أخرى، هي إرخاء لقبضة الحكومة المركزية وتثبيت للامركزية الإدارية والسياسية على نحو يسمح لأقاليم الدولة بالتمتع بقدر كبير من الصلاحيات والسلطات في إدارة شؤونها الذاتية<sup>(1)</sup>. إن الفيدرالية تعني المشاركة السياسية والاجتماعية في السلطة، من خلال رابطة طوعية بين شعوب وأمم وأقوام، أو تكوينات بشرية من أصول قومية وعرقية مختلفة، أو لغات أو أديان أو ثقافات متباينة، وذلك في اتحاد طوعي يوحد بين عدة كيانات في دولة واحدة أو نظام سياسي واحد، مع احتفاظ الكيانات التي توحدت بهويتها الخاصة من حيث التكوين الاجتماعي والحدود الجغرافية وصلاحياتها الإدارية. وتعرف الفيدرالية أيضاً بأنها نظام سياسي تتقاسم فيه الحكومة المركزية صلاحياتها الدستورية وواجباتها الإدارية مع الأقاليم المختلفة التي تُكوّن الدولة، وبذلك فإن الأقاليم المختلفة تأخذ بعض مهمات وصلاحيات حكومة المركز<sup>(2)</sup>. من هذا التعريف يتضح أن الفيدرالية في حد ذاتها وسيلة وليست غاية، الغرض منها في الأصل تنظيم تقاسم السلطات المركزية الإدارية والقانونية مع السلطات المحلية بهدف تحقيق التوازن في توزيع الحقوق والواجبات والمسؤوليات الوطنية.

(1) شيرين نوري محمد، أسس تبني الكرد لخيار الفيدرالية في كردستان العراق، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع [www.freeserver.com](http://www.freeserver.com).

(2) بركات ياسر عبد، الفيدرالية في العراق: أسلوب لضمان الوحدة الوطنية، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي [info@mcsr.n](mailto:info@mcsr.n).

يُعد وجود روابط قومية ودينية واجتماعية بين سكان مناطق معينة تختلف إلى حد ما عن بقية مناطق البلاد الأخرى أحد أهم الأسباب التي تدعو إلى الأخذ بنظام الفيدرالية، إضافة إلى بُعد السلطة المركزية عن هذه المناطق، وتَعَقُّد مشكلات الأخيرة وتعدد حاجاتها، ويمكن أن يضاف إلى ذلك توسع مهام الدولة مما يُصعب مهمتها في إدارة جميع أنحاء البلاد، والفيدرالية كصيغة للحكم لا تتحدد بإطار واحد وإنما هي ذات أشكال وصيغ مختلفة، تتباين حسب طبيعة الدولة وتركيبها السكانية وظروفها السياسية والاقتصادية وأحوالها الجغرافية، فهناك الفيدرالية التي تستند إلى أساس جغرافي وأخرى تقوم على مقومات إدارية وأخرى عرقية ومذهبية.

كثيرة هي الأمثلة التي تدل على أن الدول الكبيرة الحجم والمتنوعة الأعراق تنبني في الغالب الصيغة الفيدرالية لتسهيل الإدارة وتوزيع السلطة والثروة كما في الولايات المتحدة وروسيا وسويسرا ونيجيريا والهند وجنوب أفريقيا وغيرها من النماذج. إن مراجعة تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921 يُظهر أن العراق لم يألف النظام الفيدرالي أو الاتحادي، وإنما اتبع كغيره من دول المنطقة الشكل السياسي والإداري البسيط والموحد والقائم على الحكم المركزي في العهدين الملكي والجمهوري، وعلى هذا فإن طرح الفيدرالية كصيغة اتحادية تنظم علاقة أقاليم الدولة وتكويناتها الاجتماعية بالسلطة المركزية يُعد طرحاً مستحدثاً في التجربة العراقية، ويتخوف الكثير من أن يؤدي تطبيق الفيدرالية في هذا الظرف المعقد الذي يمر به العراق من حيث التهاب المشاعر الطائفية، والقومية، والانفلات الأمني، وضعف سيطرة الحكومة المركزية إلى الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية التي يدفع ثمنها العراق في وحدته واستقراره السياسي. لقد شهد العراق طيلة ثمانين عاماً تاريخاً طويلاً من العنف والقلق المتبادل بين قواه الاجتماعية، ولم تبذل محاولات جدية لتأسيس عراق تتوزع فيه السلطة والثروة بشكل عادل، تجدد فيه التكوينات الاجتماعية جزءاً من حريتها ومطالبها وتطرد مخاوفها وشكوكها. كما عرف العراق ومنذ انتهاء السيطرة الاستعمارية البريطانية، ومروراً بثورات وانهيارات العهد الجمهوري، تجميعاً للقوة والسلطة بيد المركز، ولم يسمح بأي نوع من المشاركة لأقاليم العراق في ممارسة السلطة وإدارة شؤونها السياسية



والاقتصادية. ومع بداية السبعينات من القرن الماضي، أخذت السلطة في العراق تزداد في مركزيتها، حيث بدأت تتجه نحو التجمع في يد نخبة سياسية وحزبية ضيقة، حتى وصل الأمر في عهد الرئيس صدام حسين إلى تجميعها في يد عائلة واحدة وعشيرة واحدة وشخص واحد<sup>(1)</sup>.

إن هذا التاريخ الثقافي الطويل للعنف في العراق، والتطبيق الطويل للمركزية، وعدم انتشار ثقافة التقاسم للسلطة بين المركز والأطراف، يضع عوائق كبيرة أمام تطبيق وتأسيس الفيدرالية في العراق، ويدفع حسب اعتقاد البعض باتجاه تكريس الانقسام في المجتمع العراقي، في ظل سيادة الثقافة الإثنية، وتغلغل مفهوم الاستبداد واحتكار السلطة لدى فئات محرومة من العراقيين. ومع ذلك يُجهد أنصار الفيدرالية أنفسهم في تقديم الحجج والأسانيد القانونية والفكرية لتعزيز القناعة في نجاح التجربة الفيدرالية في العراق، على اعتبار أنها ستتيح الفرص لإنهاء الهيمنة على السلطة، وتفسح المجال لتوسيع مشاركة جميع فئات الشعب العراقي في العملية السياسية، بما يدعم مفهوم المواطنة الذي غيبته الدكتاتورية والاستبداد الذي مورس في الحقب الماضية. ولا شك أن هنالك توافق ظاهري بين نسبة كبيرة من العراقيين حول فكرة الفيدرالية، كما يؤكد ذلك نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، إلا أن الاختلاف يكمن في نوع الفيدرالية التي يرغبون فيها<sup>(2)</sup>. وقد يجتهد أنصار الفيدرالية في تقديم الكثير من المحاسن والمبررات اللازمة لتطبيقها، فهي قد باتت تحتل الأولوية ضمن اهتمامات الدولة العراقية الجديدة، وذلك لأهميتها الإدارية والسياسية التي يُراد بموجبها تحقيق جملة من الإنجازات أهمها:

1. دعم الديمقراطية، وضمان مساهمة سكان الوحدات الإدارية الصغيرة في إدارة مناطقهم، وإيصال صوتهم، ورغباتهم، وحاجاتهم إلى الحكومات المحلية التي تحولها من جهتها إلى سياسات وإجراءات عملية بموجب خطة مناسبة بغية تنفيذها.

---

(1) د. فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 556.

(2) نقلا عن مجموعة باحثين، العراق، الغزو - الاحتلال - المقاومة: شهادات من خارج الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 378.

2. تتيح الفيدرالية لسكان المجموعات العرقية والدينية المختلفة فرصة التعبير عن رغبتهم في اختيار ممثليهم في المجالس المحلية، ومن ثم المركزية، ضمن عملية ديمقراطية شفافة. ولا بد للفائزين في الانتخابات من العمل على تلبية الحاجات الأساسية للسكان، وتقديم أفضل الخدمات لهم، لضمان دعم السكان لهم ولإدارتهم من أجل تعزيزها، ومن خلال الهيكل الهرمي الإداري للدولة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الأمن والاستقرار، وتقوية الوحدة الوطنية.

3. أما على المستوى الاقتصادي، فإن الفيدرالية تساهم في تحقيق مزايا اقتصادية مهمة، في مقدمتها الاستغلال الأمثل للموارد المحلية (البشرية والطبيعية والمالية) لصالح التنمية المتوازنة، بين المناطق المختلفة، بغية تلبية حاجات السكان المحليين، كما أن مثل هذا النظام يمكن أن يخلق دعامة أساسية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للمحافظات أو الحكومات المحلية، تأتي عن طريق التنافس الإيجابي بين بقية الأقاليم التابعة للدولة، ذلك أن أسلوب الحكم الفيدرالي أسلوب يبي مؤسسات لكل من السلطات المركزية، بعض منها قائم بذاته، وبعضها الآخر متداخل مع بعضه بعضاً، بحيث تقوم بحماية هذه المؤسسات حقوق وهويات مختلف المجموعات والمناطق الجغرافية ضمن إطار قومي موحد.

4. يساعد نظام الفيدرالية على تخفيض حدة النزاعات والتوتر اللذين قد ينجمان بين المناطق والأقاليم المختلفة حول ملكية الأراضي واستغلالها أو حول الموارد الطبيعية الأخرى، فتكون السلطة ضمن أسلوب النظام الفيدرالي أكثر فعالية في حل مثل هذه النزاعات والقضاء على أسبابها.

5. كذلك تؤمن الفيدرالية زيادة مشاركة سكان المناطق والأقاليم في وضع السياسات واتخاذ القرارات، إذ تضع أطرافاً مؤسسية تساهم في تفعيل دور الإدارات الفرعية للمناطق المحلية صعوداً إلى الأعلى، ومن ثم زيادة إلمام الناس في مناطقهم بأمور الإدارة والسلطة والسياسات والاستراتيجيات، وإتاحة الفرصة لهم للإطلاع وإبداء الرأي والمشاركة في الأنظمة الخاصة، ومن ثم فإن الفيدرالية تخلق الثقة لدى السكان وتضعهم أمام الشعور بالمسؤولية وأداء الواجب والالتزام به.

وبما أن الفيدرالية هي النظام النابع من النظم الديمقراطية التي تخضع لحكم المؤسسات الدستورية والقانونية، وعدم حصر السلطة والصلاحيات في جهة مركزية واحدة، فإنها تلعب دور المساهم والمراقب لسياسات الدولة ونشاطاتها، بما في ذلك علاقاتها الدولية، وضمان إيجاد موقع طبيعي وفعال ضمن المجتمع الدولي<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: الفيدرالية في التصور الكردي

في ضوء ما تقدم وضمن إطار الواقع العراقي الراهن، يُظهر الأكراد حماسة كبيرة لتبني خيار الفيدرالية باعتباره الأساس الذي يمكنهم من المحافظة على خصوصيتهم القومية، ويسمح لهم بالمشاركة في إدارة الحكم في إقليمهم وفي عموم العراق، ولهذا يحاول الكثير من المسؤولين والمفكرين الكرد إيجاد المبررات القانونية والسياسية التي تدعم حقهم في الفيدرالية وتقرير المصير، فعلى الصعيد الدولي، هناك الكثير من الاتفاقيات والإعلانات الدولية التي نصت على حق الشعب الكردي في تقرير مصيره ونيل حريته واستقلاله، ومنها مبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون الأربعة عشر عام 1918، واتفاقية سيفر عام 1920 في المواد (62، 63، 64)، فتلك المبادئ كانت واضحة في إعطاء حق تقرير المصير لجميع الشعوب المحتلة كما يرى أحمد عبد الله سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني.

كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، على حد تعبيره، واضحاً حول إمكانية تحقيق الاستقلال لكافة الأمم، فلماذا لا يشمل هذا الأكراد؟ لقد قمنا بالعديد من التوضيحات ونستطلع إلى حد معقول، فالفيدرالية في البلدان الأخرى تحققت من خلال المظاهرات والقوانين، ونحن نقاتل منذ الستينات دون تحقيق أي شيء إلا حملة الأنفال والقنابل<sup>(2)</sup>.

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد بُت في كثير من مواده (1، 55، 73، 76) حق الشعوب في تقرير مصيرها، سواء عبر التمتع بالحكم الذاتي، أو الاستقلال الكامل حسبما يلائم رغبة الشعب وظروفه السياسية، وقد اعتبر الميثاق أن هذا الحق ينطبق

(1) بركات ياسر خالد، الفيدرالية في العراق.

(2) أكراد العراق يرغبون بدولة فيدرالية، منشور على شبكة اسلام اونلاين

.www.islamonline.net



بصفة رئيسة على الشعوب والأمم المحرومة من استقلالها، واشترط توفر مقومات للشعب الذي يعيش على إقليمه للحصول على هذا الحق.

وقد اتجه الفقه الدولي المعاصر نحو اعتبار حق تقرير المصير حقاً ملازماً للشعوب على قاعدة المساواة بينها دون تمييز، وهو الأساس والمنطلق للوصول إلى الاستقلال التام والناجز، لذلك اعتبرت سيادة الدولة مرتبطة بحق تقرير المصير، حيث أن المجتمع الدولي الذي أقر بفكرة السيادة للشعوب اتجه لاحقاً نحو الإقرار بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا ما يدل على عمق الارتباط بين السيادة وبين تقرير المصير<sup>(1)</sup>.

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في كانون الأول/ديسمبر 1948، فقد كان صريحاً في النص على أن لكافة الشعوب الحق في أن تقرر بحرية كيائها السياسي وتسعى إلى تحقيق نمائها الثقافي والاجتماعي<sup>(2)</sup>، كما ورد هذا الحق في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لسنة 1966، فقد نصت المادة الأولى على أن "جميع الشعوب حق تقرير المصير، وطبقاً لهذا الحق تقرر الشعوب وضعها السياسي بحرية، وتعمل بحرية على تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"<sup>(3)</sup>، ويشهد الواقع الدولي المعاصر تكثيفاً للجهود الرامية إلى تعزيز حق تقرير المصير عبر ما أخذت تفرضه البيئة الدولية المعاصرة من ضغوط لتقييد مفهوم السيادة المطلقة باتجاه ما أخذ يسميه الفقه الدولي المعاصر، السيادة المرنة التي تسمح للمجتمع الدولي بالتدخل (الإنساني) في الشؤون الداخلية لبعض الدول التي يُعتقد أن فيها انتهاكاً لحقوق بعض الجماعات، وعلى نحو يُمكن أو يسمح لتلك الجماعات من الحصول على الحكم الذاتي أو إجراء استفتاء لتقرير المصير، مثلما حصل في البوسنة وتيمور الشرقية وكوسوفو وغيرها من النماذج العالمية<sup>(4)</sup>.

---

(1) حول تلك الرؤية القانونية انظر عبد الغني عماد، المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير، منشور في مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، 169.

(2) حول نصوص الإعلان العالمي انظر د. أحمد الرشيد، حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، 126.

(3) نقلاً عن د. محمد الهزاط، الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 40.

(4) د. دهمام محمد العزاوي، الأمم المتحدة والتدخل الإنساني: رؤية نقدية في ظل الواقع الدولية المعاصر، مجلة الآداب والعلوم، السنة الأولى، العدد الأول (2002)، 200.

ولما كان خيار الفيدرالية قد وجد، وفق رأي المناصرين له، أساساً في القانون الدولي، فقد كرّس هؤلاء جهدهم للبحث عما يستندون عليه في القوانين واللوائح العراقية لتبرير التشبث الكردي بالفيدرالية، فالدستور العراقي المؤقت لعام 1958 أشار في مادته الثالثة إلى "أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويُقرّ الدستور بحقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"<sup>(1)</sup>، في حين وسع دستور 1970 المؤقت من تلك المشاركة إلى اعتراف حقيقي بأن الأكراد هم القومية الثانية في العراق إلى جانب القومية العربية، وهو ما تم تثبيته بشكل رسمي وصريح في اتفاق الحكم الذاتي في آذار/مارس 1970، الذي يُعدُّ أهم وثيقة أصدرتها الحكومة العراقية، وأقرت من خلالها الحقوق المشروعة للشعب الكردي وحقه بالحكم الذاتي على إقليمه<sup>(2)</sup>.

أما على المستوى القومي والتاريخي، فإن الأكراد قد شكلوا في العراق أمة متميزة في هويتها ولغتها وثقافتها، مما يحتم لهم وضعاً متميزاً عن الغالبية العربية، وقد عاش الأكراد في هذه المنطقة منذ آلاف السنين بعيداً عن هيمنة القوى المجاورة وسيطرتها، وفي ظل الحكم العثماني تمتع الأكراد بنوع من اللامركزية السياسية والاقتصادية في إدارة شؤونهم الذاتية<sup>(3)</sup>، وتبرر تجارب الأكراد السلبية مع الحكومات العراقية السابقة توجههم لتبني خيار الفيدرالية، حيث أنهم فقدوا الثقة في التعامل مع أي حكومة مقبلة لا تضع ضمانات دستورية وقانونية تحفظ لهم هويتهم الذاتية وتمنع عنهم ممارسات العنف والإبعاد وتؤسس لعلاقة جديدة قائمة على التعايش المشترك في وطن واحد، ولذلك فإن حقوق الأكراد لن تكون مضمونة إلا في عراق فيدرالي يعيشون فيه كمواطنين أصلاء يملكون الحق في إدارة شؤونهم الذاتية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

فالفيدرالية، كما يشير فرزت عبد الله أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، ستسمح للأكراد بالمشاركة في حكومة مركزية كأكراد وليس كمواطنين من الدرجة الثانية، فنحن "نرغب أن نكون جزءاً من العراق، لكن علينا

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 (بغداد: دار الرشيد 1981)، 287.

(2) انظر النص الكامل لقانون الحكم الذاتي في د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، (القاهرة: دار مدبولي 2004)، 635.

(3) سليم مطر، الذات الجريحة: إشكالية الهوية في العراق والعالم العربي (الشرقمتوسطي) (بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر 2000) ط2، 50.

المحافظة على حقوقنا من خلال حكومة فدرالية... تكون الضمانة للحقوق الكردية، فبدون الفيدرالية لن تتمكن الديمقراطية العراقية من حمايتنا"<sup>(1)</sup>، ويشدد الأكراد على أن مطلب الفيدرالية قد عززته التجربة السياسية التي عاشها إقليم كردستان بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 بعد انسحاب المؤسسات الحكومية منه، حيث تمتع الإقليم على مدى ثلاثة عشر عاماً أو أكثر بنوع من الانفتاح والاستقلال شبه التام، واستطاع الأكراد الاعتماد على الرعاية الأمريكية والغربية في بناء تجربة سياسية استمرت كل تلك الفترة رغم عوامل الاضطراب والمشاكل الداخلية التي واجهتها، وقد تمكن الحزبان الكرديان، الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني، من التوصل إلى صيغة قانون مشترك أقره البرلمان الكردي عام 1992، يقضي باعتماد الفيدرالية كإطار قانوني ودستوري لأي علاقة مستقبلية مع الحكومة العراقية، وقد قسم القانون العراق إلى منطقتين كردية وأخرى عربية على أن تكون مدينة كركوك عاصمة للمنطقة الكردية.

ويتشبث الأكراد بتجربتهم السياسية وبعلاقاتهم المتميزة مع قوى المعارضة العراقية، التي اعترفت في أغلب مؤتمراتها ما قبل سقوط النظام العراقي بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وبالفيدرالية، ومنها مثلاً مؤتمر فينا وصالح الدين اللذين عقدتهما قوى المعارضة عام 1992، حيث دعا المؤتمرون إلى اعتماد حل سلمي وديمقراطي للمسألة الكردية على أساس قواعد القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية التي أقرت حق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها، وقد سار مؤتمر لندن تشرين الثاني/نوفمبر 2002، ومؤتمر أربيل آذار/مارس 2003 على ذات المنوال في دعم المطالب الكردية بالفدرالية وحق تقرير المصير<sup>(2)</sup>. وبعد الاحتلال الأمريكي في إبريل/نيسان 2003، تصاعد الضغط الكردي للحصول على مكاسب سياسية وضمانات دستورية تقر بحقوقهم في الفيدرالية، حيث تم تضمين قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت، الذي أقره مجلس الحكم الانتقالي في آذار/مارس 2004، مواد قانونية

(1) مجموعة باحثين، العراق: الغزو، الاحتلال، المقاومة 378.

(2) د. عبد الحسين شعبان، الدستور ونظام الحكم، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، 506.



أقرت بالفيدرالية الكردية، كما هو الحال مع المادة (4) والمادة (58) التي تدعو إلى تطبيع الأوضاع في مدينة كركوك، وإعادة المرحّلين إليها في زمن النظام السابق، فضلا عما ورد من مواد في الدستور الدائم تقر بالفيدرالية كحقيقة سياسية في الواقع العراقي الراهن مثلما ورد في المواد (1 و 11 و 111 و 112 و 118 و 140) وغيرها.

وإزاء تصاعد الانتقادات الشعبية والسياسية التي وجهت لقانون إدارة الدولة، فقد هددت القيادات الكردية بالانسحاب من العملية السياسية إذا تم تعطيل تنفيذ المواد الدستورية المتعلقة بالفيدرالية، بل إنهم طالبوا بضمانات دولية لحماية مكتسباتهم الدستورية، فقد طالب مسعود بارزاني وجمال طالباني الأمم المتحدة في حزيران/يونيو 2004 بأن تُضمّن قرارها رقم (1511)، والخاص بنقل السيادة للعراق، الإشارة إلى قانون إدارة الدولة العراقية، لأن فيه تأكيداً على حق الأكراد في الفيدرالية السياسية<sup>(1)</sup>، بل إن مسعود بارزاني هدد في تموز/يوليو 2004 بإعلان استقلال إقليم كردستان إذا لم يتلق تطمينات من الحكومة العراقية المؤقتة حول تطبيق الفيدرالية، وإعادة الأوضاع إلى مدينة كركوك، وإيجاد إطار أمني واقتصادي لتحديد علاقة إقليم كردستان بالعراق، وهو ما أوجد أزمة سياسية أجبرت الرئيس العراقي آنذاك غازي الياور، ورئيس الحكومة الأسبق إياد علاوي إلى إعطاء تلك التطمينات في أكثر من مناسبة.

ورغم ما بدا من تردد وتلكؤ من حكومتي إبراهيم الجعفري ونوري المالكي في تنفيذ بعض بنود الدستور، لاسيما تلك المتعلقة بتطبيع الأوضاع في كركوك وإجراء إحصاء سكاني فيها تمهيدا للاستفتاء على انضمام المدينة لإقليم كردستان، إلا أن الرعاية الأمريكية التي يحظى بها الإقليم الكردي، وحالة الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي التي يشهدها في مقابل الانفلات الأمني والعنف الطائفي في مناطق العراق الأخرى، فضلا عن انشغال الأطراف العربية المشاركة في الحكومة بمصالحها الحزبية الضيقة، زاد وسيزيد من فرص الأحزاب الكردية لتثبيت مكتسباتها السياسية بل وأعطاها زخماً تصعيدياً في المرحلة المقبلة.

---

(1) انظر إلى تلك التصريحات في قناتي الجزيرة والعربية في حزيران/يونيو 2004.

### المبحث الثالث: الفيدرالية في قانون إدارة الدولة والدستور الدائم

تكمن أهمية قانون إدارة الدولة المؤقت، والذي صادق عليه مجلس الحكم الانتقالي في آذار/مارس 2004، في كونه أهم وثيقة دستورية وسياسية أقرتها الحكومة الأمريكية والبريطانية لتنظيم إدارة العراق سياسيا ودستوريا في مرحلة الاحتلال والمراحل التي لحقتها. ورغم ما قيل عن قيام محامين أمريكيين منهم اليهودي نوح فيلدمان بكتابة الدستور، ورغم أن نسبة ساحقة من العراقيين لم تطلع عليه، ولم يكن لها رأي فيه، إلا أن إدارة الرئيس بوش اعتبرته إنجازا عظيما، في حين وصفه رئيس وزراء بريطانيا توني بليز بأنه يشكل حجر الأساس للعراق الجديد.

قطعا أعاد الدستور المؤقت للعراقيين عجلة تاريخهم، فقبل أكثر من ثمانين عاما تقريبا، وبالتحديد في عام 1924، كان مسؤولو الاحتلال البريطاني في وضع مماثل يعملون كمستشارين وموجهين لدى لجنة تضم عراقيين موالين للاحتلال البريطاني، مهمتها أن تكتب دستورا للعراق، وكتبت أيضا ذات الشعارات التي روج لها الاحتلال الأمريكي حول الديمقراطية والاستقلال وتقرير المصير، فكما أعلن البريطانيون في دستور 1924 أنه سيكون ممهدا للحصول على الاستقلال والسيادة، فعل الأمريكيون كذلك في دستور 2004، إلا أن العراقيين تذكروا أن البريطانيين حكموا العراق بطريقة سافرة وقاسية خلال السنوات الأربع والثلاثين اللاحقة لإعلانهم، فهل سيفعل الأمريكيون الشيء ذاته؟ تساءل العراقيون وراقبوا الشركات الأمريكية وهي تحصل على عقود بقيمة بلايين الدولارات، نقل بعضها من حافة الإفلاس إلى خانة الربح الوفير، وشاهدوا الاستحواذ الاقتصادي الاحتكاري لكل مفاصل الاقتصاد العراقي ولاسيما في قطاع النفط، ووجدوا أن الحكومة المؤقتة التي عينها الاحتلال لم تكن أكثر من واجهة لسيطرة سياسية وأمنية وعسكرية ومالية على كل مفاصل الدولة العراقية، فحكومة إياد علاوي والحكومات التي لحقتها لم تكن لها أي صلاحيات لتعديل المراسيم التي يصدرها الاحتلال الأمريكي أو حتى لتشريع قوانين جديدة، والوزراء العراقيون الرئيسيون يعملون تحت إشراف المستشارين الأمريكيين الذين عينتهم الإدارة الأمريكية، كما أفاد حيدر العبادي، القيادي في حزب الدعوة والذي شغل أحد الوزارات في حكومة إياد علاوي في العام 2004، فإن وزارته أدارتها لجنة اختار أعضاؤها الحاكم المدني بول بريمر،

وستبقى اللجنة لمدة خمس سنوات في كل مرة قابلة للتجديد، وهي مدة أطول بكثير من مدة ولاية الحكومة العراقية المؤقتة، واستطرد العبادي، أنه يعتبر السيادة بلا معنى: (فهذه حكومة عراقية ذات سيادة لا تستطيع أن تغير القوانين أو تتخذ القرارات، ونحن لم نكسب شيئا)، حدث في هذه الفترة أن الحاكم الأمريكي المطلق للعراق بول بريمر قد غادر العراق متسللا سرا على متن طائرة عسكرية نفثة، ولكن ماذا ترك وراءه يتساءل الكتاب الأمريكي وليام بولك؟(\*)

لم تكن المشكلة إذا في قانون إدارة الدولة المؤقت وربما في طريقة التصويت عليه، وإنما المشكلة في غياب الإجماع عليه، فعرب العراق كانوا يخشون من أن ألا يضمن لهم الاستقلال التام، أما الأكراد فقد استبشروا به، نظرا للفقرات الكثيرة التي تضمنها حول الفيدرالية، ومستقبل مدينة كركوك، وتقاسم الثروات، والاحتفاظ بواقع إقليم كردستان المستقل، وغيرها من الأمور التي عززت حضورهم الدستوري والفعلي في الواقع العراقي الراهن، كان قانون إدارة الدولة المؤقت، بفقراته الدستورية وأبعاده السياسية، الإطار الذي استطاعت القوى السياسية العراقية المتنافسة استثماره لتثبيت مكتسباتها السياسية كمرحلة أولية لإقرارها في الدستور الدائم الذي أقر لاحقا في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005.

إن القراءة الأولية للدستورين لا تظهر فرقا في طبيعة النصوص ومضامينها السياسية، لاسيما تلك المتعلقة بهوية الدولة العراقية، وطبيعتها الفيدرالية، وشكل النظام الإداري الخاص بالأقاليم، وعلاقتها بالحكومة المركزية، والصلاحيات الممنوحة لها، خاصة فيما يتعلق باستغلال الثروات الطبيعية، فضلا عن طبيعة النظام السياسي في العراق، والضمانات المتعلقة بصيانة الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان والجماعات، ودور المرأة والدين والعرف في المجتمع، وغيرها من النصوص.

---

(\*) "يجيب بولك على ذلك السؤال بالعودة إلى فترة الاحتلال البريطاني للعراق، حينما كتب وينستون تشرشل قبل 85 عاما إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج العبارة التالية: أسبوعا بعد أسبوع وشهرا بعد شهر، لزم من طويل قادم ستكون لدينا استمرارية لهذه الحرب البائسة، المدمرة المنقطعة، ... ومن المحتمل تماما أن ترافق ذلك واقعة غاية في الخطورة... وإنه لشيء استثنائي أن تتجح الإدارة المدنية في مثل هذا الوقت القصير في استعداد البلاد بأسرها إلى الحد الذي جعل العرب يدفنون الثارات التي تناقلوها طوال قرون وأن تعمل العشائر الشيعية والسنية معا يدا بيد". وليام بولك، لكي نفهم العراق، ترجمة د. عبد الحي يحيى زلوم، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006، 216.



كما قلنا سابقا، فقد أثار قانون إدارة الدولة العراقية كثيرا من الجدل، واحتدم النقاش داخل مجلس الحكم الانتقالي حول بعض بنوده، لاسيما تلك المتعلقة بالفيدرالية وتطبيع الأوضاع في مدينة كركوك، وواقع إقليم كردستان في الدولة العراقية، فقد هدد الأكراد بالانسحاب من المجلس إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم تلك، إلا أن الجدل حُسم بعد تدخل المرجع الأعلى آية الله علي السيستاني، وضغوط الحاكم الأمريكي بول بريمر، حيث وافق النواب الشيعة والسنة على بنود القانون الذي أصبح فيما بعد الدستور المؤقت الذي استندت عليه العملية السياسية برمتها، ورغم ذلك فإن الموافقة الرسمية لم تخف، بطبيعة الحال، الاعتراضات التي أبدتها الكثير من القطاعات الشعبية والشخصيات الحزبية سواء العربية أو التركمانية حيال فقرات القانون التي أعطت الأكراد امتيازات سياسية لم يكونوا يحلمون بها وعلى حساب مكونات الشعب العراقي الأخرى<sup>(1)</sup>، وقد جاء الدستور الدائم ليعطي القوى الكردية زحما في إبراز الخصوصية الكردية على حساب الهوية العراقية، من خلال الضغط والابتزاز وفرض الشروط المتعلقة بتشكيل الحكومات والحصول على الوزارات السيادية التي تتيح لهم إمكانية الترويج لهويتهم القومية، لاسيما وزارة الخارجية، التي مكنت هوشيار زيارى من تعيين عدد كبير من المستشارين والوكلاء والسفراء الأكراد في سفارات العراق الخارجية، بل وتعيين ممثل لإقليم كردستان في الأمم المتحدة مع ما تحمله تلك التعيينات من دلالات سياسية يحرص الأكراد على المحافظة عليها.

وعموما فقد دفعت الضغوط، التي مارسها الحزبان الكرديان باتجاه تثبيت الفيدرالية، بالكثير من التيارات السياسية العراقية للدعوة إلى كبج القوة والنفوذ اللذين أخذ الأكراد يتمتعون بهما في الواقع العراقي الجديد، ويمكن الإشارة هنا إلى الخلافات التي ظهرت لاحقا بين رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري والقيادات الكردية التي أخذت على الجعفري ترده في تفعيل المادة (58) من قانون إدارة الدولة، والخاصة بتطبيع الأوضاع في مدينة كركوك، إذ اعتبر الجعفري وقائمة الائتلاف العراقي الموحد التي انتمى إليها أن الضغوط الكردية لتفعيل تلك المادة إنما

---

(1) د. ضاري رشيد الياسين، الانتخابات العراقية: قراءة لمرحلة ما قبل وبعد إجراءاتها (بغداد: مركز الدراسات الدولية 2005)، 31.

تدخل في إطار محاولات الحزبين الكرديين لتكريد المدينة الغنية بالنفط وطرد سكانها العرب تمهيدا لضمها إلى إقليم كردستان، في حين اعتبر الأكراد تردد رئيس الوزراء في تطبيق تلك المادة نكوصا عن تنفيذ فقرات قانون إدارة الدولة والدستور الدائم التي ضمنت حق الأكراد في الفيدرالية وتطبيع الأوضاع في كركوك. عموما فإن الجدل حول موضوع الفيدرالية وقضية كركوك وواقع إقليم كردستان لا زال يشكل محور النقاشات الفكرية والسياسية لقطاعات واسعة من الشعب العراقي، ورغم أن زخم المطالبة بالفيدرالية للدولة العراقية ازدادت وتيرته بعد إعلان زعيم الائتلاف العراقي الموحد عبد العزيز الحكيم في أواسط آب/أغسطس 2005 نيته إقامة إقليم فيدرالي في وسط وجنوب العراق، إلا أن الاعتراضات الشعبية والحزبية على دعوات فدرلة العراق احتفظت بزخمها في الساحة العراقية، بل تصاعدت حينما انضم التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر وحزب الفضيلة بزعامة آية الله محمد اليعقوبي والتيار الخالصي بزعامة الشيخ جواد الخالصي وتيار آية الله العظمى محمود الحسني إلى جبهة المعارضين، التي تشكلت أصلا في الوسط السني متمثلة بجبهة الحوار الوطني التي يتزعمها الدكتور صالح المطلق، وجبهة التوافق العراقية التي يتزعمها الدكتور عدنان الدليمي، وهيئة علماء المسلمين التي يتزعمها الشيخ حارث الضاري، إذ أبدت تلك الجهات تحفظها وشجبها لنظام الفيدرالية التي تسعى بعض الأحزاب السياسية لفرضه على الواقع العراقي تحقيقا لمصالحها الخاصة، إذ أن تطبيق الفيدرالية، في ظل الظروف الأمنية والسياسية المعقدة التي يمر بها العراق والتدخلات الإقليمية، سيدفع بلا شك إلى شرذمة العراق وزيادة فرص تقسيمه على أساس طائفي وعرقي، فالفيدرالية هي وصفة جاهزة لتقسيم العراق على حد تعبير أمين عام الحزب الإسلامي طارق الهاشمي<sup>(1)</sup>، ويدافع معارضو الفيدرالية عن أن تأجيل الحسم في هذه القضية الحساسة إلى حين استقرار العراق وانسحاب قوات الاحتلال الأمريكي هو الضمانة الأساسية للمحافظة على وحدة أراضيه من مخاطر التقسيم التي يحملها مشروع الفيدرالية، والتي ستدفع في حال تطبيقها لازدياد مظاهر الانفلات في المحافظات والأقاليم وتساعد نفسها الانفصالي على حساب إضعاف الحكومة المركزية وتقييد صلاحياتها.

(1) الخليج، 10 سبتمبر/أيلول 2006.

وعلى أية حال فإن الرأي السائد لدى معارضي الفيدرالية، وهم الأغلبية في الواقع العراقي الراهن، هو أن العيب ليس في مبدأ الفيدرالية وإنما في توقيته وتفاصيله، التفاصيل تشمل حدود الأقاليم، والتعامل مع معضلة كركوك، وجدوى بناء الأقاليم على أساس مذهبي، ومن ثم واقع مدينة بغداد، فهل تعتبر إقليمًا مستقلًا أم أنها تلحق بأحد الأقاليم المقترحة وفقًا لنموذج الأقلية والأغلبية، وأما الخلل في التوقيت، فيكمن كما يعبر المعارضون، في أن العراق اليوم ليس بحاجة إلى مزيد من المشاكل والأسئلة المفرقة للحمّة الشعب، إذ أن تنفيذ قانون الفيدرالية وتشكيل الأقاليم في ظل الاحتلال سيدفع إلى التجزئة وتقسيم البلاد، حسب وصف النائب عن التيار الصدري فلاح شنشل، وهو تنفيذ كامل لمخططات التقسيم الغربي والأمريكي حيال العراق، حيث أن الأوضاع السياسية غير مستقرة الآن بسبب التجاذبات في الآراء، فمثل هذا القانون يوسع الهوة بين المكونات السياسية والاجتماعية للشعب العراقي<sup>(1)</sup>، كما أن العراق يعاني اليوم من إشكاليات سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية، فهناك الإرهاب المنفلت من عقاله والذي يحصد يومياً عشرات العراقيين، وهناك الميليشيات متنامية النفوذ خاصة جيش المهدي ومنظمة بدر والميليشيات المحلية في البصرة والعمارة، وقد بدأت تتمدد أخطبوطياً لتقضي على أي فرصة للمصالحة الوطنية، أو أي فرصة للبناء وإعادة اللحمة الوطنية، كون تلك الميليشيات ذات أفق مذهبي متطرف، وتتعامل بقسوة هائلة مع مناوئها حتى وإن كانوا من أبناء المذهب. تلك الميليشيات تكمل عمل الميليشيات السنية والكردية، التي تقتل على الهوية أيضاً، وتطرد كل ساكن لا ينتمي لذات المذهب أو العرق. والميليشيات تلك بجميع تلويناتها الطائفية والعرقية، فاقمت من قضية الأمن وعززت العزل الطائفي والعنصري والمناطقية، وهي في المحصلة خطر جدي على بقاء العراق موحدًا في المستقبل القريب إذا ما تواصل نفوذها.

والمشكلة الكبيرة التي لا تقل خطورة هي مشكلة الفساد الإداري والمالي، إذ كان السبب وراء أزمات مستعصية أهمها شح البنزين والوقود والكهرباء والخدمات الأخرى، ومن رحم ذلك الفساد تنشأ يومياً عصابات لا تتورع عن القتل للحفاظ على مصالحها المالية ونفوذها العسكري.

(1) ورد هذا التصريح في شبكة أحرار سوريا، [www.ahrar.com](http://www.ahrar.com).



وهناك مشكلة الإعمار الذي يكاد يكون متوقفا، ويقع مردود توقيفه وإخفاقه، على كاهل المواطن البسيط، إذ أنه فقد عمله ويعيش في ضيق شديد، يدفعه أحيانا إلى تبني سلوكيات مخلة، وتفتح سياسات التهجير والهجرة لملايين العراقيين إلى البلدان العربية والأجنبية جرحا غائرا في جسد العراق، فالبلد بدأ يتصحر من كفاءاته بعد أن تركه التجار والمثقفون والصحافيون والأطباء والمهندسون والخبرات السابقة، في مشهد مرير يعيد العراق لقرون سابقة من التخلف والجهل. وبالطبع لا يخفى أن واقع العراق الحالي بمتغيراته العميقة، وهامش الحوار والسجال المفتوح على مداه بين القوى السياسية سواء في مجلس النواب أو خارجه، سمح بطرح أزمت العراق دفعة واحدة<sup>(1)</sup>. كما لا يخفى أن بعضا مما يعانيه العراق اليوم تعود أصوله إلى تراكمات الحقب السياسية السابقة والهزات السياسية والاجتماعية التي عاناها العراق من انقلابات مستمرة وحروب استنزافية وممارسات قمعية واستبدادية أفرزت في الواقع العراقي الراهن قوى سياسية تطرح بإصرار قضية الفيدرالية كحل لإشكالية الحزب الواحد والقومية الواحدة والفرد الواحد وربما الطائفة الواحدة. فهناك فئات عراقية لا زالت خائفة من شبح العودة إلى المراحل السياسية السابقة، لكن أصوات المعارضين لهذا التبرير تؤكد أن ما ينتظر العراق في ظل الفيدرالية والأقاليم الناشئة ربما لن يختلف عما عاناها العراقيون في زمن الأنظمة السابقة، فإقليم الجنوب على سبيل المثال في حال تشكله سيعاني بالقطع من هيمنة رجال الدين المطلقة، وهيمنة الميليشيات، وسيطرة المحاكم الشرعية، واقتسام الغنائم حسب نفوذ هذا الحزب أو ذاك، وفوق هذا وذاك فإن فيدرالية الجنوب إذا ما قامت، فإنها ستقوم عبر أجندات سياسية دينية مذهبية، تقفز على حقائق الواقع، ولم تأت من ضرورات يفرزها ذلك الواقع، مما يجعلها محط ريبة وتساؤل حتى من قبل سكان المحافظات الجنوبية الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا التحولات في كل الأحوال<sup>(2)</sup>.

(1) شاكر الأنباري، فيدرالية العراق: هل تقوده إلى التقسيم؟ صحيفة المستقبل، بيروت في 2006/10/12.

(2) شاكر الأنباري، فيدرالية العراق: هل تقوده إلى التقسيم؟ المستقبل، بيروت في 2006/10/12.

## المبحث الرابع: الفيدرالية والقوى السياسية المعارضة

إن تحليل بعض فقرات قانون إدارة الدولة والدستور الدائم، والتي تتعلق بطبيعة النظام الفيدرالي في العراق عموماً وإقليم كردستان خصوصاً، وأبعاد الامتيازات السياسية التي حصل عليها الأكراد، سيُظهر جانباً من أسباب الاعتراض الذي أبدته قطاعات واسعة من القوى الشعبية والحزبية في العراق، وهي في كل الأحوال اعتراضات قانونية وسياسية لم تجد إلى الآن أي صدى للاستجابة إليها في ظل التعثرات السياسية والأمنية التي تمر بها العملية السياسية في العراق، والعقبات الكبيرة التي تواجهها لجنة صياغة الدستور التي شكلها البرلمان في كانون الأول/ديسمبر 2005، فضلاً عن الخلافات المتواصلة بين القوى السياسية العراقية، والعراقيل التي تضعها بعض القوى والأحزاب المشاركة في السلطة، والتي تجد في تطبيق الفيدرالية منفذاً يحقق مطالبها السياسية التي ناضلت من أجلها طويلاً، وعموماً يمكن لنا أن نطرح أهم أوجه الاعتراضات القانونية التي تطرحها القوى السياسية المعارضة للفيدرالية على النحو التالي:

### 1 - الإقرار بالنظام الفيدرالي:

حيث أشارت المادة الرابعة من قانون إدارة الدولة، والمادة الأولى من الدستور الدائم إلى أن النظام في العراق جمهوري اتحادي (فيدرالي) ديمقراطي تعددي، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على أساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب<sup>(1)</sup>، وفي هاتين المادتين إشارة صريحة إلى أن النظام الفيدرالي بات حقيقة سياسية ودستورية في واقع العراق ومستقبله السياسي، وأن النظام المركزي قد أصبح من مخلفات الماضي، واللافت للنظر أن الإشارة إلى أن النظام الفيدرالي لا يقوم على الأصل أو العرق أو القومية أو المذهب قد أزال مخاوف النخب الفكرية والقانونية والسياسية من تطلعات القيادات الكردية لاستغلال الواقع الإداري للفيدرالية لتثبيت مقومات هويتهم القومية على حساب وحدة العراق الوطنية، إلا أن ذلك الاطمئنان سرعان

(1) انظر المادة 4 من القانون والمادة الأولى من الدستور الدائم.

ما ينتهي حين نقرأ نص المادة 53 من قانون إدارة الدولة<sup>(1)</sup>، والتي اعترفت بالصفة القومية لحكومة إقليم كردستان، وبحقها في حكم الإقليم وحمايته وجباية الرسوم والضرائب وغيرها من الأمور السيادية.

كما نلاحظ أن حديث المادة 17 من الدستور الدائم عن علوية القوانين الاتحادية وإلزاميتها على القوانين المحلية للأقاليم الفيدرالية يتناقض مع فقرات الباب الخامس من الدستور ذاته التي تعطي لسلطات الأقاليم الحق في تعديل أي نص اتحادي لا يتماشى مع أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن منحها سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية واسعة، بما فيها كتابة دستور خاص بها، وانتخاب رئيس للإقليم، ورئيس للوزراء، ومحكمة دستورية، إضافة لحقها في التمثيل الخارجي، وإبرام الاتفاقيات مع الأقاليم الأخرى، مما يبين أن الدستور العراقي الراهن ينحاز إلى تعزيز سلطات الأقاليم على حساب سلطة الدولة الاتحادية.

وهناك من الأمثلة الكثيرة الدالة على هذا الأمر، ففي الجانب العسكري مثلاً فإن القوات العسكرية في أي نظام فيدرالي في العالم، سواء أكانت الصلاحيات واسعة أو ضيقة، تخضع بالكامل لصلاحيات الدولة الاتحادية، في حين أن الدستور العراقي لا يعطي الحق للدولة الاتحادية أن تحرك جندياً واحداً في الأقاليم إلا بموافقة سلطات الأقاليم، وإذا لم توافق تلك السلطات فليس من حق الدولة الاتحادية أن تصرف عكس ذلك، ولا بدّ لها من إخضاع قراراتها لمصالح الأقاليم وسلطاتها وليس العكس.

وإذا ما عرفنا أن الدستور الراهن في المواد (111، 112) ينحاز إلى الأقاليم فيما إذا حصل أي نوع من التعارض بين الدستور الاتحادي ودساتير الأقاليم، حيث أن القانون الاتحادي سيخضع لقوانين الأقاليم طبقاً للدستور النافذ، فما بالك لو تعارضت قوانين الأقاليم ذاتها، فإن فوضى قانونية عارمة ستسود، ويصبح عندها متمرس كل طرف بمنطقته وإقليمه، وتضيع أحياناً إمكانية وجود نظام اتحادي حقيقي بسبب امتيازات الأقاليم ومصالحها الأنانية التي يتحكم فيها المتنفذون على حساب المصلحة الوطنية العراقية العليا.

---

(1) انظر المادة (53) من القانون.



وحسب الأنظمة الفيدرالية المعروفة فإن العلاقات الخارجية والدبلوماسية والدولية، تكون بيد الدولة الاتحادية، بخلاف الدستور الدائم الحالي فإنه يعطي في المادة 116 الحق لكل إقليم في فتح فروع له في السفارات والمثليات الدبلوماسية العراقية، لمتابعة القضايا الإنمائية والثقافية والاجتماعية. ومثل هذا الأمر لا علاقة له بطبيعة النظام الفيدرالي، إلا إذا افترضنا أنها سفارة داخل سفارة، أو مجمّع سفارات في السفارة الواحدة، وهذه مسألة غير منطقية<sup>(1)</sup>.

أما الباب المتعلق بالأديان والعقائد فقد جاء مخالفا لكل السنن والقوانين الكونية، حيث نص في المادة 27 على التزام العراقيين بأحوالهم الشخصية حسب الديانة والمعتقد، وهذا إمعان في تمزيق وشرذمة المجتمع العراقي، حيث يلزم أن تسجل الدولة المذهب لكل عراقي إزاء ديانته، ومن ثم إقامة محاكم للأحوال الشخصية بعدد المذاهب في كل مدينة أو قضاء أو ناحية. والعراق بالإضافة إلى كون المسلمين فيه من مذاهب متعددة، فإن المسيحيين كذلك لهم كنائسهم ومذاهبهم المتعددة، وهناك الصابئة واليزيديون وغيرهم، كما أن هذه المادة تمثل نكوصا واضحا عن قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، والذي يجمع عليه العراقيون، وإذا كانت الغاية أن يتم تمزيق العراق باسم الأديان والطوائف، فإن هذه المادة جاهزة وفاعلة<sup>(2)</sup>.

أما المالية والخطط المركزية والعملة وكل ما له علاقة بالواردات الرئيسية، فهي من صلاحيات السلطة الاتحادية في النظام الفيدرالي، في حين أن لهذه القضايا شأن آخر في الدستور العراقي، فالدستور يقول في مادته "النفط والغاز ملك الشعب"، وهذا صحيح، لكنه يستدرك بتخصيصها على الحقول المستخرجة، وإذا ما عرفنا أن معظم الحقول في العراق غير مستخرجة، فستكون هذه الصلاحيات حصرياً بيد سلطات الأقاليم، وسلطات الأقاليم ستباشر بالتنفيذ لما تريد، وفعلياً، باشرت سلطات إقليم كردستان بتوقيع الكثير من عقود النفط مع شركات أجنبية

---

(1) د. عبد الحسين شعبان، العراق من إرث الماضي إلى تحديات المستقبل: بقاء العراق موحدًا رهن برحيل الاحتلال الأمريكي، محاضرة أقيمت في مركز القناة للتنمية الاعلامية وقامت شبكة العراق للجميع بنشرها في 2008/1/9 [www.iraq4all.com](http://www.iraq4all.com).

(2) زهير كاظم عبود، وجهة نظر في بعض نصوص مسودة الدستور العراقي، موقع إيلاف الإلكتروني [www.elaph.com](http://www.elaph.com).

انطلاقاً من صلاحياتها في الدستور<sup>(1)</sup>، وهي لا زالت متواصلة في تبني الكثير من القرارات المستندة على الدستور والتي تعطيها شرعية سيادية على إقليمها، منها على سبيل المثال فرض التعليم في كردستان باللغة الكردية دون العربية، ورفض رفع العلم العراقي، وتشريع قانون الاستثمار الذي يتيح للشركات الأجنبية الدخول إلى أسواق كردستان، دون مشاورة مع الحكومة المركزية، والقيام بمشاريع التنقيب عن النفط، والثروات الطبيعية الأخرى، واعتبارها ملكاً خاصاً بأبناء الإقليم، فضلاً عن قيامها ببناء الكثير من السدود على مصبات الأنهار الفرعية النابعة من إقليم كردستان، وغيرها من الإجراءات.

إن الصلاحيات الكثيرة التي منحتها الدستور للأقاليم والمحافظات تدفع إلى التساؤل فيما إذا كانت أي حكومة عراقية مقبلة قادرة على تنفيذ قوانينها الاتحادية، في ظل التنافس القائم بين الأحزاب والكتل السياسية لتثبيت نفوذها وسلطتها في أقاليم العراق المختلفة، فالأحزاب الكردية ضمنت بشكل شبه مطلق سيطرتها على إقليم كردستان، وهي حريصة على تأكيد مكتسباتها حيال أي محاولة تقوم بها الحكومة المركزية لتقييد الصلاحيات الممنوحة لها هناك. وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب الشيعية التي تمكنت من بسط نفوذها في جنوب ووسط العراق، وهي غير مستعدة للتنازل عن تلك المنح الدستورية لأي حكومة عراقية مركزية قوية. ولهذا يكرر رافضو الفيدرالية بأن تطبيقها في الواقع العراقي المتأزم سيدفع إلى دخول العراق في دوامة من عدم الاستقرار والعنف، بسبب احتمال تصاعد حمى المنازعات بين الأقاليم الناشئة لتعديل حدودها الإدارية بما يتيح فرصة الاستحواذ على أكبر نسبة من الأرض والثروة،<sup>(2)</sup> لاسيما وأن كثيراً من فقرات قانون إدارة الدولة والدستور الدائم قد تركت الباب مفتوحاً أمام إمكانية تغيير الحدود الإدارية لمحافظات العراق، الأمر الذي يصعد من احتمالات الصراع في ظل نقص الوعي الوطني بإبعاد الفيدرالية، وطغيان المصالح الشخصية والحزبية والعشائرية والطائفية والقومية على المصلحة الوطنية.

(1) د. عبد الحسين شعبان، هل سيصبح تقسيم العراق أحسن الحلول السيئة؟ البيان، 9 آب/أغسطس 2007.

(2) محمد عزمي، فيدرالية مريية، الاتحاد، 21 آب/أغسطس 2005.

## 2 - قضية كركوك:

أشار الباب الثامن من قانون إدارة الدولة، وفي فقرات مطولة منه، إلى ضمان قيام حكومة اتحادية في العراق، ولكن مع تأكيد حق (إقليم حكومة كردستان) بإدارة شؤون المنطقة الخاضعة لسيطرتها في ست (وليس ثلاث) محافظات (أربيل، دهوك، سلیمانية، ديالى، الموصل، كركوك)، مع إعطاء الحق للأكراد بعدم تطبيق القوانين الاتحادية إذا ما تعارضت مع قوانينهم الخاصة. وعُدَّت المادة 58 من قانون إدارة الدولة والمادة 140 من الدستور الدائم من أكثر المواد إثارة للجدل، لاسيما في موضوع إعادة استتباب الأوضاع في مدينة كركوك التي تعيش أوضاعا متوترة، إذ أعطت تلك المادتان صلاحيات واسعة للحكومة باتخاذ تدابير من أجل (رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق، والمتمثلة في تغيير الوضع السكاني لمناطق من ضمنها كركوك)، وهو ما سمح بعمليات تطهير عرقي ضد آلاف العوائل العربية في كركوك، حيث قامت البيشمركة الكردية بترحيلهم بذريعة أنهم قدموا مع سياسات التعريب التي قامت بها النظم العراقية السابقة على حساب وجود الأكراد في المدينة، وشكلت المادتان المذكورتان حجر عثرة نحو استتباب الأوضاع السياسية في البلاد من خلال التأكيد على دور الحكومة العراقية في اتخاذ إجراءات لتغيير الحدود الإدارية لبعض المحافظات ولا سيما كركوك، وإعادة الأمور المتعلقة بالسكن والعقارات والعمل والتوظيف إلى نصابها، مما يعني شرعنة عمليات الطرد والتهجير الطائفي والعرقي، وإعطاء المبررات لبعض القوى السياسية المتنفذة لفرض وجودها على بعض المدن، وبالشكل الذي يسمح بظهور فرز سكاني قائم على أساس عرقي وطائفي بين محافظات العراق المختلفة، وهو ما حصل في مدينة كركوك وبعض الأضية والقصبات الأخرى، حيث سعى الأكراد إلى تخفيف الوجود العربي والتركمني فيها إلى أقصى الحدود، وبما يسمح لهم بإعلان تبعيتها لهم مستقبلا، وقد تشهد المرحلة المقبلة مزيدا من التوتر والقتال الداخلي بين الأعراق الرئيسة المكونة للمدينة، لاسيما وأن الدستور الدائم لم يضع في المادة 140 صيغا دستورية وقانونية واضحة للفصل بين المنازعات الحدودية للأقاليم والبلديات، ولم يوضح الآليات اللازمة لتعويض ضحايا الطرد والتهجير الطائفي والعرقي، مما يبقى باب الأزمة بين فئات الشعب العراقي مفتوحا.



### 3 - هوية الدولة العراقية:

حيث أقر قانون إدارة الدولة والدستور الدائم في مادتيه السابعة والثالثة على التوالي بأن (العراق بلد متعدد القوميات، والشعب العربي فيه جزء من الأمة العربية)، وهي صيغة دستورية جديدة لم تألفها التشريعات والنظم العراقية السابقة، هدفها المبيّت إخراج العراق من محيطه العربي، وفرض واقع تقسيمي عليه من خلال تثبيت مبدأ تعدد اللغات واللهجات في المجتمع العراقي، وإضعاف هويته العربية الجامعة، فالبند الخامس من المادة الرابعة من الدستور الدائم يقر بحق كل إقليم أو محافظة باتخاذ أية لغة محلية لغة رسمية إضافية، إذا أقرت غالبية سكانها ذلك وعبر استفتاء عام. وهذا يرر تقسيم العراق اجتماعياً وثقافياً عبر شرعنة التكلم باللغات واللهجات المحلية وإصدار الصحف والقنوات الفضائية التي تبشر بذلك. ومن الواضح أن ذلك النص يتناقض مع طبيعة المجتمع العراقي التي أفرزت وعياً عاماً لدى جميع العراقيين بأهمية التعايش المشترك بعيداً عن التعصب والإقصاء، وقد استقر ذلك الوعي منذ فترات طويلة، ومن الصعوبة بمكان محوه بتشريعات تفتت البلد وتمحو هويته الجامعة، ولذا فإن كثيراً من العراقيين يتساءلون عن الأهداف الرامية إلى طمس وإلغاء الأصل العربي للعراق، ذلك الأصل الذي شكل وعاء حضارياً مكن أبناء الجماعات العرقية واللغوية المتعايشة في العراق من الاندماج في هويته العربية والبروز من خلالها في مجالات الإبداع والتفوق<sup>(1)</sup>.

الأمر المريب الآخر هو الإصرار على وضع اللغة الكردية كلغة رسمية للعراق إلى جانب العربية، كما ورد في المادة الرابعة من الدستور الدائم. والسؤال هو: على أي أساس استند المشرعون في وضع الكردية على قدم المساوي مع العربية؟ أي مع اللغة الأم التي يتحدث بها أهل العراق على اختلاف مللهم ونحلهم منذ فجر الإسلام؟<sup>(2)</sup>

إن تبني الكردية دستوريا لا يعد مشكلة بحد ذاته، ولكن المشكلة تتمحور في محاولات عزل العراق عن محيطه الحضاري، وتشويه ما تراكم من تراثه العربي

(1) د. عبد الحسين شعبان، الدستور ونظام الحكم، 544.

(2) د. محمد المجذوب، تعقيب منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، 575.

كخطوة أولى لإضعاف دوره على الساحة العربية، لأغراض وتوجهات سياسية داخلية وخارجية لم تعد خفية.

#### 4 - الجيش:

مثل الجيش العراقي وعاء سياسيا واجتماعيا حوى كل تمايزات البنية الاجتماعية العراقية، ومرتكزا استندت عليه الوحدة الوطنية العراقية لأكثر من ثمانين عاما من عمر الدولة العراقية. وقد شكل قرار الحاكم الأمريكي بول بريمر بحل الجيش العراقي انتكاسة كبيرة للأمن الوطني العراقي، تمثلت باستثناء مظاهر العنف والتسلح والمليشيات الحزبية والطائفية التي أخذت تتحكم بمشهد العملية السياسية في العراق، مع اختفاء تام لدور المؤسسة العسكرية الجديدة التي حاولت سلطات الاحتلال إعادة تشكيلها وفق أسس تتوافق مع مصالحها في العراق الجديد<sup>(1)</sup>.

ولعل الأمر الأكثر دلالة في قانون إدارة الدولة هو نص المادة 27 على عدم جواز تشكيل قوات أو مليشيات لا تخضع لسلطة الحكومة العراقية إلا بموجب قانون اتحادي، فهذا الاستثناء "إلا بموجب قانون اتحادي" قد أثار في حينها اعتراضات وتساؤلات حول مصير المليشيات المسلحة المنتشرة في البلاد، والتي تسببت في تصعيد أعمال العنف الطائفي والعراقي. ورغم إلغاء ذلك الاستثناء، كما ورد لاحقا في المادة 11 من الدستور الدائم<sup>(2)</sup>، والتي نصت على حظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة، فإن السؤال يبقى قائما حول دور الحكومة المركزية في القضاء على تلك المليشيات في ظل إصرار قادتها على الاحتفاظ بها للدفاع عن مصالحهم السياسية. ويعد جيش المهدي الذي يقوده السيد مقتدى الصدر، ومنظمة بدر التي تعود إلى المجلس الإسلامي الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم، وقوات البيشمركة التابعة للفصيلين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني أقوى المليشيات الموجودة على الساحة السياسية العراقية. ولهذا باتت مسألة تشكيل جيش عراقي، وقوات أمنية عراقية

(1) عبد الوهاب القصاب، إعادة تأهيل الجيش العراقي: رؤية أولية، منشور في مجموعة باحثين، برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 239.

(2) انظر نص المادة (27) من قانون إدارة الدولة والمادة (11) من الدستور الدائم.

مهنية، وذات ولاء وطني، من أكثر الصعوبات التي تواجه القوات الأمريكية والحكومة العراقية في الواقع العراقي الراهن. وإذا كانت تلك الصعوبة متأية بالدرجة الأولى من عدم رغبة الولايات المتحدة في بناء جيش عراقي ذي عقيدة وطنية يمكن أن يعيد موقع الجيش العراقي إلى المعادلة العراقية والعربية<sup>(1)</sup>، فإن الصعوبة الأخرى تكمن في المحاصصة الطائفية التي أوجدها الاحتلال الأمريكي في كل مفاصل الدولة العراقية، والتي انعكست على مؤسسة الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى، حيث استشرت مظاهر الطائفية والعنصرية والمحاصصة الحزبية، وتم اختراق كل مفاصل الجيش من قبل الأحزاب والمليشيات.

وبعد خمس سنوات من الاحتلال، تعترف الولايات المتحدة بفشلها في بناء قوات عراقية ذات فاعلية في إسناد قواتها في ما تصفه بمحاربة الإرهاب والجماعات المنشقة. ففي تقرير له نشر في حزيران يونيو 2006، نشر الكاتب الأمريكي أنتوني كوردسمان تقريره عن تطور القوات العراقية كتب فيه: «أأأن قوات الشرطة في غالبيتها من المليشيات وولاءها ليس وطنيا، بل إن ولاءها إما لبدر أو للبيشمركة أو لمليشيات أخرى موجودة، وهي تعيث في الأرض فسادا، أما عن قوات الجيش، فرغم أنها أفضل حالا من الشرطة، إلا أنها مختربة من قبل المليشيات كذلك. وفي حزيران 2006، نشرت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية تقريرا لنائب وزير العدل العراقي بوشو إبراهيم علي، كشف فيه حجم الاختراق الأمني لمؤسسات الجيش والشرطة العراقية. فوفقا للتقرير فإن المليشيات الشيعية تهيمن على السجون العراقية، وهي ترتكب تجاوزات تصل حد القتل في حق المعتقلين، وأكد في تقريره أنه لا يمكن السيطرة على السجون، مضيفا أنه طلب من السلطات الأمريكية تعليق نقل السيطرة على السجون إلى السلطات العراقية، وأوضح أن سجوننا مختربة من قبل المسلحين على كل المستويات من البصرة إلى بغداد، معربا عن قلق خاص إزاء السجون الخاضعة لوزارة الداخلية، مؤكدا أنه في بعض الحالات يتم إخراج معتقلين سنة من بعض السجون وقتلهم على أيدي مسلحين<sup>(2)</sup>.

---

(1) عادل الجرجري، أسرار وخفايا المقاومة العراقية (القاهرة: دار الكتاب العربي 2005)، 98.  
(2) نقلا عن د. خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، 399.



إن هذا الواقع المزري الذي تعيشه قوات الأمن والجيش العراقيين جعل قدراتها القتالية محل تساؤل، فهي لحد الآن لا تملك أي كفاءة قتالية وهي غير جاهزة لاستلام الملفات الأمنية لسنوات قادمة، كما أكد مسؤولون عراقيون في مقدمتهم مستشار الأمن القومي موفق الربيعي. ولعل التقرير الذي نشرته لجنة أمريكية مستقلة شكلها الكونغرس لدراسة واقع الجيش والشرطة العراقية يعتبر أوضح دليل على ما وصلت إليه القوات العراقية من ضعف وتدن في أداء مهامها القتالية، فقد أكد التقرير الذي أعده الجنرال جيمس جونز القائد السابق في حلف شمال الأطلسي في أوروبا، على أن وحدات الجيش العراقي لا يمكنها ضمان الأمن والاستقرار قبل أقل من 12-18 شهرا، أما الشرطة العراقية، فقد دعا التقرير إلى حلها وتفكيكها لأن الفساد والطائفية تنخر فيها، وانتهى التقرير إلى أن المالك يدير حكومته كزعيم طائفي<sup>(1)</sup>.

أما عن إمكانية حلول القوات العراقية محل القوات الأمريكية في المدن العراقية، بما يسمح للقوات الأمريكية بالانسحاب إلى القواعد، فقد أكدت معارك البصرة في 25 آذار/مارس 2008 ضد مليشيا جيش المهدي، والتي انهزمت فيها القوات العراقية، وهرب الكثير من أفرادها أمام عناصر تلك المليشيا، أن الجيش العراقي لا يملك أي قدرات دفاعية، لأنه مكون في الأصل من ائتلاف مليشيات لا تربطها أي عقيدة عسكرية وطنية. إن هذا الواقع المزري الذي يعيشه الجيش العراقي من حيث ضعف التدريب، وقلة التسليح، وتدني الكفاءة القتالية، والاختراق الاستخباري لأجهزته ومفاصله الرئيسية، لا يعود إلى قلة الموارد المالية المخصصة للجيش العراقي والتي بلغت مليارات الدولارات، ولا إلى ضعف الولاء الوطني لبعض الضباط العراقيين الحريصين على إعادة الدور الوطني للجيش العراقي، ولكنه يعود بالتأكيد إلى الرغبة الأمريكية المباشرة في إبعاد الجيش العراقي عن المعادلة السياسية الحالية، وما يمكن أن يرتبط به من دور في إعادة الاستقرار إلى الواقع العراقي المضطرب.

وإذا ما عرفنا أن للجيش العراقي تاريخه المشرف في النضال الوطني والقومي، ومنهج وأهدافه وخططه وأسراره واستخباراته العسكرية المستقلة، فضلا عن كفاءاته الوطنية المدربة من الضباط والمراتب والقيادات العسكرية التي ترفض مهادنة

---

(1) انظر التقرير في الزمان في 6 أيلول/سبتمبر 2007.

الاحتلال الأمريكي وترفض بناء جيش عراقي وفق صيغ المحاصصة الطائفية والمليشياوية، يصبح واضحاً عدم ميل الولايات المتحدة الأميركية لتنمية قدرات الجيش العراقي. إضافة إلى أن وجود جيش مركزي قوي ذي ولاء وطني وكفاءة مهنية عالية قد لا يلائم رغبات وطموحات أمراء الطوائف في العراق في الاستقلال بأقاليم فيدرالية تعبر عن طموحاتهم الطائفية والقومية، ولهذا نجد أن أي مبادرة وطنية حقيقية للمصالحة الوطنية تقابل باستنكار كبير من قبل قادة الميليشيات، إذ أن المصالحة معناها إعادة ضبط الجيش العراقي السابقين في مؤسسة الجيش والشرطة الحاليين، وخلق مؤسسات متوازنة طائفيًا، مما يعطي لمؤسسة الجيش والأمن دفعة قوية في ضبط الأوضاع، وإلغاء دور الميليشيات وسحب البساط من تحت أقدام زعمائها الذين لا زالوا يتمسكون بالإبقاء على تلك الميليشيات ورفض حلها، بل إنهم يستثمرون الرغبة الأمريكية في إقصاء وإضعاف الجيش العراقي لدمج الكثير من عناصر مليشياتهم بهدف إبقاء الهيمنة على مصادر القرار في الجيش وأجهزة الأمن العراقية الحالية<sup>(1)</sup>.

ولعل زعماء الميليشيات الشيعية والكردية هم أكثر المعارضين لحل مليشياتهم، فزعيم جيش المهدي السيد مقتدى الصدر رفض حل جيشه واعتبره تياراً وطنياً يدافع عن حقوق الفقراء والمضطهدين، والسيد عبد العزيز الحكيم استطاع بحكم علاقته الوثيقة مع المسؤولين الأمريكيين أن يضم أغلب عناصر قوات بدر إلى أجهزة الأمن والجيش العراقيين. أما القادة الأكراد فيرفضون من الأصل حل قوات البشمركة ويعارضون اعتبارها ميليشيات مسلحة، فهي بنظر مسعود بارزاني جيش وطني نظامي يجب تعزيز قدراته للدفاع عن إقليم كردستان من الأخطار الخارجية. ويرر برهم صالح نائب رئيس الوزراء العراقي والقيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني إصرار الأكراد على إبقاء البشمركة بأنه ضروري لحراسة المنطقة الكردية<sup>(2)</sup>.

---

(1) شاكر الأنباري، في القضية العراقية: دولة على مفترق طرق المستقبل، 10 أيلول/سبتمبر 2006.

(2) الحياة، 14 آذار/مارس 2005.

\*\* تم اقتباس النصوص والمواد القانونية من دستور إقليم كردستان الذي أقر في 25 أيلول/سبتمبر 2006، ونشر على موقع حكومة إقليم كردستان [www.krg.net](http://www.krg.net)

والأسئلة التي تثار في هذا المقام هي:  
لماذا حراسة المنطقة الكردية، ومن أي عدو يتم حراستها؟  
وما هي إذا وظيفة الجيش العراقي المركزي؟  
وهل سيكون هنالك جيش أم جيشان للعراق؟  
وكيف ستتعامل الحكومة العراقية إذا ما أصر الأكراد على إبقاء سيطرتهم  
وإشرافهم على البشمركة ورفض حلها أو تغيير وظائفها؟  
إن الإجابة أصعب من الأسئلة ذاتها، وهذا ما يجعل المستقبل السياسي والعسكري  
للمليشيات، وخصوصا البشمركة، غامضا في ظل ضعف إمكانيات الحكومة  
(الاتحادية) في بسط نفوذها في كردستان، وتمسك المسؤولين الكرد بمليشياتهم  
المسلحة، وعدم وضوح الموقف الأمريكي من تلك المسألة لضرورات التحالف مع  
الأكراد، واعتبارات التهميش المقصود للجيش العراقي. ولعل الصعوبة تزداد حينما تبدأ  
الأقاليم العراقية تتشكل في الجنوب وفي الوسط، حينها تصبح مسألة حل المليشيات  
والتعويل على جيش عراقي وقوى أمنية وطنية في غاية الصعوبة في ظل هيمنة الزعامات  
المحلية ورغبتها في تعزيز سلطاتها الفيدرالية الممنوحة لها في الدستور.

### المبحث الخامس: الدستور الكردي وتكريس الفيدرالية

يعد إعلان البرلمان الكردي عن دستور إقليم كردستان في 25 أيلول/سبتمبر  
2006، من أهم الدلالات السياسية لموضوع الفيدرالية الكردية، وقد صدر الدستور  
وسط أجواء من الشد والجذب حول الصلاحيات التي ينبغي تضمينها في هذا  
الدستور، والمناطق التي يضمها إقليم كردستان، في ظل رغبة الأحزاب الكردية  
بتوسيع حدود الإقليم، لتشمل مناطق يعتبرها العراقيون الآخرون خطوطا حمراء لا  
ينبغي تجاوزها، مثل مدينة كركوك وأقضية وقصبات أخرى لا زالت خارج سيطرة  
الفصائل الكردية. والأمر اللافت هو حرص المشرعين الكرد على إقرار كل  
الامتيازات السياسية والاقتصادية التي حصل عليها الكرد في حقبة ما بعد الاحتلال  
الأمريكي، وعدها الحالة الدنيا التي ينبغي أن تتركز جهود الأكراد لزيادتها مستقبلا  
باتجاه الحصول على حق تقرير المصير، الذي اعتبره المشرعون حقا طبيعيا لهم  
للانفصال عن العراق في أي لحظة يرونها مناسبة لذلك.



وعموما فإن القراءة المتأنية لفقرات الدستور تظهر جوانب متعددة سعى الأكراد من خلالها إلى إبراز خصوصيتهم القومية في الواقع العراقي، وبالتالي حقهم في التمييز ضمن الحالة العراقية الراهنة، لعل أهمها الإشارة إلى المظالم التي تعرض لها الشعب الكردي طيلة الحقب التي ألحق فيها قسرا بالدولة العراقية الحديثة، حيث عانى الشعب الكردي من مآسي الترحيل والتهجير والقتل الجماعي الذي مارسه الحكومات العراقية ضده، وهو ما يبرر له المطالبة بحقوقه القومية، وفي مقدمتها الفيدرالية التي تعد تنويجا لنضال الكرد وكفاحهم المسلح، لاسيما في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية 1991، وما رافقها من انسحاب القوات العراقية من إقليم كردستان، وتمكن الفصائل الكردية من تشكيل حكومة وحدة وطنية وبرلمان كردي أقر بالنظام الفيدرالي كصيغة قانونية لعلاقة الكرد المستقبلية بالحكومة العراقية المركزية.

ويظهر الدستور حرصا على الإشارة إلى قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت والدستور الدائم باعتبارهما أهم وثيقتين دستوريتين عراقيتين ثبتتا النظام الفيدرالي في العراق، وأعطيا للأكراد ضمانات قانونية ودستورية بتطبيق الفيدرالية في إقليمهم. وعموما فإن استعراض بعض فقرات الدستور الكردي يظهر أبعاد الاستقلالية التي حرص الأكراد على إبرازها في مشروعهم القومي الذي يحرصون على بلورته في العراق عبر صيغ الفيدرالية، وفيما بعد حق تقرير المصير. كما يظهر في الجانب الآخر أبعاد القلق الذي تبديه بعض الأطراف العراقية الأخرى من تلك الفقرات، والتي تعبر عن تنامي نزعة الانفصال لدى الكرد في ظل الأوضاع الأمنية المنفلته التي يعيشها العراق، والرعاية المتميزة التي تقدمها الولايات المتحدة للفصائل الكردية المتحالفة مع مشروعها السياسي في العراق، ومما ورد في هذا الصدد:

## 1 - تطبيق الفيدرالية:

ورد في المادة الأولى من الدستور بأن إقليم كردستان هو إقليم اتحادي ضمن الدولة العراقية الاتحادية، ونظامه السياسي جمهوري برلماني ديمقراطي، يقوم على مبدأ التعددية وتداول السلطة سلميا ومبدأ الفصل بين السلطات.

وتعد هذه المادة إعلاناً دستورياً مهماً لإقرار النظام الفيدرالي كحقيقة قانونية في إقليم كردستان، وتثبيتاً للمكاسب السياسية والاقتصادية التي تحققت في الإقليم في السنوات السابقة، كما تعد ضربة للأصوات العربية المنادية بتغيير أو تعديل مواد الدستور الدائم، التي تقر بالطبيعة الفيدرالية للدولة العراقية، ولاسيما المادة 118 التي تنص على كيفية تشكيل الأقاليم وصلاحياتها وحدودها الإدارية. كما أن إقرار الدستور الكردي للنظام الفيدرالي يعد سابقة مهمة باتجاه تثبيت الواقع السياسي والاقتصادي المستقل، الذي يعيشه الإقليم الكردي بعيداً عن سيطرة الحكومة المركزية، الأمر الذي يجعل مسألة ثني الأكراد عن تطبيق الفيدرالية أو ربما تقليصها نحو الحكم الذاتي أو اللامركزية الإدارية أمراً في غاية الصعوبة على أي حكومة عراقية.

## 2 - حدود إقليم كردستان:

يفصح دستور الإقليم عن تطلعات كردية لضم مناطق عراقية أخرى إلى الإقليم الكردي، لعل أهمها كركوك التي اعتبرها الدستور في المادة 2 جزءاً أصيلاً من حدود الإقليم، فضلاً عن مناطق أخرى من محافظات الموصل وديالى وواسط، مثل أقضية عقرة والشيخان وسنجار وتلعفر وخانقين ومندي وبدره وجصان، ويحاجج الأكراد بأن تلك المناطق ذات طابع كردي، سعت الحكومات العراقية المتعاقبة لتغيير طابعها الديمغرافي وتعريبها عبر طرد الأكراد أو تقليص وجودهم فيها، وقد آن الأوان لإعادة ضمها إلى الإقليم الكردي وتسوية المنازعات التي تحصل حولها بموجب المادة 140 من الدستور العراقي الدائم التي أتاحت المجال لتسوية النزاعات الحدودية والإدارية في هذه المناطق والمناطق الأخرى المتنازع عليها. ومن الواضح أن توسيع حدود إقليم كردستان، ليضم مناطق معروفة بخصوصيتها العراقية، سيثير بالقطع إشكاليات إدارية وسياسية واقتصادية تتعلق بحدود تلك المناطق والسيادة عليها وتوزيع ثرواتها النفطية والمعدنية الأخرى، مما يفجر نزاعات مستقبلية لا يمكن حلها في ظل الانفلات الأمني الذي يعيشه العراق وضعف حكومته المركزية في أداء دورها المطلوب.

### 3 - حق تقرير المصير:

ورد في المادة 8 من الدستور أن لشعب كردستان الحق في تقرير المصير، إلا أنه قد اختار طوعية الاتحاد الحر بالعراق شعباً وأرضاً وسيادة، وأن للشعب الكردي الحق في إعادة النظر في اختياره، وتحديد مستقبله ومركزه السياسي في حالة تراجع الحكومة الاتحادية عن الالتزام بالنظام الاتحادي وانتهاج سياسة التمييز العرقي وتغيير الواقع الديمغرافي في كردستان، أو العمل على تعطيل تنفيذ المادة 140 من الدستور الاتحادي، والخاصة بتطبيع الأوضاع في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها. ولا شك أن في تلك المادة تأكيد صريح على حق الأكراد بالانفصال عن العراق في أي وقت يرون فيه أن الأوضاع السياسية والأمنية في العراق لم تعد تتيح لهم الاستمرار في علاقتهم الاتحادية مع العراق.

وقد أُلح أكثر من مسؤول كردي إلى إمكانية اللجوء إلى هذا الخيار في أي وقت يرون فيه أن الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق بدأت تسير نحو مزيد من العنف الطائفي والحرب الأهلية بين السنة والشيعة. فقد صرح مسعود البرزاني وفي أكثر من مناسبة أنه متى ما وقعت الحرب الأهلية في العراق، فإنه لن يكون أمام الأكراد خيار سوى إعلان الاستقلال، مما يظهر أن الدفع باتجاه الحرب الأهلية هو خيار كردي، وأن تقسيم العراق هو طموح كردي لتحقيق الاستقلال، كما يظهر أن اتحاد الأكراد الحر مع العراق لا يقوم على نوايا سليمة بقدر ما يقوم على حتمية الظروف الدولية والإقليمية التي حجمت تطلعات الأكراد وأرغمتهم على البقاء عنوة مع العراق، ولهذا فمن الواضح أنه متى ما تهيأت الظروف الدولية الملائمة، فإن الأكراد سيعلمون بلا شك استقلالهم دون النظر إلى مطالب العراقيين الآخرين.

### 4 - صلاحيات الإقليم:

أقر الدستور في المادتين 9 و10 حقوقاً أساسية ودستورية مهمة للإقليم، منها حقه بعقد اتفاقيات مع أقاليم وحكومات الدول الأجنبية، وضرورة قيام الحكومة الاتحادية باستطلاع رأي حكومة الإقليم قبل عقد أي اتفاقية سياسية أو اقتصادية من شأنها أن تمس الظروف القائمة في كردستان، فضلاً عن ضرورة أن يكون للإقليم مشاركة عادلة ومتناسبة في المناصب والوظائف الإدارية والسياسية



الاتحادية. إن تلك الفقرات وغيرها تشير إلى حقيقتين أساسيتين الأولى، هي سعي حكومة إقليم كردستان إلى تكريس حقها السيادي في التعامل الخارجي على أساس الندية والمشاركة مع الحكومة المركزية. وقد ظهر ذلك جليا في كثير من القرارات التي اتخذتها حكومة الإقليم بإقامة تمثيل دبلوماسي وتجاري مع كثير من الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، فضلا عن القرارات المتعلقة بإصدار قوانين تتيح الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية في الإقليم دون استشارة وموافقة الحكومة المركزية. أما الحقيقة الثانية فهي تتعلق بسعي الأكراد إلى تكريس مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية التي أفرزتها حقبة الاحتلال الأمريكي، بما يضمن لهم الحصول على نصيب متميز من المناصب الاتحادية وفق صيغة التوافق مع الأطراف الأخرى المشاركة في العملية السياسية.

## 5 - ثروات الإقليم:

أشار الدستور في الفقرة الأولى من المادة العاشرة إلى ضرورة أن يكون للإقليم حصة عادلة من الموارد الاتحادية، في حين أشار في المادة 17 إلى أن الثروات الطبيعية والمعدنية في الإقليم هي ثروة قومية للإقليم، وهو ما يخالف المادتين 109 و110 من الدستور العراقي الدائم الذي يؤكد على أن النفط والغاز هما ملك للشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. إن هذا التعارض الدستوري سيخلق بلا شك مشكلات مستقبلية بشأن الصلاحيات المتعلقة بإدارة الثروة في الإقليم. فهل ستكون تلك الصلاحيات من حق حكومة الإقليم كما ينص دستور كردستان، أم من حق الحكومة المركزية كما ينص الدستور الدائم؟ لقد ظهرت أولى بوادر الخلاف حول ذلك بالتصريحات التي أدلى بها وزير النفط حسين الشهرستاني في نهاية أيلول/سبتمبر 2006، ونهاية تشرين الأول/أكتوبر 2007، ومنتصف شباط/فبراير 2008، والتي أكد فيها سعي وزارته إلى تعزيز سيطرة الحكومة المركزية على النفط المستخرج من حقول إقليم كردستان، كما أكد على عدم شرعية العقود التي تبرمها حكومة إقليم كردستان مع الشركات الأجنبية في مجال النفط، والتي بلغت أكثر من 20 عقدا، معلنا أن العراق سيعاقب تلك الشركات بمنعها من الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في محافظات العراق الأخرى.

لقد أثارت تصريحات وزير النفط العراقي انتقادا شديدا في الأوساط الكردية، فقد انتقد رئيس وزراء الإقليم الكردي نيجيرفان البارزاني تصريحات الشهرستاني، مؤكدا على أن تلك التصريحات تسعى إلى تخريب الاستثمار الأجنبي الذي أخذ يزدهر في كردستان، ومهددا في الوقت ذاته بإعلان انفصال كردستان إذا ما استمر الوزراء في بغداد في التجاوز على حقوق الأكراد السيادية<sup>(1)</sup>. ولا شك أن النزاع بين الطرفين الحكومي والكردي سيتضاعف في المراحل المقبلة مع رغبة الحكومة الكردية في تشديد سيطرتها على موارد النفط والغاز في الإقليم بعد التنقيبات الواسعة التي كشفت عن وجود كميات مهمة من النفط في الإقليم، لاسيما في حقول طقطق، حيث قامت الحكومة الكردية في أيار/مايو 2006 بتوقيع عقود مشاركة في الإنتاج مع شركة جينيل إنيرجي التركية وشركة أداكس بتروليوم الكندية لاستثمار الحقل المذكور ولمدة 25 سنة، إضافة لقيامها بتوقيع اتفاق آخر مع شركة دي. إن. أو النرويجية في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، للتنقيب عن آبار نفطية أخرى في كردستان، حيث أثارت تلك العقود ردود فعل واضحة لدى الحكومة العراقية التي وجدت فيها تجاوزا كرديا على صلاحياتها المركزية.

## 6 - جيش الإقليم:

أشارت المادة 13 إلى قوات البشمركة باعتبارها قوات لحراسة الإقليم، وبذلك يكون الدستور الكردي قد أضفى صفة الشرعية على تلك القوات التي تطالب أطراف سياسية عراقية بحلها وإلغاء ما يرافقها من مظاهر عسكرية موجودة في الشارع العراقي. ومن الواضح أن تلك المادة تتناقض مع نص المادة 9 من الدستور العراقي الدائم والتي تحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة. ويسعى القادة الكرد إلى إضفاء المشروعية على وجود البشمركة، وعدها قوات خاصة لحماية الإقليم، الأمر الذي يسحب أهم سلطة للحكومة المركزية

---

(1) نقلا عن وكالة رويترز للأخبار 28 أيلول/سبتمبر 2006.

\*\*\* في منتصف نيسان/إبريل 2008، أقر رئيس الوزراء نوري المالكي وخلال اجتماعه مع رئيس إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني، بأن قوات البشمركة هي قوت نظامية لحماية الإقليم وبالتالي لا يمكن أن يشملها قانون حل الميليشيات. انظر الزمان في 13 نيسان/إبريل 2008

وقواتها المسلحة لحماية حدود العراق في جميع أجزائه، ويعقد من مهمة حلّ المليشيات المسلحة التي تسعى الحكومة العراقية إلى إنجازها تحقيقاً للأمن والاستقرار بهدف حصر المظاهر المسلحة بيد الحكومة المركزية.

## 7 - صلاحيات رئيس الإقليم:

إن القراءة المتأنية لفقرات الدستور الكردي المتعلق بصلاحيات رئيس الإقليم تظهر تناقضاً بين طبيعة النظام البرلماني الذي تم تبنيه لحكم الإقليم في المادة (1) والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الإقليم، ومنها قيادته للقوات المسلحة (البيشمركة)، وحقه في سن القوانين ومعارضتها، وإقالة مجلس الوزراء، وإعلان حالة الطوارئ والحرب، وتعيين القضاة، ومنح الرتب العسكرية، وهي كلها صلاحيات تعد بموجب النظام البرلماني تابعة لرئيس الوزراء، الذي يبدو أن هناك توجهها دستورياً لتهميش دوره في الحياة السياسية الكردية لاعتبارات تتعلق بزعامة السيد مسعود البارزاني ودوره في الحياة السياسية الكردية. وفي الوقت الذي تشدد فيه الأحزاب الكردية على تعزيز صلاحيات رئيس الإقليم ومركز الحكومة في الإقليم، وتتجه إلى توحيد صارم للجيش والشرطة والتعليم والاقتصاد، فإنها تمارس ضغوطاً سياسية وقانونية للتقليل من مركزية الحكومة الاتحادية وإضعاف سلطاتها المركزية، وذلك بتأكيد أحد أبعاد اللعبة المزدوجة التي تقوم بها الأحزاب الكردية لقيادة قارب الإقليم نحو الاستقلال في أي لحظة تسمح بها الظروف الإقليمية والدولية.

## المبحث السادس: كركوك وحدود الفيدرالية الكردية:

تشكل السيطرة على مدينة كركوك جوهر صراع الكرد في تحقيق فيدراليتهم المرتقبة، فبدون الحصول على المدينة الغنية بالنفط يبقى مشروعهم السياسي غير مكتمل من الناحية الاقتصادية، فالمدينة تضم أغنى آبار النفط في العالم، وهي تعد مخزوناً استراتيجياً يعول عليه الأكراد مستقبلاً في تطوير تجربتهم الفيدرالية باتجاه أكثر استقلالاً. ولهذا من حقنا أن نقول إن الحديث عن كركوك قد يجمع في ثناياه كل أبعاد الصراع بين الأكراد والحكومات العراقية السابقة، إذ شكلت المدينة عقدة



المنشأ في الوصول إلى اتفاق بشأن المناطق التي يفترض أن تدخل ضمن إقليم الحكم الذاتي الذي أقرته حكومة البعث للأكراد في آذار/مارس 1970، بعد أن تبارى الطرفان الكردي والحكومي في إعلان تبعيتها له، وتقدم الأدلة الراجعة لذلك، فالأكراد يصرون على أنها كردية الطابع عبر التاريخ، وهي جزء من ولاية الموصل التي تضم أربيل والسليمانية، وهي كلها مدن ذات صبغة كردية. وكل الحقائق التاريخية تثبت أن كركوك هي كردية الهوية، كما أكد الرئيس العراقي جلال طالباني في 2007/11/24، وسياسات النظم العراقية لتعريبها منذ تأسيس الدولة العراقية يثبت حرص تلك النظم على تغيير طابعها الكردي الذي أقره إحصاء عام 1957 والذي أظهر بأن غالبية سكانها من الأكراد.

الحجج الكردية لا تصمد كثيرا حيال ما تقدمه الحكومات العراقية وكثير من المؤرخين العراقيين حول عراقية كركوك، فمنذ القدم كانت المدينة جزءا أصيلا من بلاد الرافدين، تلك البلاد التي سكنها أقوام شتى (بابليون، سومريون، أكديون، آشوريون، عرب، تركمان، سلجوقيون، عثمانيون). فقد ورد ذكر كركوك في التقويم الجغرافي الشهير الذي يتحدث عن ممتلكات الملك سرجون الأكدي (2530 - 2473 ق.م)، وورد اسمها كأحد المصطلحات السومرية الشهيرة، حيث كان يعني اسم كركوك العمل العظيم (كار - عمل، كرك - عظيم). وفي عام 331 ق.م، خضعت المدينة للاحتلال الإغريقي، حيث قام الإسكندر المقدوني باحتلالها زمن الآشوريين وتحويلها إلى مركز لنشاطاته العسكرية في بلاد الشرق. وفي العصر الإيراني الساساني، تحولت كركوك إلى مركز رئيسي للمسيحية النسطورية السريانية التي انتشرت في بلاد الرافدين قادمة من سوريا، وبعد تكوين ولاية الموصل عام 1877، تبعت كركوك هذه الولاية، وفي عام 1918 فصلت عن كركوك ثلاث أقضية لتكوين لواء أربيل<sup>(1)</sup>. ووفقا لإحصاء عام 1957، الذي تتمسك به القيادات الكردية لأنه تم قبل ثورة 14 تموز/يوليو 1958، ولم تحصل فيه تدخلات وفق الرؤية الكردية، فقد بلغت نسبة السكان الأكراد في مدينة كركوك 33,3%، في حين كانت نسبة التركمان 37,6%، ونسبة العرب 22,5%، أي أن نسبة الأكراد في مدينة كركوك هي ثلث عدد السكان فقط، أما في محافظة

(1) سليم مطر، الذات الجريحة، 55.

كركوك عموماً فقد بلغت نسبة الأكراد 48,2%، في حين كانت نسبة العرب والتركمان مجتمعين 49,6%<sup>(1)</sup>.

إن الحديث عن التنافس الكردي - العربي في كركوك، لا ينسبنا الإشارة إلى الدور الذي يلعبه التركمان في تقرير مستقبل المدينة في ظل الصراع القومي الدائر حولها، فهم القومية الثالثة بعد العرب والأكراد، وقد استوطنوا كركوك منذ فترات بعيدة، ويشكلون اليوم تحالفاً قوياً مع العرب لمواجهة المطالب الكردية بضم المدينة، الأمر الذي يعطي الصراع بعداً قومياً لاسيما مع دخول أطراف إقليمية، كتركيا التي تجد في سيطرة الأكراد على المدينة تهديداً لأمنها القومي. والواضح أن استنفار المشاعر القومية بين المكونات الرئيسية أدخل المدينة في صراعات متواصلة، ودوامه من العنف أفقدها خصوصيتها التاريخية كوعاء جامع لكل العراقيين، فكركوك تعد عراقاً مصغراً يعكس التمايزات الاثنية التي حكمت بلاد الرافدين منذ آلاف السنين، ففيها تجد خليطاً متمازجاً من العرب والأكراد والتركمان والآشوريين المسيحيين اندمجوا في لحمة اجتماعية قلما عكرت صفوها خلافات السياسيين، فهناك تصاهر ونصرة بين أهلها، ولم تشهد المدينة طيلة تاريخها حساسيات عرقية أو مصادمات على أساس عنصري أو مذهبي، وهي تعد من أغنى مناطق العراق في الثروة النفطية، إذ تقدر احتياطات النفط فيها بـ 11 مليار برميل<sup>(2)</sup>.

ومنذ تأسيس الدولة العراقية، حرص البريطانيون على استثمار آبار النفط التي تم اكتشافها في كركوك عام 1927، وأعطتها الحكومات العراقية في العهد الملكي والحكومات الجمهورية اللاحقة اهتماماً خاصاً نظراً لأهمية الثروة النفطية في دعم الاقتصاد العراقي. وبينما حرصت الحكومات المركزية في بغداد على استثمار هذه الثروة والاستفادة منها في التنمية، سعت الأحزاب الكردية العراقية لربط مدينة كركوك بالمناطق الكردية، وتم تأطير محاولاتها بشعارات سياسية وحقوق تاريخية

---

(1) الإحصائيات السكانية الواردة منقولة عن وزارة الداخلية العراقية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل عام 1957، وقد أوردها د. خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، 255.

(2) د. محمود سعيد عبد الظاهر، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية: حسابات النفط في الحرب العراقية، (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2003)، 52.

جعلت من كركوك قلب كردستان، أو قدس الأكراد حسب الرؤية الكردية. ولهذا شكل ضمها للمناطق الكردية هدفا ما انفكت الأحزاب الكردية المطالبة به، إلا أن الحكومات العراقية السابقة رفضت التخلي عن كركوك وسعت إلى تثبيت عراقيتها،<sup>(1)</sup> وضمن إطار بيان آذار/مارس 1970، اتفق الجانبان الحكومي والكردى، وكأساس لتحديد هوية كركوك، على إلحاق قضائي جمجمال وكلار ذات الأغلبية الكردية بمناطق الحكم الذاتي الكردية وبمحافظة السليمانية تحديداً، في حين بقيت مدينة كركوك ضمن إطار الدولة العراقية.

وخلال عقد التسعينيات والسنوات التي سبقت الغزو الأميركي للعراق، حرص السياسيون الأكراد في أنشطتهم مع المعارضين الآخرين لنظام صدام حسين، على معاودة الزج بموضوع كركوك في جميع الاجتماعات والمؤتمرات والنقاشات التي تناولت مستقبل الأوضاع في العراق. أما في سنوات الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 فقد تصدر موضوع كركوك الواجهة، وبذل الساسة الأكراد كل ما في وسعهم لحسم موضوع المدينة الغنية، وانصبت جهودهم في ذلك على مرحلتين، الأولى تتمثل في إعلانها مدينة كردية وضمها إلى المناطق الكردية بصورة رسمية، وهو ما حصل في الدستور الكردي في المادة 2، والثانية هي الضغط لتطبيق المواد التي وردت في قانون إدارة الدولة والدستور الدائم والمتعلقة بالفيدرالية لإقليم كردستان وبتطبيع الأوضاع في مدينة كركوك، كما ورد في المادة 140. بما يضمن إلحاقها مستقبلاً بإقليم كردستان. وخلال السنوات اللاحقة لعام 2003 أخذ التطلع الكردي لضم المدينة وتأمين السيطرة على ثرواتها النفطية يترافق بمظاهر مسلحة وبسياسات من العنصرية والتطهير العرقي ضد سكانها العرب والتركمان، تهدف إلى إجبارهم على مغادرة المدينة وإحداث خلل في تركيبها السكانية، وعلى نحو يؤمن لاحقاً بنجاح الاستفتاء لصالح الأكراد.

ولا يمكن تجاهل الأثر الذي تركته أعمال العنف والتهجير على حياة فئات كثيرة من سكان المدينة من العرب والتركمان، حيث اضطرت عشرات الآلاف منهم لمغادرة المدينة تحت تهديد السلاح والعنف الذي مارسه الفصائل الكردية بدعوى

---

(1) وليد الزبيدي، كركوك العراقية مدينة يحرقها نفطها، موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 4 تموز/يوليو 2007.



أنهم ليسوا من السكان الأصليين للمدينة، وإنما جاؤوا مع سياسة التعريب التي قامت بها الحكومات العراقية السابقة ضد العوائل الكردية في المدينة، وأنهم - أي العرب - يتعاملون مع العناصر الموالية للرئيس السابق صدام حسين لإحداث المزيد من عوامل الاضطراب في المدينة. وثمة بيانات بأسماء عشرات الآلاف من المواطنين العرب هجروا المدينة إلى مناطق جنوبية شيعية أو غربية شمالية سنية، وهم لا يستطيعون العودة إلى المدينة بسبب ممارسات المليشيات الكردية، وينتظرون الحصول على التعويضات التي وعدتهم بها الحكومة.

وبمرور الوقت باتت معادلة السكان في المدينة تتغير لصالح الأكراد بتأثير الضغوط الكردية على قوميات المدينة الأخرى. ويقول شهود عيان، إن أكثرية المواطنين العرب داخل المدينة هربوا خشية قتل عوائلهم، ويروي (واثق عزيز العبيدي) وهو طيار سابق في القوة الجوية، أنه هرب من المدينة تحت التهديد، وهو يزورها خفية بين آن وآخر للاطمئنان على أملاكه فيها. وأكد (أن قوات البشمركة تمارس القتل والتهديد بعنف وحقد لا مثيل لهما... فقد عدت إلى كركوك ووجدت بيتي قد استولي عليه وكل أثاثه سرق. أما سبب تركي البيت وعائلي فهو رسالة تهديد كتبت على حائط البيت باللغة الكردية تقول: أنقذ نفسك وعائلتك واهرب فوراً). لكن ريبوار فائق الطالباني، نائب رئيس مجلس محافظة كركوك، يرفض الاتهامات بممارسة الأكراد سياسة تطهير عرقي في المدينة، ويزعم أن النزوح العربي عن كركوك كان طوعاً وبسبب الصفقات التعويضية التي قدمتها الحكومة العراقية لهم. كما ينفي بشدة أن تكون الأحزاب الكردية قد مارست ضغوطاً على العوائل الكردية في أربيل والسليمانية لتهجيرها إلى مدينة كركوك، وأكد نائب رئيس مجلس المحافظة في مقابلة أجرتها معه صحيفة نيويورك تايمز قوله: في كركوك تجد الآن عمليات قتل وانفجارات، لهذا كيف يمكنك إجبار الناس علي الهجر والسكن؟ أنا نفسي أود أن أخبر العوائل بأن لا تأتي إلى كركوك لأن الحالة فيها ليست آمنة. واستبعد ريبوار الاستيلاء على كركوك بقوة السلاح. وقال: "إذا كنا قادرين على أخذها بالاستفتاء أو بالطرق القانونية، فنحن لن نذهب إلى الاستيلاء عليها باستخدام القوة، وسوف يكون حلاً سلمياً بين المجتمعات التي تعيش في المدينة، ولاستعادة التوازن الاثني قبل عملية التعريب،

فقد جرى التفاهم على عملية تسوية أولية بمنح العوائل العربية الوافدة مبلغ 16000 دولار أمريكي وقطعة أرض في المحافظات التي وفدوا منها، على أن تنقل سجلات تجنسها ووثائقها الكاملة إلى تلك المحافظات<sup>(1)</sup>، ولا يبدو في الأفق أن عمليات التعويض المادي التي بدأت تتسلمها العوائل الوافدة ستحل إشكالية الصراع في المدينة، كما لن تحلها أيضاً سياسات التطهير العرقي التي تمارسها الميليشيات الكردية، والأمر المؤسف أن تلك المدينة التي عرفت بأنها رمز التآخي والتعايش بين العراقيين، تحولت في غضون الأعوام الماضية إلى مصدر للكراهية والعنصرية التي شملت جميع أعراقها، ولعل أهم عوامل تأجيج الصراع وتزايد العنصرية بين أعراق المدينة هو إصرار الأحزاب الكردية على ممارسة ما اعتبرته حقها المسلوب في السيادة على المدينة لاعتبارات تتعلق بزيادة ضغوطها السياسية ومنافعها الاقتصادية، حيث باتت كركوك أداة ضغط سياسية رابحة يوظفها الأكراد لتحسين مكانتهم في الواقع العراقي الراهن من جانب، وتأمين المرتكزات الاقتصادية لمشروعهم القومي المستقبلي من جانب ثانٍ<sup>(2)</sup>، مستفيدين من تحالفهم الاستراتيجي مع الإدارة الأمريكية للضغط على الكتل البرلمانية والحزبية العربية، للسير في هذا الاتجاه. ولعل إدراج المادة 140 في الدستور العراقي كشرط كردي للموافقة على ذلك الدستور، كان أحد أساليب الضغط التي مارستها القيادات الكردية على الأحزاب العراقية الأخرى، والتي تمكنت لاحقاً من جني نتائجه بتشكيل لجنة تطبيع الأوضاع في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها بتاريخ 2006/8/9، إلا أن اللجنة ومنذ تشكيلها تواجه صعوبات كثيرة في مقدمتها تصاعد الخلافات بين الكتل والأحزاب المشاركة في العملية السياسية، وذلك بعد أن بدأت الأحزاب العربية تطالب بالتراجع عن تطبيق المادة 140 بعدما وافقت عليها أول الأمر، حيث اعتبرت أن المدة القانونية لتنفيذ تلك المادة قد انتهت وفقاً للدستور في 2007/12/31 دون أن يحرز تقدماً في موضوع تطبيع الأوضاع في كركوك، كما أن كتابة تلك المادة جاء في ظروف سياسية معقدة، كانت فيها الحكومة ضعيفة والعملية السياسية متعثرة.

(1) القدس العربي، 13 كانون الأول/ديسمبر 2007.

(2) Hilmi toros، *Kurds head towards separation up north*, [www.Antiwar.com](http://www.Antiwar.com).

وكان لافتاً في هذا الإطار توقيع 150 نائباً من الكتل البرلمانية المختلفة مثل التيار الصدري، والقائمة العراقية، وجبهة الحوار الوطني، وحزب الفضيلة، وجبهة التوافق، مذكرة تنتقد ما اعتبروه تجاوز الأكراد لحدودهم فيما يتعلق بكركوك، ويعقود النفط التي يبرموها دون موافقة الحكومة المركزية، كما تناولت المذكرة تأييد تلك الأحزاب لمواقف الحكومة المركزية الراضية لتوجه الأحزاب الكردية إلى تغيير تركيبة مدينة كركوك<sup>(1)</sup>. وبحسب المادة 140 من الدستور العراقي فإن مشكلة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها تعالج على ثلاث مراحل هي: التطبيع المتمثل بإعادة المهجرين الكرد، وتعويض الوافدين العرب، ثم إجراء إحصاء سكاني يعقبه استفتاء بين سكان كركوك ليقرروا فيما إذا كانوا يرغبون ببقاء الأوضاع كما هي عليه الآن بالمدينة أو الالتحاق بإقليم كردستان العراق.

كان من المفترض أن تنجز تلك المراحل الثلاث خلال مدة أقصاها 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، إلا أن صعوبة الأوضاع في المدينة قد حكمت اتفاق الأطراف العربية والكردية وبرعاية أمريكية على تأجيل الاستفتاء على المدينة لستة أشهر قادمة تنتهي في أيار/مايو 2008<sup>(2)</sup>. مع العلم أن الضغوط الكردية على الحكومة العراقية قد أفلحت في صدور قرار من الحكومة العراقية، يقضي بعدم مشاركة العوائل العربية التي تفضل عدم مغادرة كركوك في عملية الاستفتاء على مصيرها، وهو قرار يعد انتهاكا صارخا لحقوق الكثير من العرب الذين ولدوا في كركوك، وسلبا لحقهم في تقرير مصير مدينتهم التي لا يستطيعون العيش خارجها.

وعموماً فمن الضروري التأكيد هنا على أن عمل اللجنة المكلفة بتطبيق المادة 140 لا زال يواجه بصعوبات ميدانية وقانونية وسياسية ومادية، وقد بات الجميع مدركين أنه حتى مع قدوم أيار/مايو 2008، لا يمكن تنفيذ المادة 140، ما لم تقم الحكومة المركزية والمفوضية العليا للانتخابات بتذليل تلك الصعوبات، التي تتعلق بعضها بتوفير سجلات للناخبين، أي أسماء من لهم الحق في المشاركة في عملية

---

(1) حسين علي داود، كردستان: كركوك والانفصال ملفان قبالان للانفجار، الحياة، 20 آذار/مارس 2008.

(2) القدس العربي، لندن في 2008/2/1



الاستفتاء<sup>(\*)</sup>، والبيانات الخاصة بالإحصاء السكاني في ظل عمليات التهجير التي تعرض لها آلاف المواطنين العرب والتركمان. ومن حق له الاشتراك في الاستفتاء بشكل دقيق؟ وهل أن الاستفتاء سيكون على مستوى القرية أم على مستوى الأفضية والنواحي؟ ثم ما هي الصيغة المحددة لسؤال الاستفتاء؟ وما هي النسبة اللازمة للفوز به؟ وما هي الميزانية المخصصة لعملية الاستفتاء؟ وما هي الأطراف التي ستشرف على إجرائه؟<sup>(1)</sup> وهل هي جهات محلية (وزارات، أحزاب سياسية، منظمات مجتمع مدني) أم إقليمية أم دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي؟

ويشير تقرير لمجموعة الأزمات الدولية نشر في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2007، إلى أن بقاء مسألة كركوك دون حل سيشعل فتيل عنف عاصف، وسيثير مجدداً المشاكل التي جمدها فقط حالة الأمن النسبي في بغداد، لكن من دون علاج عاجل لأسباب الصراع في كركوك يبقى العنف المتواصل الآن قابلاً للتصاعد في أية لحظة. ويزعم العارفون بشؤون المدينة أن المقترحات التي قدمت لتقرير مستقبل المدينة ستشكل مدخلاً لمنع التصعيد القومي بين مكوناتها العرقية، ومن تلك المقترحات إلحاق المدينة إدارياً بالعاصمة بغداد، أو ربطها برئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء، وجعل الإشراف عليها محصوراً بالهيئة الرئاسية الثلاثية (الرئيس ونائبه) أو برئيس الوزراء ومستشاريه، أو إفرادها بواقع مستقل عن أقاليم العراق الأخرى، وهي مقترحات ما زالت لا تحظى بتأييد القيادات الكردية، التي تصر على إلحاق المدينة بإقليم كردستان، وتبني كل الممارسات التي تجعل من الاستفتاء المقبل يسيراً لصالحها، وهو ما يثير هواجس مكونات المدينة الأخرى من العرب والتركمان والآشوريين من أن تأتي نتائج الاستفتاء بالضد من تطلعاتهم ووجودهم التاريخي في المدينة، وعلى حساب الواقع المميز لمدينة كركوك كوعاء جامع لألوان

---

(\*) طبقاً لتركمان شكر، أحد الأعضاء التركمان في مجلس محافظة كركوك، فإن هناك عشرات آلاف العوائل الكردية تم جلبها من مدينتي أربيل والسليمانية وهذه العوائل تم إسكانها في الأماكن العامة في كركوك من ضمنها ملعب لكرة القدم، وأن أكثر من 75% من هذه العوائل ليسوا مرحلين، وطبقاً لشكر فإن حالات تزوير البطاقات التموينية وسجلات التسجيل من قبل الأحزاب الكردية لازالت مستمرة بهدف جلب المزيد من أكراد المحافظات الشمالية الأخرى. نقلاً عن وكالة الأخبار العراقية 12 ديسمبر-كانون أول 2007.

(1) فرياد رواندزي، مرة أخرى حول المادة (140)، مقال منشور في موقع حكومة إقليم كردستان

الطيف العراقي<sup>(1)</sup>. وعلى أي حال فإذا ما استطاع الأكراد تأمين نتائج الاستفتاء، والذي من المرجح تأجيله لفترة أخرى لصالح مشروعاتهم السياسي، فإن أسئلة كثيرة يمكن أن تطرح حول مستقبل العملية السياسية في العراق عموماً، في ظل رفض غالبية الأطراف العربية المشتركة في الحكم انضمام كركوك إلى إقليم كردستان، ثم عن واقع الاستقرار السياسي في المدينة ذاتها في ظل رفض العرب والتركمان والكردو آشوريون الانضمام إلى الفدرالية الكردية، فهل سيقوم الأكراد بترحيلهم خارج المدينة أم أنهم سيلجئون إلى دمجهم قسراً في فدراليتهم الموعودة؟ أم سيصار إلى إيجاد وضع خاص بهم يمنع اندماجهم في المجتمع الكردي؟ ثم كيف سيتعامل الأكراد مع الواقع الإقليمي الرفض لضم كركوك؟ فتركيا تصر على منع الأكراد من أي خطوة أو تحرك يسعى إلى الإخلال بتركيبتها السكانية. صحيح أن الموقف التركي من كركوك لم يكن بالمستوى الذي يأمله التركمان بعد أن هيمن الأكراد على القرار السياسي والإداري في المدينة في انتخابات كانون الثاني/يناير 2005<sup>(2)</sup>، إلا أن تركيا سيكون لها بالقطع دور مؤثر إذا ما تجاوز الأكراد الخطوط الحمراء التي تهدد مصالحها في العراق، ومنها بطبيعة الحال ضم كركوك إلى الفدرالية الكردية.

ثم السؤال الآخر، ما هو الموقف الكردي من الرؤية الأمريكية التي أجلت الاستفتاء على مدينة كركوك إلى منتصف 2008 وربما تؤجله إلى فترات أبعد؟ وما هي الضمانات التي سيقدمها الأكراد للأمريكيين من أن ضم المدينة لن يترافق معه طموح لإقامة دولة كردية تترك مصالحهم العليا في العراق وفي عموم المنطقة؟ ثم نأتي إلى السؤال الأهم وهو كيف سيتقاسم الأكراد مدينة كركوك وعوائلها النفطية والزراعية الكبيرة في ظل انقساماتهم التاريخية المعروفة؟ فهل ستضم إلى مدينة السليمانية، أم أنها ستلحق بمدينة أربيل؟ مع ما يعنيه ذلك من هيمنة الحزب الديمقراطي وزعيمه مسعود بارزاني على مواردها النفطية، فمن المعلوم أن خلافات الأحزاب الكردية لا زالت غير محسومة. وربما هي أكبر وأعقد من أن تحسم بتوافق سياسي ظاهري، فتناقضات الأحزاب الكردية (العشائرية والحزبية والثقافية)

(1) علي العبيدي، توتر كركوك يتفاقم بين محاولات التكريد وتواطؤ الاحتلال والحكومة، القدس العربي 24 شباط/فبراير 2005.

(2) جعفر محمد أحمد، مساومات كركوك، الخليج 5 آذار/مارس 2005.

تاريخية، واتفاقاتهم القائمة الآن، ما هي إلا اتفاقات مرحلية جمعتها الخطوط العامة للمصالح الكردية. أما التفاصيل ففيها يكمن الشيطان، وقد تفجر كركوك خطوط التلاقي في مصالح الحزبين الكرديين، وتمسح خطوط التفاهم بينهما، ليجدا نفسيهما باحثين عن يلم شملهما ويحل خلافاتهما في واشنطن ولندن أو ربما لدى الحكومة العراقية، تماما مثلما فعل مسعود برزاني حينما استنجد في 30 آب/أغسطس 1996 بحكومة صدام حسين لطرد قوات غريمه جلال طالباني المدعومة من إيران(\*).

لا شك أن الإصرار الكردي على الهوية الكردية لمدينة كركوك، كما ورد في المادة 2 من دستور إقليم كردستان، والسعي الحثيث لتغيير طابعها الديمغرافي وضمها إلى فدرالية كردستان عبر الاستفتاء المزمع إجراؤه، يكشف عن مقاصد كردية تجنح بعيدا عن الإطار الوطني للعراق. ولذا فمن الحكمة أن يخفف الأكراد اندفاعهم القومي، ويسعوا إلى طرح مطالبهم المتعلقة بكركوك في إطار وطني يحقق للعراق استقراره ووحدته السياسية، فمن المؤكد أن تطبيع الأوضاع في كركوك جزء مهم من تطلعات الشعب العراقي لتحقيق الاستقرار والأمن، وإنهاء حالة الاحتقان الطائفي والمذهبي التي تشهدها البلاد. ولذلك ليس هناك شك في أن تطبيع الأوضاع في هذه المدينة بصورة عادلة وشفافة ونزيهة هي رغبة مشتركة لجميع مكونات الشعب العراقي. ولكن ما هو غير مقنع حتى الآن هو سعي الأطراف الكردية لتحديد عائدة كركوك بسياسات التهجير والاستيطان والاستفتاء، دون مشاورة أو اتفاق مع الأطراف الأخرى المكونة للمدينة، مما سيزيد مستقبلا من تعقيد الحلول الرامية لتفادي انهيار الأوضاع في المدينة. وعليه لا بد من التفكير جديا في إيجاد حلول مشتركة بين مكونات المدينة، تهدئ الأوضاع المتوترة فيها، وتعيد ترتيب الأمور على نحو جديد، يعطي لتلك المكونات حقوقها وفقا

---

(\*) يمكن الإشارة هنا إلى أن الحصول على العوائد والإيرادات المالية تعد من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوب الصراعات الدامية في المناطق الكردية شمال العراق للفترة من 1992 إلى 1998 والتي راح ضحيتها أكثر من 3000 كردي، وهدم عشرات القرى وتهجير سكانها. فقد هيمنت ميليشيات مسعود البرزاني على نقطة عبور إبراهيم الخليل مع تركيا، واستطاعت الحصول على ملايين الدولارات من النفط العراقي المهرب، ومن مرور الشاحنات التركية المحملة بالنفط من بغداد مما أثار حفيظة غريمه جلال الطالباني ودفعه لاحتلال أربيل لأكثر من عامين.



لوزنها السكاني ووجودها التاريخي في المدينة، على أن يكون للحكومة العراقية دور مؤثر في تهيئة الأوضاع السياسية، والتوفيق بين مكونات المدينة. ولعل من بين تلك الحلول على سبيل المثال<sup>(1)</sup>:

1. إجراء مفاوضات بين ممثلي القوميات المختلفة في المدينة، وذلك بمساعدة الحكومة المركزية في بغداد للاتفاق على فترة انتقالية طويلة للوصول إلى حل سلمي وسليم لقضية كركوك.
2. اعتبار كركوك في هذه الفترة الانتقالية منطقة فيدرالية بذاتها، تتم إدارتها عبر مجلس اتحادي منتخب من سكان كركوك.
3. إيجاد آليات سياسية واقتصادية يتم من خلالها في الفترة الانتقالية تقاسم السلطة والثروة على أساس التوافق بين قوميات المدينة، كل حسب وزنها وتأثيرها السكاني.
4. إعادة المهجرين من عمليات التطهير العرقي التي حصلت بعد سقوط النظام العراقي، وإلغاء قوانين التوطين للسكان الوافدين من محافظات أخرى، وإيجاد آليات قانونية وسياسية لمعالجة المهجرين والمتضررين من سياسات النظم العراقية السابقة.
5. إقرار آليات مشتركة يتم عبرها الوصول إلى حل سياسي للصراع في المدينة نهاية الفترة الانتقالية.
6. قيام الحكومة العراقية بإعادة تشكيل لجنة تطبيع الأوضاع في كركوك التي شكلها البرلمان العراقي للمادة 140 من الدستور الدائم، على أن يعتمد عنصر الكفاءة والنزاهة والتوازن في التمثيل في تشكيلها، لاسيما أن هناك قصورا ظهر في عمل اللجنة الحالية في هذا الاتجاه.
7. قيام الحكومة العراقية بتوجيه دعوة إلى الأمم المتحدة لتعيين ممثل خاص لها في كركوك، يتولى ضمان إقامة فيدرالية خاصة للمدينة، وتقاسم السلطة بين قومياتها وتحديد آلية لتفعيل الفترة الانتقالية التي يتم الاتفاق عليها.

---

(1) حسين عوني، التركمان والاستفتاء لتقرير مصير محافظة كركوك، مجلة نحن التركمان، منشور على الرابط التالي [www.bizturkmeniz.com](http://www.bizturkmeniz.com)

## المبحث السابع: النفط وتطلعات الأكراد القومية:

شكل النفط محورا رئيسا من محاور الصراع السياسي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط، وقد كان من أهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لشن الحرب على العراق، حيث يعد العراق وفقا للتقديرات العالمية من أكبر خزانات النفط في العالم، إذ يكون أكبر احتياطي نفطي عالمي بعد المملكة العربية السعودية يقدر بنحو 112 مليار برميل، بل إن بعض التقديرات تشير إلى أنه يتفوق على المملكة السعودية في احتياطي النفط اذا ما تم احتساب أنه يمتلك - حسب الدراسات الجيولوجية - ما يقارب 530 تركيبا جيولوجيا غير مستثمر ترفع احتياطياته إلى 360 مليار برميل. ويمتاز النفط العراقي بجودته حيث توجد كل أنواع النفط في حقوله من خفيف ومتوسط وثقيل، كما يمتاز بقلّة تكاليف إنتاجه لأن جميع حقوله في اليابسة، لذلك فتكاليف إنتاجه تعد الأقل في العالم، إذ تتراوح بين 0,95 و1,9 دولار للبرميل الواحد، مقارنة بكلفة إنتاج البرميل في بحر الشمال وبحر قزوين التي تصل إلى عشرة دولارات.

ووفقاً لتقديرات نقلتها مجلة الإكونوميست عن شركة بريتيش بتروليوم البريطانية العملاقة على أساس معدلات إنتاج النفط عام 2005، فإن احتياطي العراق النفطي سيظل لأكثر من 100 عام مقبلة، تليه الكويت بأكثر من 100 عام أيضاً، ثم تأتي الإمارات العربية المتحدة بـ 97 عاماً، ثم إيران وفنزويلا تليهم السعودية وليبيا ثم أذربيجان فقطر. أما أول أربع دول مرشح نفطها للنضوب فهي الولايات المتحدة التي لا يتوقع أن يزيد أجل نضوب نفطها عن 12 عاماً، تشاركها الصين في نفس المدى الزمني، ثم المكسيك فالنرويج التي ستكون أول دولة تجف حقولها النفطية<sup>(1)</sup>.

ولهذا كان احتلال العراق للسيطرة على نفطه من أهم أولويات إدارة الرئيس جورج بوش، كما يقول المدير السابق للمصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (آلان غرينسبان)، وشكل سببا رئيسا لغزو العراق واحتلاله بهدف تعويض النقص الحاصل في إنتاج الولايات المتحدة النفطي، وضمان التحكم المطلق في أسواق

(1) انظر حلقة ما وراء الخبر ناقشت مستقبل النفط العراقي منشورة على موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 2007/1/11.

النفط العالمية لصالح الولايات المتحدة<sup>(1)</sup>. وقد بدأت تطلعات الولايات المتحدة للسيطرة العسكرية المباشرة على مصادر النفط العراقي منذ حرب الخليج الأولى عام 1980، كما يشير وليام بولك، ففي أيار/مايو 1979 نشرت مجلة فورتن Fortune Magazine مقالة بعنوان (ماذا لو غزا العراق الكويت؟) تحدثت فيه عن ردة الفعل الأمريكية لما يمكن أن ينتج عنه غزو عراقي محتمل للكويت يتسبب في حرمان الولايات المتحدة من إمدادات النفط، بالطبع كانت الإجابة الأمريكية سريعة وحاسمة. ففي نهاية السبعينات، تم تشكيل قيادة أمريكية خاصة للتدخل في دول الخليج المنتجة للنفط، كما جاءت عقيدة كارتر عام 1980، لتنص على أن نفط الخليج يشكل أهمية استراتيجية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة القومي، وبأن الولايات المتحدة ستستخدم كل الوسائل الضرورية، بما فيها القوة العسكرية لضمان استمرار الإمدادات النفطية من الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي. فطوال فترة الحرب الباردة وحتى العقد الأخير من القرن العشرين، كانت الإدارات الأمريكية تكتفي بتنفيذ أجنداتها عبر حكام محليين ومن وراء الستار، مستخدمة منظوماتها السرية والعصا والجزرة حيناً، وليّ الذراع أحياناً أخرى، وتبديل هؤلاء الوكلاء الحكام كلما حادوا عن طريق واشنطن وسياساتها في المنطقة. ولكن اليوم فإن مصالح القوى الحاكمة في الولايات المتحدة والمتمثلة في التجمع العسكري الصناعي وحكام سوق المال (وول ستريت) ومدراء شركات النفط العملاقة، قد اقتضت الهيمنة المباشرة على مصادر الطاقة العالمية بعد أن وجدت أن قرناً أمريكياً قد بدأ، تم تسميته لاحقاً بالقرن الأمريكي الجديد، فأصبح استعمال القوة العسكرية المباشرة والحروب الاستباقية واحتلال الدول والهيمنة على مصادرها الطبيعية مباشرة ودون وسطاء ووكلاء، سياسة أمريكية رسمية تمّ الإعلان عنها بشكل صريح في ما سمي بـ (مبدأ بوش) Bush Doctrine، أو ما سُمي باستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة National Security of the United States of America، والتي جعلت مبادئ القوة والحروب الاستباقية ومن (ليس معنا فهو ضدنا) سياسة رسمية معلنة للولايات المتحدة كما أعلن في 12 أيلول سبتمبر 2001<sup>(2)</sup>.

(1) نقلا عن شبكة العراق للجميع [www.iraq4all.com](http://www.iraq4all.com) 2007/9/16.

(2) وليام بول، لكي نفهم العراق، 9-17.



من أجل هذا، وفي ظل الإدراك الكامل بأن السياسة النفطية للولايات المتحدة تتربع فوق عرش أولوياتها الاستراتيجية، فإنه لا يمكن التغاضي عن ربط هذه السياسة الرامية إلى تلبية احتياجاتها المتزايدة من النفط بكافة تحركاتها السياسية والعسكرية على الساحة العالمية. فهذه التحركات وفي مقدمتها احتلال العراق، تكفل لها بلوغ مرام عديدة لعل أبرزها، تأمين حصولها على النفط وفقا للشروط التي تدعم مقومات نموها وازدهارها الاقتصادي، وضمان عدم تعرض مستورداتها من النفط لأي ضغوط من البلدان المنتجة، وتسهيل تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات القوى الدولية المنافسة، ولاسيما أوروبا واليابان والصين. من هنا كان احتلال العراق عبر شن حرب قصيرة وناجحة عليه أفضل وسيلة للتحكم في النفط وضبط أسعاره عالميا، كما يؤكد ذلك المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي بوش (لورانس ليندساي)<sup>(1)</sup>. فالعراق، كما أكد نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق بول ولفويتز، بلد غني وله صادرات نفطية تتراوح بين 15 إلى 20 مليار دولار سنويا، وهو ما يمكن استخدامه في تغطية نفقات ما بعد الحرب. وقد أظهر تقرير للأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم في عام 2003، أن مصادر النفط العراقي الحالية، يمكن أن تكفي احتياجات الولايات المتحدة من واردات النفط لقرن كامل من دون احتساب ما يخزنه العراق من احتياطات إضافية في منطقة الصحراء الغربية العراقية التي لم تصلها أعمال التنقيب بعد، والتي تقدرها الأكاديمية طبقا لصور الأقمار الصناعية والدراسات الجيولوجية الأولية بحوالي 180-220 بليون برميل إضافية<sup>(2)</sup>. لقد كان الجيش وصناعة النفط الوطنية حجران أساسيان ارتكزت عليهما شخصية العراق ومصير أبنائه، وقد تحرك الأمريكيون اليوم لحل الجيش، وهم الآن باتجاه الهيمنة المباشرة على مصادر إنتاج النفط العراقي وتصديره، سواء عبر عمليات السرقة المباشرة، التي بلغت وفق إحصائيات مؤكدة ما يقارب 120 مليار دولار منذ عام 2003 ولغاية 2007، أو من خلال تشريعات قانونية ضغطت الولايات المتحدة على الحكومة العراقية لإقرارها، وتهدف إلى إرخاء قبضة العراقيين على

(1) عادل الجرجري، أسرار وخفايا المقاومة العراقية، 23.

(2) د. محمود سعيد عبد الظاهر، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، ص 4.

ثرواتهم النفطية مثل قانون النفط والغاز<sup>(1)</sup>، والذي اعتبر وفق الكثير من الخبراء الغربيين أكبر مؤامرة لنهب النفط العراقي، حيث يعطي الشركات النفطية الأميركية والبريطانية الحق في السيطرة على 75% من أرباح النفط ولعشرات السنين، وسوف يجعل هذا القانون، في حال إقراره رسمياً من قبل البرلمان العراقي، احتياطي النفط العراقي رهينة بأيدي الشركات الأميركية والبريطانية مثل إيكسون موبيل وشل وبريتش بتروليم وغيرها.

وحسب صحيفة الـ (Independent on Sunday) البريطانية، فإن هذا القانون كان قد أعده جورج بوش عام 2003 مع الرئيس السابق لشركة شل (فيليب كارول) الذي أصبح الآن رئيساً للجنة المكلفة بمساعدة الحكومة العراقية في تشريع الصناعة النفطية<sup>(2)</sup>. وقد حظي القانون بإدانة وانتقاد شديدين من قبل شرائح وقوى رسمية وشعبية عراقية اعتبرته سرقة أميركية علنية لثروة العراق ومستقبل أبنائه، فقد عبرت جبهة التوافق عن رفضها للقانون، وعدت مصادقة الحكومة عليه غير قانونية، كما رفضته الجبهة العراقية للحوار الوطني والقائمة العراقية برئاسة إياد علاوي، وقدم عضو القائمة في البرلمان وعضو لجنة النفط والغاز أسامة النجيفي استقالته من اللجنة، واتهم مجلس الوزراء بإقرار قانون آخر يختلف عن مشروع القانون الأصلي. أما الكتلة الصدرية فقد عبرت هي الأخرى عن رفضها لمشروع القانون، وأصدرت هيئة علماء المسلمين من جهتها فتوى شرعية اعتبرت فيها موافقة الحكومة على القانون إجراء باطل ومحرم، ورأت الهيئة أن القانون يأتي في سياق صفقات المحتل مع الساسة الذين جاؤوا معه لتمكين شركاتهم من الهيمنة على ثروات العراق. أما فصائل المقاومة العراقية فقد أدلت هي الأخرى بدلوها في الجدل الدائر حول القانون، وأصدرت بيانات أهدرت فيها دماء من يسهل أو يمرر أو يوقع على القانون بغض النظر عن هويته وانتمائه، بل ودعا بعضها إلى استهداف الشركات الأجنبية وموظفيها والأنابيب التي تنقل النفط إلى منافذ التصدير. أما على المستوى الشعبي، فقد قام عمال نفط الجنوب في ثمانية

(1) د. هاني فارس، الآثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق، منشور في مجموعة باحثين، العراق والمنطقة بعد الحرب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 117.

(2) أحمد منصور، نفط العراق في ظل الاحتلال، برنامج بلا حدود، موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 2007/2/21.

شباط/فبراير 2007 بإضراب عام، وعقد اتحاد نقابات العمال في شركة نفط الجنوب مؤتمراً في البصرة، حضره أكثر من خمسمائة من المعنّين بشؤون النفط، حذروا فيه الشركات الأجنبية من الدخول إلى مواقع عقود تقسيم الإنتاج، ووصفوا من يسعون لإقرار القانون بأنهم نخبة من العملاء يسعون لتقدم الثروة النفطية العراقية إلى أسيادهم من الشركات الاحتكارية<sup>(1)</sup>.

رغم تلك الاعتراضات وأساليب الممانعة التي أبدتها شرائح المجتمع العراقي الرسمية والشعبية، إلا أن الولايات المتحدة ماضية في الضغط على الحكومة والبرلمان العراقيين لإقرار قانون النفط والغاز. فحسب الرؤية الأمريكية فإن إقرار القانون سيهدئ مخاوف الأقاليم العراقية التي حرمت زمن النظام السابق من الاستفادة من الثروات الكبيرة الكامنة فيها، ولاسيما المناطق الجنوبية والمناطق الكردية في الشمال، وسيحقق إقرار المشروع توزيعاً عادلاً للثروة بين العراقيين، ويخلق فرصاً للإعمار تنهي البطالة المنتشرة بين قطاعات واسعة من المجتمع العراقي، من خلال دخول الشركات الاستثمارية الأجنبية، وهو ما يساعد في تثبيت الاستقرار وتخفيف الاحتقان الطائفي والعرقي المتأجج في العراق. إلا أن كثيراً من المراقبين يشككون في أن الهدف الرئيس من إقرار قانون النفط والغاز يتمثل في فسح المجال أمام دخول الشركات الأمريكية لسوق النفط العراقي والهيمنة عليه، لا سيما في ظل الامتيازات الكبيرة التي يعطيها القانون لتلك الشركات في السيطرة على صناعة وتصدير النفط العراقي وبنسبة تصل إلى 75%. إضافة إلى أن قانون النفط يرتبط بإصرار الإدارة الأمريكية على إمرار قانون الأقاليم والمحافظات الذي يتيح قدراً عالياً للمحافظات العراقية بالاستقلال في إدارة قراراتها السياسي والاقتصادي، ويتيح لها المجال لتقاسم الحقول النفطية وتقاسم مسؤولية إدارتها مع الحكومة العراقية، وهذا سيدفع في حال إقراره رسمياً إلى التناحر والصراع بين الأقاليم المنتجة للنفط وبين الحكومة المركزية وكذلك مع الأقاليم التي لا تمتلك كميات مناسبة من النفط، مما يؤدي إلى حرب أهلية وفوضى شاملة تدفع إلى تقسيم العراق. وفي ظل الصراع السياسي المحتدم بين الكتل السياسية المستأثرة بحكم العراق، فقد بات النفط محوراً مؤثراً من محاور زيادة

---

(1) شاهر الأحمد، مواقف الكتل السياسية تجاه قانون النفط، موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 2007/11/5.



النفوذ والقوة في الواقع العراقي المعاصر، حيث تصر الأحزاب الكردية وبعض الأحزاب الشيعية، لاسيما حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى، على ضرورة إمرار القانون عبر الحكومة والبرلمان العراقيين ليمنحها فرصة الهمينة على النفط والغاز الموجود بكثافة في شمال العراق وجنوبه، والسيطرة على مصادر استخراج وتوزيعه وتصديره بالاتفاق مع الشركات الأجنبية، لاسيما أن الدستور العراقي يتيح لحكومات الأقاليم تبني الكثير من القوانين والإجراءات السياسية والاقتصادية بعيدا عن رقابة الحكومة المركزية، بما فيها بطبيعة الحال التعاقد مع شركات النفط الأجنبية لاستثمار موارد الإقليم وفي مقدمتها النفط، وهو ما يخلق بطبيعة الحال إشكالية كبيرة لجهة الدور الذي ينبغي أن تقوم به الحكومة المركزية في حفظ ثروات العراق ومنع الاستئثار المناطقي والفئوي بها.

لعل الواقع الذي تميز به إقليم كردستان والسلطات الكبيرة التي حظيت بها حكومة الإقليم قد أثار إشكاليات كثيرة في هذا الجانب، فقيام حكومة الإقليم بالتعاقد مع الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره لحسابها الخاص قد خلق أزمة سياسية تتعلق بالدور الذي ينبغي أن تضطلع به الحكومة العراقية في الحفاظ على ثروة العراق النفطية. ففي ظل الضعف الذي تعانيه الحكومة العراقية الحالية برئاسة نوري المالكي بسبب تركيبها الطائفية والعرقية وارتهاان قراراتها بالرؤية الأمريكية، فقد أخذت الأحزاب الكردية في زيادة ضغوطها السياسية لتتاح لها إمكانية الاستمرار، وبشكل قانوني، بتنفيذ عقود التنقيب واستخراج النفط التي وقعتها مع الشركات الأجنبية. فطبقا لوزير الموارد في حكومة إقليم كردستان (اشتي هورامي) فإن العقود التي أبرمتها حكومة الإقليم هي عقود شرعية تتعلق بحق حكومة الإقليم في ممارسة سيادتها على ثروات الإقليم، وبالتالي فإن الحكومة الكردية لن تقبل بأي تسويات سياسية فيما يتعلق بعقود النفط، وأنها ستستمر بعقد المزيد من تلك الاتفاقيات للتنقيب عن النفط في كردستان<sup>(1)</sup>. وللتأكيد على تجاهل انتقادات الحكومة المركزية، فقد وقعت حكومة إقليم كردستان في 2008/2/13 صفقة بقيمة 12 مليار دولار مع شركات كورية

---

(1) فاضل مشعل، الخلافات النفطية بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان قائمة، موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 2007/10/2.

لمبادلة البناء بعقود النفط، حيث تمت الصفقة بعيدا عن موافقة الحكومة العراقية<sup>(1)</sup>. كما قام مسعود البارزاني بزيارة للكويت في شباط فبراير 2008، لتوقيع اتفاقيات شراكة مع إقليم كردستان<sup>(2)</sup>. وأعلنت شركة دانة غاز الإماراتية أنها وقعت اتفاقيات مع مسؤولي الإقليم لتزويده بالغاز منتصف العام 2008<sup>(3)</sup>. وفي ظل استمرار المواجهة الكردية مع الحكومة المركزية فقد حذر نجل الرئيس العراقي كباد الطالباني في تصريح نشرته مجلة (United press) الأميركية في 6 فبراير 2007، من أن أكراد العراق لن يقبلوا بأي تسويات سياسية في مسائل الطاقة. فاحتياطي النفط في كردستان يبلغ خمسين مليار برميل، وهو ما يعادل 43% من النفط العراقي، وبالتالي لا بد أن نأخذ حصتنا ولن نتنازل عنها، ودعا الطالباني إلى ضرورة إقامة مجلس اقتصادي اتحادي لتقاسم عائدات النفط العراقي<sup>(4)</sup>. وفي الوقت الذي أقر الدستور العراقي في المادتين (109-110) أن النفط والغاز هما ملك للشعب العراقي، فإن سلطات الإقليم في كردستان أقرت في دستورها المادة (17) أن الثروات الطبيعية والمعدنية في الإقليم هي ثروة قومية للإقليم، وهو ما يخلق إشكالية دستورية وقانونية تتعلق بالصلاحيات المتعلقة بإدارة الثروة في الإقليم فهل ستكون من حق حكومة الإقليم كما ينص دستور كردستان أم من حق الحكومة المركزية كما ينص الدستور الدائم.

إن قراءة نصوص الدستور العراقي بشكل متأن تظهر أن هناك تناقضا بين الكثير من مواده، لاسيما ما يتعلق بتحديد صلاحيات الأقاليم والفيدراليات، فهو لم يحدد بشكل واضح الصلاحيات التي تختص بها الفدراليات، بل أنه أعطى لسلطات الأقاليم كما في المادة (111) الحق في متابعة القضايا الإنمائية والثقافية والاجتماعية في الإقليم دون أدنى حق للسلطات الاتحادية في التجاوز على سلطات الأقاليم، ثم أكمل في المادة (112) من مهمة إضعاف السلطات الاتحادية حينما نص على أن ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية تكون من صلاحية الإقليم، والأخطر من ذلك النص في ذات المادة على أن (الصلاحيات الأخرى

(1) ورد خبر الصفقة في قناة الحرة الأمريكية في 2008/2/13.

(2) الزمان 20 شباط/فبراير 2008.

(3) ورد الخبر في قناة الرافيدين في 3 آذار/مارس 2008.

(4) انظر التصريح عند أحمد منصور، نفط العراق في ظل الاحتلال.

المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم في حالة الخلاف بينهما<sup>(1)</sup>.

أما فيما يتعلق بإدارة السلطة الاتحادية للثروة النفطية، فقد نصت ذات المادة على أن إدارة الثروة النفطية والمعادن تتم من قبل الحكومة الاتحادية "باستشارة حكومات الأقاليم والمحافظات". وهذا يعني أن الثروة النفطية يمكن تقاسمها بين سلطات الحكومة الاتحادية وسلطات الحكومات المحلية في الأقاليم والمحافظات، مما يخلق تنافسا وصراعا بين الطرفين للاستحواذ على الثروة والتصرف بها.

أما المادة 116 والخاصة بـ "سلطات الأقاليم" فقد أكدت على أنه يحق لمحافظةتين أو أكثر إقامة إقليم مكون لجزء من الحكم الفيدرالي في البلاد. ويحق لكل إقليم إقامة هيئة تشريعية خاصة به، وسن قوانين محلية خاصة بذلك الإقليم، بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية، مما يتيح لحكومات الأقاليم سن الكثير من التشريعات التي تتيح لها احتكار ثروات الإقليم لصالح تعزيز سلطاتها المحلية. وتسمح ذات المادة في فقرتها الثالثة لرئيس كل إقليم بإبرام اتفاقيات مع الأقاليم الأخرى، وكذلك مع الدول والهيئات الأجنبية، وهو ما تفعله اليوم حكومة إقليم كردستان. بل إن المادة 118 أمعنت كثيرا حينما أعطت لسلطة الإقليم حق تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، فضلا عن حق سلطات الإقليم في إقامة مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية، واشتراك حكومة كل إقليم في الحصول على جزء من ريع الدولة وميزانيتها العامة، ولم يحدد الدستور كيفية هذه المشاركة، وهل هي بشكل مباشر أم عن طريق وزراء المالية للحكومات الفيدرالية، وتعطي المادة (119) الحق لمجالس المحافظات في استقلال قراراتها وقوانينها عن أي التزام تجاه أي وزارة من وزارات الحكومة المركزية، مما يعني أن قرارات وزارة النفط العراقية لن يكون لها أي فاعلية أو إلزام لمجالس المحافظات أو الأقاليم الفيدرالية<sup>(2)</sup>.

(1) د. عبد الله الأشعل، دستور بوش العراقي: ملاحظات قانونية، شبكة [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net).

(2) د. صالح عبد الرحمن المانع، الدستور العراقي وتفتيت الدولة المركزية، الاتحاد 27 آب/أغسطس 2005.



إن الصلاحيات الواسعة الواردة في الدستور الدائم بخصوص صلاحيات الأقاليم في إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والثقافية هي التي أعطت للقيادات الكردية حق الانفراد بصياغة الكثير من السياسات النفطية بعيدا عن رقابة الحكومة المركزية، وفي مقدمتها إبرام عقود النفط مع شركات الطاقة الأجنبية، فمن حق الإقليم أن يبرم، وفقا لما ورد آنفا في فقرات الدستور، اتفاقيات مع تلك الشركات، وليس من حق السلطات الاتحادية سوى مراجعة قانونية تلك الاتفاقيات وليس إلغائها، فهذا الأمر غير موجود بالنسبة لقانون الأقاليم أو بالنسبة للفدرالية التي أقرت في الدستور. خلق هذا التعارض الدستوري مشكلات سياسية داخل الحكومة العراقية ظهرت بواورها في التصريحات المتكررة لوزير النفط حسين الشهرستاني حول سعي وزارته لتعزيز سيطرتها على النفط المستخرج من حقول إقليم كردستان، وإلغاء العقود التي أبرمتها حكومة كردستان مع الشركات الأجنبية في مجال النفط. بل إن العراق سيعاقب تلك الشركات بمنعها من الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في محافظات العراق الأخرى، وحمل الشهرستاني حكومة الإقليم مسؤولية عدم التوصل إلى اتفاق حول قانون النفط والغاز، وقال في تصريح لراديو مونتيكارلو الفرنسي في 2007/11/23، إن هناك اتفاقا مشتركا بين العراق وإيران وتركيا على عدم السماح بتصدير النفط من كردستان<sup>(1)</sup>، وقد أيد رئيس الوزراء نوري المالكي توجهات وزير النفط، حينما أكد لوكالة رويترز في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أن عقود النفط في كردستان مخالفة وغير مقبولة<sup>(2)</sup>.

لقد أثار الموقف المتشدد للحكومة العراقية، ولاسيما وزارة النفط الاتحادية، امتعاضا شديدا في الأوساط الكردية، فقد انتقد رئيس وزراء الإقليم الكردي نيجيرفان السبارزاني مواقف وتصريحات وزير النفط العراقي، مؤكدا أن تلك التصريحات تسعى إلى تخريب الاستثمار الأجنبي الذي أخذ يزدهر في كردستان، وأن حكومته لن تخضع للابتزاز أو التهديد، مهددا في الوقت ذاته بإعلان انفصال كردستان إذا ما استمر الوزراء في بغداد بالتجاوز على حقوق الأكراد السيادية<sup>(3)</sup>.

(1) انظر حديث الشهرستاني في الزمان في 23 كانون الأول/نوفمبر 2007.

(2) نقلا عن وكالة رويترز في 2007/11/11.

(3) نقلا عن موقع حكومة إقليم كردستان [www.KRG.org](http://www.KRG.org) في 30 أيلول/سبتمبر 2006.

مؤكدًا في ذات الوقت أن لا سلطة في بغداد تستطيع أن تلغي عقود النفط، ومن يدعو إلى إلغائها فهو يحلم<sup>(1)</sup>. ورغم جولات المباحثات التي أجراها نيجيرفان البارزاني مع الحكومة العراقية في شهر كانون الأول/ديسمبر 2007، وشباط/فبراير 2008، وأيار/مايو 2008 حول تقاسم عوائد النفط وشرعية العقود التي تبرمها حكومة الإقليم مع الشركات الأجنبية وحصص إقليم كردستان من عوائد الميزانية العامة، إلا أن فجوة الخلافات لا زالت قائمة في ظل إصرار الحكومة الكردية على استثمار واقع القوة السياسية الذي تملكه في الساحة العراقية والضعف الواضح الذي تعانيه الحكومة المركزية في ظل انشغاقاتها الداخلية. ولذلك من المرجح أن يستمر النزاع الحكومي الكردي في المراحل المقبلة، أو أن تتم تسوية الأمور لصالح تعزيز سيطرة الحكومة الكردية على موارد النفط والغاز في الإقليم بعد التنقيبات الواسعة التي كشفت عن وجود كميات كبيرة من النفط، لاسيما في حقول طقطق، والتي قامت الحكومة الكردية في أيار/مايو 2006، بتوقيع عقود لاستثماره مع شركات تركية وكندية ولمدة 25 سنة، إضافة لقيامها بتوقيع اتفاق آخر مع شركة دي. إن. أو النرويجية في تشرين ثان/نوفمبر 2006<sup>(2)</sup>، للتنقيب عن آبار نفطية أخرى في كردستان، وما لم يتم الوصول إلى تسويات سياسية مرضية للطرفين، أو يتم إقرار قانون النفط والغاز، فإن تلك الخلافات سوف تتواصل، وربما تأخذ بعدا تصعيديا في المراحل المقبلة في ظل صمت أمريكي بقي يبرر للعراقيين إمكانية استثمارهم في الوصول إلى حلول توافقيه في هذا المجال.

---

(1) الزمان 29 حزيران/يونيو 2008.

(2) نقلا عن وكالة رويترز للأخبار في 28 أيلول/سبتمبر 2006.

### الولايات المتحدة والموقف من الفيدرالية الكردية

#### المبحث الأول: العراق الجديد وملاح الفوضى الخلاقة

كان من الطبيعي وبعد أكثر من خمس سنوات على مشروع الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق أن يتبين مدى عقم وسذاجة الذرائع التي ساقها الرئيس بوش وتياره اليميني المحافظ لهذا الغرض، إذ لم تكن تلك الذرائع أكثر من أكاذيب كذب بها الرئيس بوش ربما حتى على نفسه حسب وصف الكاتب الأمريكي كريستوفر شير<sup>(1)</sup>، بهدف التسويق أو ربما التورية على الأسباب الحقيقية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة حيال العراق والمنطقة العربية. فما جرى من تدمير لمؤسسات الدولة العراقية، ومحو لهويتها الوطنية، وتفكيك لطابعها المركزي عبر نشر ثقافة الفوضى والقتل والإقصاء والتهجير الطائفي والعنصري وتغذية الحرب الأهلية وروح الكراهية والانتقام في نفسية المواطن العراقي، يؤكد أن منهج التقسيم وإعادة رسم الخرائط للدول الوطنية يشكل لب وجوهر الحرب الأمريكية لإعادة ملامح الدولة العراقية عبر تجزئتها وتحويلها إلى دويلات فسيفسائية متعادية وعاجزة ومشلولة، لتعبر من خلالها السيطرة الإسرائيلية والأميركية<sup>(\*)</sup>، ويتم بعدها تأمين تحقيق

---

(1) كريستوفر شير وآخرون، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق، ترجمة محمود علي عيسى، (دمشق: دار الكتاب العربي، دمشق 2004)، 10.

(\*) في 22 حزيران/يونيو 2002، نشرت صحيفة الغارديان البريطانية مقالة مهمة بقلم هانز فون سبونيك المنسق السابق للمساعدات الإنسانية الدولية في العراق للفترة (1998 - 2000) وأيدها الكثير من السياسيين وغير السياسيين الأوربيين، أشار فيها إلى أن العراق لا يرتبط بأفعال الإرهاب ضد المنشآت الأمريكية لا في الخارج ولا في داخل الولايات المتحدة، كما أن العراق لا يتعاون مع القاعدة. وأكد سبونيك، أن الأمر الفظيع حقا يكمن في أن وزارة الدفاع الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية تعرف بأن العراق لا يشكل اليوم أي خطر في المنطقة. وفي 31 تموز/يوليو 2002، أعلن الدبلوماسي السويدي رولف أيكوس رئيس لجنة المفتشين الدوليين



الأهداف الأخرى، بما فيها النفط والنفوذ في المنطقة، وتجزئة دول عربية وإسلامية أخرى<sup>(1)</sup>. ولعل تقدير الحاجة الملحة والكبيرة للولايات المتحدة للنفط الخام وللشروات الأخرى التي تدم تقدمها وهيمنتها الصناعية على العالم تفسر لنا جزئياً وبشكل محدود الهدف الذي سعى إليه المحافظون الجدد في احتلال العراق، ليس لفرض السيطرة العسكرية المباشرة فحسب، وإنما التمهيد لإعادة تغيير تركيبته الجيوسياسية عبر إطلاق قوى الفوضى والتدمير، وبما يؤمن بالنتيجة الهيمنة على آبار النفط العراقي عبر التعامل مع زعماء الفيدراليات والعشائر والعصبيات التي تنوي الإدارة الأمريكية تثبيتها في التجربة العراقية الجديدة بديلاً عن حكومة قوية تضبط الأوضاع لصالح تعزيز مركزيتها ونفوذها على كافة أقاليم البلد وأجزائه المترامية.

هكذا إذاً هو النفط، أو كما قال أحدهم (إنه النفط يا غبي)، ذلك الشعار الذي رفعه كثير من سياسيي الغرب، وصاغ منه مئات المحللين نظريات وأفكار تقول إن من يريد أن يعرف خريطة الحروب المقبلة على الكرة الأرضية، فما عليه إلا أن يقرأ خريطة الحقول النفطية تحت الأرض أو تحت البحر، ليفسر واقع التنافس بين القوى العالمية الكبرى، والحملات العسكرية التي تقودها بعض تلك القوى للسيطرة على هذا الجزء أو ذاك من الكرة الأرضية<sup>(2)</sup>.

وقد بات واضحاً أن وصول الرئيس بوش لسدة الرئاسة عام 2001، مؤيداً بالتيار اليميني الصهيوني المحافظ ترافق معه منهج جديد يسعى ذلك التيار إلى تثبيته في العلاقات الدولية، لا يقوم على الإخضاع السياسي لدول أو مناطق بعينها

---

السابق في العراق (1991 - 1997) أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى التأثير على عمل المفتشين الدوليين، وتوخي تحقيق مصالح معينة لا تدخل ضمن صلاحيات البعثة الدولية في العراق. كما أعلن ألكيوس أن الولايات المتحدة تقوم بمحاولات لاستثارة أزمة في المنطقة من أجل تهيئة الظروف لشن هجوم مباشر على العراق. أما رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفيغيني بريماكوف، فقد أشار في مذكراته التي نشرها في العام 2004، إلى أنه التقى في موسكو برئيس لجنة التفقيش الدولية هانز بلوكس، وأكد له أن العراق لا يملك أي قدرة على إنتاج الصواريخ الحربية، إلا أن إغلاق ملف الأسلحة العراقية يحتاج إلى تفاهم مع الولايات المتحدة. حول هذه التصريحات، انظر يفيغيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، تعريب عبد الله حسن، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، 159 - 160 - 162 - 166.

(1) فتحي رشيد، حدث ويحدث في العراق والمنطقة: أم صهيونية؟ (دمشق، دار ترقى للنشر 2003) 217.

(2) حياة الحويك، روسيا في زمن بوتين: رائحة النفط والغاز، الخليج 12 شباط/فبراير 2008.

وتحويلها إلى مستعمرات ودول تابعة ومهيمن عليها فحسب، وإنما حسب وصف ليندون لاروش، مرشح الرئاسة الأمريكية الأسبق، يقوم على محو كل شكل من أشكال السيادة الوطنية للدول عبر تغيير تركيبها الديمغرافية وإلغاء حدودها السياسية، وبما يتيح النهب الحر لمواردها المادية ومصادرها الاقتصادية اللازمة لإدامة التقدم الصناعي للدولة الأولى في العالم<sup>(1)</sup>. ولاشك أن دراسة النموذج العراقي واستجلاء الصورة التي سعت الإدارة الأمريكية لرسمها له عبر نشر الفوضى والتدمير والتخريب لكل مفاصل الدولة العراقية، وإشاعة الروح العنصرية والطائفية في المجتمع العراقي، سوف توضح على أكمل وجه المقاصد الفعلية التي ترسخت في مخيلة المحافظين الجدد حول هوية هذا البلد وتاريخه ومكوناته الاجتماعية وعلاقاته الخارجية.

لقد طالت استراتيجية الفوضى والتدمير كل شيء في العراق، حتى أن تاريخه لم يسلم من التحريف والتغيير، فتاريخ العراق الجديد يبدأ، وفق الرؤية الأمريكية، من عهد الحرية والديمقراطية التي أدخلتها أمريكا للعراق، أي في اليوم الأول لانفلات قوى الفوضى والتخريب في بلد اعتبر، وبكل المقاييس، أنموذجا من نماذج التقدم في العالم الثالث، فمنذ اليوم الأول لاحتلال العراق تم إلغاء كل المناسبات الوطنية التي يحتفل بها العراقيون، وتم اعتبار يوم التاسع من نيسان/أبريل 2003، من كل عام عيداً قومياً يحتفل به العراقيون. إنها السنة صفر، حسب تعبير الكاتبة الأمريكية نعومي كلاين في مقالة لها عن العراق، والتي تبدأ في التاسع من نيسان/أبريل 2003، أي يوم سقوط تمثال الرئيس العراقي الراحل صدام حسين. إنها لحظة تاريخية وانطلاقة حاسمة أرادت الولايات المتحدة أن تؤرخ من خلالها لميلاد العراق الجديد. السنة صفر لم تكن تعني شيئا آخر سوى تفكيك ونهب ومحو الدولة الوطنية، وإزالة سلطتها المركزية على المجتمع، وبالتالي تفكيك المادة الصمغية التي تجمع الثقافات المحلية، وتمزيق النسيج الثقافي للمجتمع بأسره، وصولاً إلى تدمير أسس التعايش التاريخي بين الجماعات المؤلفة للسكان وثقافتها الخاصة والمحلية، وهذا ما حدث تماماً في العراق فور سقوط العاصمة بغداد تحت الاحتلال.

---

(1) د.فاضل الربيعي، الاحتلال الأمريكي للعراق: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الأوسط الجديد: نتائج وتداعيات، منشور في الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، 132 - 133.

كما بينت نعومي كلاين، فإن نظرية السنة صفر انطلقت في الأصل من منظومة تصورات اقتصادية، يقول منطوقها النهائي إن العراق هو جرة عسل الشرق الأوسط، وإذا ما أمكن تحطيم هذه الجرة، فإن العسل سيندلق على الأرض بصورة فوضوية وعشوائية، مما يجذب إليه الذباب على نحو غير متوقع، والذباب هنا هو الاسم الرمزي لرجال الأعمال والشركات العابرة للقارات المتميزة بالجشع والاستغلال والهيمنة. باختصار تعني هذه النظرية أن الفوضى هي الخالق الجديد لفرص العمل أمام الشركات ورجال الأعمال في الولايات المتحدة والعالم، وبهذا المعنى تنتمي نظرية السنة صفر إلى نظرية أم تدعى نظرية الفوضى الخلاقة<sup>(1)</sup>. ولكنها ستقوم، وبدلاً من حصرها في نطاق السوق الاقتصادي، بنقلها إلى الدول وتجربة إمكانية محو الخرائط السياسية أو إعادة تركيبها، أي نقل الزعزعة وعدم الاستقرار على مستوى العالم من ميدان الاقتصاد إلى مجال السياسة العام.

تطلب خلق الفوضى والحفاظ على زخمها في المشهد العراقي إيجاد الطفيليات السياسية المستعدة لإنجاز مهمة تدمير وتحطيم كل أسس الدولة العراقية، فمن المعلوم، وفق تجارب الحروب وظواهر الاحتلال، أن مقدمات أية مهمة تخريبية يقدم عليها المحتلون في أي بلد مستباح هي أولاً تفريخ هويات فرعية طائفية أو عرقية، وتغليبها على الهوية الوطنية أو القومية الجامعة، ومن ثم تفكيك مؤسسات العهود السابقة، وبناء أخرى جديدة تتوافق مع رؤية المحتل وتصوراته، فضلاً عن تكريس كل ظواهر الإقصاء والفرقة والتناحر الاجتماعي بين أبناء البلد، ورعاية النفعيين والانتهازيين الذين يرفعون سياط المحتل لجلد ظهور أبناء وطنهم، ولا شك أن العراق ما كان ليبلغ هذا المدى من العنف والإقصاء والاحتراب الأهلي، ويصبح سلمه السياسي والاجتماعي في خطر لولا رعاية الاحتلال الأمريكي للأحزاب والشخصيات التي تبنت البرامج الطائفية، ورفعت الشعارات الفتوية التي تخدم بالنتيجة أجندة الاحتلال في البقاء والهيمنة على مقدرات البلاد ومستقبله السياسي، فعراق موحد ذو سيادة وطنية تحكمه قيادة واحدة وشعب متجانس ومتلاحم لا يخدم بكل تأكيد أجندة الاحتلال ومراميه الاستراتيجية. وأبسط المقولات الكلاسيكية التي ورثناها عن الحقب الاستعمارية هي مقولة فرق تسد، أي إشاعة

(1) د. فاضل الربيعي، الاحتلال الأمريكي للعراق، 134، 135.



وبث الفرقة في الأمة وتقسيمها إلى مذاهب وشيع متعادية يقاوم بعضها بعضا، فتهاتر قوة الأمة ويذهب ريجها، فيخلو الجو للمستعمر ليستبد ويهيمن، ولذلك فإن بقاء الاختلاف والانقسام في جسد الأمة والشعب هو نعمة ما بعدها نعمة يبقى المحتل يحرص على ديمومتها، وائلافهم نقمة تجلب له الرحيل والانحزام المبكر<sup>(1)</sup>.

لقد كانت أولى علامات الفرقة التي زرعها الاحتلال في الجسد العراقي هي تلك القرارات الجائرة التي بنيت وفق رؤية أمريكية تفتيتية لعراق ما بعد صدام حسين، وابتدأت بقرار حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية والإعلامية والاقتصادية الأخرى وتسريح منتسبيها، وتواصلت ببيع أجهزة ومؤسسات ومصانع القطاع العراقي العام وبأثمان بخسة للشركات والرساميل الأجنبية عبر وسطاء وسياسيين عراقيين محترفين جاءوا على ظهور الدبابات الأمريكية، ولا زالت متواصلة برعاية الأحزاب الطائفية والعرقية، وتسليمها كل مفاتيح السلطة، والتحكم في مقدرات العراق السياسية والاقتصادية، ومن خلال تعميم ظاهرة هيمنة المليشيات وفتح الموت في الشارع العراقي، وما ترافق معها من انتشار مظاهر الحرب الأهلية عبر القتل الطائفي والعرقي والفرز المناطقي للسكان وتهجيرهم من أماكن سكنهم، فضلا عن قتل العلماء والكفاءات العلمية، ودفعها للهجرة خارج العراق، وغيرها من مظاهر العنف واللصوصية التي اعتادت عليها فرق الموت برعاية أمريكية واضحة.

لقد كانت فرق الموت أحد معاول الهدم الأمريكي لبنية المجتمع العراقي، وقد نجح السفير الأمريكي المخضرم جون نيغروبونتي في نقل تجربته الشخصية في رعاية فرق الموت في أمريكا اللاتينية إلى العراق، فمنذ قدومه إلى العراق في شهر تموز/يوليو 2004 إلى العراق، قام بتكليف كل من الجنرال جيمس ستيل والجنرال ستيفن كاستل بمهمة تأسيس فرق الموت، وإنفاذ مهمة قيادتها لشخصيات سياسية عراقية حاكمة، وتذكر مجلة ماريان الفرنسية أن القائد السابق للعمليات الخاصة في الجيش الأمريكي الجنرال داووينغ قارن منذ عام 2004 بين المليشيات العراقية وفرق

---

(1) حول سياسات الاستعمار في الهيمنة والاستبداد، انظر عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد (بيروت: دار الشرق العربي 1991) ط3، 33.

الموت الممولة أمريكيا في السلفادور في ثمانينيات القرن الماضي، ووجد أن أمريكا من الممكن أن تقوم بالشيء ذاته في العراق عبر تشكيل فرق الموت وتوكيل قيادتها إلى ضباط عراقيين، تعاقدوا بأجور وامتيازات ضخمة مع القوات الأمريكية للقيام بأعمال تصفية واغتيال وتفجير وتهجير، بهدف خلخلة نسيج المجتمع العراقي وإثارة الأحقاد الطائفية والعرقية بين مكوناته الرئيسية. وقدرت أعداد هذه المليشيات بأكثر من 50 ألف عنصر، قامت بمختلف الأعمال القذرة من تطهير عرقي وتهجير طائفي في مناطق مختلفة من العراق، لاسيما في العاصمة بغداد، وقتل للشخصيات الوطنية المعارضة للاحتلال، والكفاءات العلمية، من دون حسيب ورقيب، وتحت نظر قوات الاحتلال الأمريكي بهدف التسريع في قيام الحرب الأهلية<sup>(1)</sup>.

وفي إطار خطط الاحتلال الأمريكي لإثارة الفتنة الطائفية بين العراقيين، عمدت فرق الموت هذه على اتباع استراتيجية التفجير المتوازن، ففي مقابل اغتيال قيادي شيعي وتفجير حسينية شيعية، يتم اغتيال قيادي سني، وتفجير أو قصف أو احتلال مسجد سني، للإيحاء بأنه رد فعل على الفعل الأول، ومع كل تفجير في حي بأغلبية شيعية، يتم إرسال فرق الموت إلى الأحياء السنية لقتل المواطنين واختطافهم للإيحاء مرة أخرى بأنه رد فعل للفعل الأول. وتجاوز الفعل حدود السنة والشيعية إلى العرب والأكراد بل إلى المسلمين والمسيحيين، فقد طالت تفجيرات متزامنة خمس كنائس في يوم واحد بعد يومين فقط من قيام قوات الاحتلال بالاعتداء على أحد عشر مسجدا في مدينة الرمادي، لتوحي بأن تفجير الكنائس المسيحية جاء كرد فعل على تفجير المساجد الإسلامية، لنشر ثقافة العنف والعنف المضاد بين العراقيين.

### المطلب الأول: الفيدرالية كبديل عن الحرب الأهلية:

بالتأكيد لم تكن تلك الأعمال تنم عن خطأ في التقديرات الاستراتيجية لمخططي الحرب الأمريكية ضد العراق، بل كانت هناك نوايا مقصودة لم يعد رجل

(1) رائد الحامد، المرتزقة في العراق.. مليشيات وفرق موت، منشور في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)،

الشارع العراقي غافلا عنها، نوايا تهدف إلى تفكيك بنية العراق الاجتماعية وتخریب أسس الاندماج بين أبنائه، وصولاً إلى تثبيت حالة عدم التعايش، وبالتالي إقرار منهج تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات كردية وسنية وشيعية، بوصفه هدفاً أمريكياً تسانده قوى عراقية فاعلة في الساحة السياسية، وقوى إقليمية متدخلة بشكل سافر في الشأن العراقي<sup>(1)</sup>.

لقد تطلب الحفاظ على زخم الفوضى، وسياسة التفكيك التي أفلتت مآزرها من القمقم مع انتشار عمليات النهب والتخريب والتفجير والقتل على الهوية، أن أطلق بربر مع بداية الاحتلال بقليل ما أسماه الحل الخلاق، وهو تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات أو أقاليم فيدرالية: واحدة كردية في الشمال، وثانية سنية في الوسط، وثالثة شيعية في الجنوب، وهكذا بدلاً من مبدأ المواطنة كأساس دستوري ينظم الروابط والصلات بين السكان، ويعيد تعريفهم بصورة عصرية تتلاءم مع متطلبات التحول الديمقراطي المزعوم، حل مبدأ الانتساب إلى الطائفة والعرق كأساس وكبديل سياسي، وبدأ الأمريكيون بعد نيسان/إبريل 2003، يعيدون تعريف العراقيين ليس باعتبارهم شعباً واحداً، وإنما بوصفهم كتلاً سكانية مبعثرة ومتنازعة لا رابط وطني بينها. فالعراق الحديث ووحدته الوطنية لم يتشكل وفق الرؤية الأمريكية الجديدة، طبقاً للسياقات التاريخية والطبيعية الناجمة عن اندماج وانصهار كتل سكانية بينها روابط ثقافية وعرقية ودينية معينة، بل إنه كان إفرازا لصراعات خارجية، استدعت الوحدة قسراً، وذلك بدءاً من تقسيم مراكز النفوذ بين فرنسا وبريطانيا بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ثم إعلان الملكية الدستورية تحت حكم فيصل بن الشريف حسين (1921)، حتى تمت إطاحتها بانقلاب عسكري تبعته عدة انقلابات حتى مجيء حزب البعث عام 1968. كل هذه الأنظمة السياسية حكمت الشعب العراقي بيد من حديد، وجمعت تحت مظلة نظام عسكري استبدادي في وحدة قسرية بين طوائف وقبائل وأقليات متعددة، كان القاسم الوحيد المشترك بينها هو العصبية والخوف والشعور بالاضطهاد، وليس الإرادة الشعبية أو القواسم المشتركة أو القرار الوطني<sup>(2)</sup>.

(1) رائد الحامد، المرتزقة في العراق، 78.

(2) مي المهدي، في ذكرى الفوضى الخلاقة، القدس العربي في 20 أيلول/سبتمبر 2007.



إن هذه الرؤية المبتسرة لتاريخ العراق أفرزت نتائج مأساوية، يمكن ملاحظتها في سياسات بول بريمر الكارثية وتركيبته الطائفية والعنصرية التي أقرها للمجتمع العراقي، وتمثلت ابتداء في تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي، الذي قسم على أساس التوازن بين الشيعة، الذين باتوا منذ ذلك الحين أكثرية في العرف الأمريكي، وبين بقية الأقليات العراقية من السنة العرب والأكراد والتركمان والكلدو آشوريين، في توليفة سياسية لم يشهدها تاريخ العراق السياسي الحديث، اشتملت على أغلب المعارضين لنظام الرئيس صدام حسين من الذين رعتهم الولايات المتحدة ودعمتهم بقوة منذ تسعينيات القرن الماضي لاستلام العهد الجديد<sup>(1)</sup>، وفي مقدمتهم الأحزاب والتيارات الإسلامية<sup>(\*)</sup>، كما تمثلت تلك النتائج في قانون اجتثاث البعث، الذي اعتبره الكثيرون محاولة لإبعاد القيادات السنية عن مراكز القرار والحكم في العراق الجديد، ومحاولة لتغيير النهج القومي للعراق، الذي كان يخططه حزب البعث طيلة قيادته السابقة للعراق، وهذا ما دلت عليه المحاولات المحمومة لشطب كل كلمة

---

(1) جون ك. كولي، تواطؤ ضد بابل: أطماع الولايات المتحدة وإسرائيل في العراق، ترجمة أنطوان باسيل، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، 361.

(\*) حاولت تلك التيارات أن تنأى بنفسها عن شبهة الارتباط بأجهزة المخابرات الغربية والأمريكية، ولكن أظهر الاحتلال الأمريكي للعراق أن تلك الأحزاب لم تختلف أو تقل في تعاملها مع الولايات المتحدة، وارتباطها بمخابراتها عن الأحزاب العلمانية التي تصدرت موجة المناشدة بتغيير نظام الرئيس صدام حسين، وقد كشفت تقارير مهمة كيف أن الأحزاب الإسلامية الشيعية قد نسقت مع ما كانت تعتبره الشيطان الأكبر، وفتحت اتصالات معه قبيل الغزو بمدة طويلة، حيث أشارت صحيفة الشرق الأوسط في 2002/2/23، إلى وثيقة تاريخية تؤكد أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، بزعامة السيد محمد باقر الحكيم، أجرى اتصالات معمقة مع الولايات المتحدة لتنسيق المواقف لفترة ما بعد الاحتلال، وكشفت الوثيقة أن المرشد الروحي الإيراني علي خامنئي أبدى تفهما غير متوقع حيال تفسيرات محمد باقر الحكيم وعدد من المساهمين في هذه الاتصالات، لأهمية إقامة علاقة بين الشيعة والأمريكيين، وبعد دراسة كل الجوانب وموافقة خامنئي، قرر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق أن يشارك ممثله في بريطانيا الدكتور حامد البياتي في الاتصالات الجارية مع واشنطن. كما ورد في ذات الصحيفة أن مسؤولا إيرانيا قريبا من ملف العراق في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، كشف أن المجلس قرر أخيرا إطلاق أيدي الفصائل العراقية الشيعية المعارضة لنظام الحكم في بغداد لإجراء الحوار مع الولايات المتحدة، حتى لا تشكل القطيعة القائمة بين طهران وواشنطن عقبة حيال تعاون فصائل المعارضة العراقية - المتعاونة مع إيران، وفي مقدمتها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية - مع الولايات المتحدة... نقلا عن د. فاضل الربيعي، ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 199.

تشير إلى فلسطين وإلى القومية العربية، والتغني بالوحدة العربية التي كانت تمتليء بها المناهج العراقية.

ويكشف ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون والعمال المصريون والسودانيون من حملات قتل وتهجير وطرد على بشاعة ما أخذت تواجهه هوية العراق القومية من طمس وتشويه، كما يمكن ملاحظتها أيضا في الانتخابات التي جرت في 30 كانون الثاني/يناير 2005، حيث جرت على أساس التصويت الطائفي والعنصري وليس على أساس التصويت السياسي، فقد بينت نتائج الانتخابات، التي شكك كثير من المراقبين في نزاهتها، أن مفهوم الديمقراطية الذي أرادت الولايات المتحدة تسويقه للعراقيين كان يعني أن يصوت المواطن العراقي لطائفته وقوميته بدلا من أن يصوت لوطنه، وهذا بلا شك كان من أخطر ما واجهه المجتمع العراقي، أن أصبحت وحدته الوطنية على محك التقسيم والتفكك<sup>(1)</sup>، فقد عاد العراقيون مع تغلغل الممارسات الطائفية والعنصرية بينهم إلى عصر ما قبل الدولة، وإلى طور ما قبل الشعب، فلم تعد هناك دولة مركزية وطنية واحدة، بل لم يعد هناك شعب أو مجتمع موحد، وبدلا من الحديث عن مجتمع عراقي واحد، بات الحديث عن شعوب أو مجتمعات عراقية أمرا مقبولا، وبدلا من الحديث عن سلطة مركزية قوية باتت هناك عشرات السلطات هنا وهناك، حتى في المناطق التي تتراخى فيها قبضة الاحتلال نفسه. ويبدو أن الترويج لوجود ما يدعى مثلث سني مقاوم للاحتلال في الوسط، من عزل عن سائر الأقاليم شاذ وإرهابي، وغرب سني أيضا يعج بالمتسللين والإرهابيين العرب، مقابل جغرافيا شيعية في الجنوب تابعة لإيران، وتعج كذلك بالخلافات المرجعية والتناقضات الفكرية والصدامات المسلحة بين المليشيات، لاسيما مليشيا جيش المهدي ومنظمة بدر، يقابلها وجود جيب فدرالي كردي خالي من الإرهابيين، وواحة للديمقراطية، ومتحالف بشكل وثيق مع قوات الاحتلال في الشمال، يبدو أنه جاء متماشيا مع رؤية الاحتلال في تفكيك بنية العراق السياسية ونسيجه الاجتماعي<sup>(2)</sup>.

(1) محمد بن المختار الشنقيطي، الاحتلال والمسألة الطائفية في العراق، موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 2006/5/17.

(2) د.فاضل الربيعي، الاحتلال الأمريكي للعراق، 144.

اليوم، وبعد سنوات الاحتلال الماضية، بات كل شي في العراق يوحى بتغلغل الطائفية وتفشي روح العنصرية حتى لا تكاد تلمس عراقا موحدًا، وبعد أن أخذت كثير من مظاهر الوحدة الوطنية تنتفي في شخصية المواطن العراقي، فقد أضحي كل شي يقوم على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية، وأصبح مفهوم لبننة العراق أو أفغنته يبدو مقبولا في الذهنية العراقية، ولا يقابل بامتعاض سواء من قبل السياسيين أو حتى من قبل المواطنين العاديين، فالجيش العراقي الذي يفترض أن يكون مؤسسة وطنية مهنية مكرسة للدفاع عن حدود الوطن وميدانا لانتساب جميع أبناء الوطن إليه دون تمييز، أصبح اليوم مؤسسة طائفية وعرقية بامتياز بعد أن هيمنت عليه القوى الشيعية والكردية، وأصبحت قوات الشرطة والجيش التي تشكلت بعد الاحتلال أقرب في توصيفها إلى الكتائب أو الميليشيا أو قوات المرتزقة<sup>(\*)</sup>، فالأسس العرقية والطائفية التي اعتمدت في قبول عناصر الجيش وعقيدته التي تدرب عليها والتي انعكست على أسلوب عمله وطبيعة أدائه، لم تعد تختلف عن فرق الموت أو المرتزقة أو الميليشيات، وقد كان واضحا منذ البداية أن القائمين على تشكيل ألويته وفصائله لم يدر بخلداهم أن يكون الجيش مخصصا لتوفير الأمن الجمعي للشعب العراقي، أو العمل على صيانة أو الحفاظ على سيادة العراق وحدوده الوطنية، بل كان الهدف الأساسي هو ضمان المكاسب الطائفية والعرقية للأحزاب المشتركة في الحكم، ومن ثم تنفيذ أجندة الاحتلال الأمريكي فيما يتعلق

---

(\*) يمكن الإشارة هنا إلى التقرير المستقل الذي قدمه الجنرال جيمس جونز القائد الأمريكي السابق في أوربا لحساب الكونغرس الأمريكي في سبتمبر 2007، والذي أكد فيه أن قدرات الجيش العراقي لا زالت متواضعة، وأنه لا يستطيع أن يضمن الأمن والاستقرار في العراق قبل 12-18 شهرا، أما الشرطة الوطنية فقد دعا جونز إلى تفكيكها لأن الفساد والطائفية ينخرانها، وأكد في تقريره أن نوري المالكي يدير حكومته كزعيم طائفي وليس وطني. الزمان 6 أيلول/سبتمبر 2007.

لا يمكن أن ننسى في هذا الإطار الاستراتيجية التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية لتشويه صورة المقاومة العراقية، إن تلك الاستراتيجية الجديدة كما يصفها الكاتب الأمريكي سيمور هيرش، تستند في مواجهتها للمقاومة إلى فكرة: ميليشيا ضد ميليشيا، ومحاولة إلصاق كل ما يتعلق بالإرهاب برجال المقاومة من السيارات المفخخة إلى أساليب القتل والتهجير الطائفي والعربي إلى إظهار عمليات اختطاف الأجانب وقتلهم بصورة وحشية وغيرها، ومع الميليشيا الأمريكية يغيب القانون وتسود شريعة الغاب، حول استراتيجية التفكيك الأمريكي للعراق انظر مايكل غوردن وبرنارد ترينور، كوبرا 2: التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، ترجمة أمين الأيوبي (القاهرة: مكتبة مدبولي - الدار العربية للعلوم، 2007)، 679.



بالقضاء على الإرهاب وفق المنظور الأمريكي. ولهذا كان أول شعار أقسم به المتدربون الداخلون إلى الجيش العراقي الجديد هو (أنا سنقطع حناجر الإرهابيين) أي المقاومين، حينها يصبح استخدام القضايا المحرمة في استجواب المقاومين أمرا مباحا، فيتصدر الإذلال الجنسي واجهة التحقيق، كما عبرت عن ذلك آلاف الصور التي نشرت عن المعتقلين في سجن أبو غريب، فالعرب لا ينفع معهم إلا الإذلال الجنسي، كما جاء في الكتاب المقدس لليهودي رافائيل باتاي عن العقلية العربية والذي اهتدى إليه المحافظون الجدد المسكونون بهاجس القنص البشري في ليلهم الطويل في العراق، ولا بأس من استخدام الكلاب ضدهم كما تشير الصور، فقد بات استخدام الكلاب ممارسة روتينية على حد تعبير الكاتب الأمريكي سيمور هيرش<sup>(1)</sup>.

ولعل الروايات التي يرويها العراقيون البسطاء عن الأفعال القذرة التي قام بها الجنود العراقيون في مساعدة فرق الموت، واقتحام البيوت العراقية بطريقة عبثية وهمجية، ومشاركة الجيش الأمريكي في عملياته ضد المناطق المقاومة، قد أفقد الجيش العراقي الجديد أي سند أو تعاطف شعبي معه، لاسيما أن كثيرا من قياداته يغلب عليها الطابع الطائفي والعنصري. فقد تم اختيار أكثر عناصره على أساس طائفي وعرقي، أي من المليشيات الكردية والشيعية، ليكونوا طليعة قوات الاحتلال التي تقتحم مدن المقاومة ذات الأغلبية السنية، بقصد واضح يهدف إلى بث روح الفرقة الطائفية والقومية وتصعيد احتمالات قيام حرب أهلية. وقد شارك كثير من ألوية الجيش الجديد، لاسيما ألوية الذئب والأسد والعقرب، في الهجوم على الفلوجة والقيام بأعمال مشينة وأفعال غير إنسانية. وحين تم دخول المدينة قام كثير من الجنود برفع صور السيد السيستاني وبطريقة متعمدة ومقصودة بهدف إثارة عواطف الناس وزيادة الكراهية لديهم<sup>(2)</sup>.

اليوم وبعد أن أكملت الولايات المتحدة خططها المتعلقة بتفكيك بنية العراق الداخلية، وإشغال القوى العراقية بصراعات سياسية باسم الدين والطائفة والقومية والعشيرة، وبعد أن أكملت عمليات التهجير الطائفي والفرز العرقي بين السنة والشيعية والأكراد، وكرست مفهوم المحاصصة الطائفية في مفاصل الدولة العراقية، وأباحت

(1) تركي علي الربيعو، إستراتيجية أمريكا في العراق، الخليج 20 شباط/فبراير 2008.

(2) رائد الحامد، المرتزقة في العراق، 79.

سرقة المال العام والفساد المالي والإداري، لم يعد الأمريكيان يخفون رغبتهم في دفع كل الأطراف العراقية إلى القبول بالأمر الواقع الجديد بسرعة. بل إنهم باتوا يشجعون علنا إمكانية دفع تلك الأطراف إلى تجرع مرارة كأس التقسيم والانفصال دون تدمير<sup>(\*)</sup>، وعلى تقبل فكرة أن العراق القلبي لم يعد موجودا، وأن عراقا آخر في طريقه إلى التشكل، وأن عليهم اتخاذ قرارات صعبة في هذا الاتجاه<sup>(1)</sup>. إذ أن التعايش بين العراقيين وفقا للرؤية الأمريكية بات من الأمور الصعبة التي يستحيل معها ضمان الأمن والاستقرار لبلد عانى من الاستبداد والحرمان، ولا زالت قطاعات كبيرة منه تشعر بعدم الرغبة في العودة إلى النظام المركزي الشديد الصرامة، والذي ساد في عهد الرئيس الراحل صدام حسين. فالفيدرالية والتقسيم والفصل بين الجماعات المتناحرة هو الحل الأمريكي الناجح للقضاء على مشكلة العنف الأهلي بين العراقيين، إذ أن تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم سنية وشيعية وكردية، سيكون اختيارا أفضل وأكثر قدرة على بقاء العراقيين من محاولة بناء دولة عراقية مركزية موحدة. فقيام نظام ديمقراطي فيدرالي مبني على أساس عرقي وعشائري بات ضرورة ملحة في الواقع العراقي الحالي، وهو خيار أمريكي، كما يشير الكاتب الأمريكي مايكل هيدسون، لضمان مشاركة الجماعات المهمشة من الأكراد وغيرهم في العملية السياسية، ومنع احتمالية الاحتكار المطلق للسلطة من قبل الجماعات الغالبة<sup>(2)</sup>.

(\*) حتى كانون الثاني/يناير 2007 وصل عدد اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة إلى 2 مليون شخص، أما المهجرون داخليا فقد وصل عددهم لأكثر من 1,7 مليون شخص، وفقا لإحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد أكدت المفوضية أن أحداث العنف الطائفي والعرقي في العراق تجبر أكثر من 50 ألف شخص شهريا على مغادرة مناطق سكنهم والهروب إلى خارج العراق، أو إلى المناطق المتمثلة سكانيا. وتذكر منظمة الهجرة الدولية أن لعمليات النزوح الجماعي آثارا سياسية واضحة على لحمة البلد وتماسكه الاجتماعي، ففي بغداد تحولت أحياء بالكامل إلى أحياء شيعية وأحياء سنية بعد أن جرت عمليات تطهير متبادل، وفي كركوك يجري الشيء ذاته حيال العرب والتركمان من قبل الميليشيات الكردية، وتذكر المنظمة أن العراقيين لا يريدون التقسيم، ولكن القتل والتهجير يجري في ظل صراع سياسي وحزبي يتم تغذيته أمريكيا.

(1) د. فاضل الربيعي، هل يقترب سنة العراق من قبول مشروع الفدرالية؟ موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في فبراير-شباط 2008.

(2) مايكل هيدسون، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الحرب، منشور في مجموعة باحثين، العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 61.

كما بدت الفيدرالية بأنها حل سحري لوقف التداعي الحاصل في اللحمة الاجتماعية، وإيقاف نزيف الدم المتواصل بين السنة والشيعية، فالحل الأمريكي بات يكمن في اعتماد آليات سياسية واجتماعية لفصل الطائفتين بعضهما عن بعض، بعد أن أثبتت السنوات السابقة من التطهير والتهجير المتبادل صعوبة الاتفاق والتعايش المشترك بينهما. ويرر مروجي هذه الأفكار بأن جميع الحلول الأخرى فشلت في تخفيف العنف ونزع الاحتقان، فلماذا لا نترك كل جزء يتدحرج إلى المستقر الذي يختاره؟ ويستشهد هؤلاء بالتجربة الكردية لإقرار أن تلك التجربة قد حققت طيلة السنوات الماضية نجاحا ملموسا، يشجع إمكانية تعميمه على بقية أجزاء العراق. فالأكراد قد برهنوا على قدرتهم على العيش مستقلين منذ عام 1991، حيث أقاموا لهم مؤسسات تمثيلية وتجربة ديمقراطية واستقلالا، وظفوه في خدمة شعبهم وتطلعاتهم القومية، فحققوا نموا واستقرارا اقتصاديا وسياسيا مشهودا<sup>(1)</sup>، مع تمركز تلك الرؤى الفكرية والسياسية لدى التيار اليميني الصهيوني الذي يقود الإدارة الأمريكية، كان دعم الكتاب والمؤسسات والقنوات الفضائية ومؤسسات المجتمع المدني يجري بسخاء منقطع النظير، بهدف التركيز على فكرة الفيدرالية ورفع محاسنها، والترويج لفكرة المناطقية والخصوصيات المحلية، وخلق المناخات العامة للقبول الشعبي بها، عبر التركيز على مساوئ المركزية، واستبدادية السلطة المرتبطة بها، وقد كشفت تقارير عالمية كيف أن وكالة التنمية والمعونة الأمريكية قدمت منذ بداية الاحتلال للعراق ما يزيد على 380 مليون دولار أمريكي لدعم مؤسسات المجتمع المدني في العراق من جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ووكالات الأنباء والصحف والأحزاب، وانتهاء بدعم شخصيات سياسية وفكرية وجامعية ودينية بهدف الترويج لمشروع الاحتلال وسياساته في العراق<sup>(2)</sup>، كما قدمت إدارة الرئيس بوش أموالا كبيرة لمؤسسات أمريكية تعنى بالإدارة والحكم اللامركزي، مثل مؤسسة (Research Triangle Institute)، بهدف مساعدة وتدريب كوادر عراقية على الإدارة وتنمية المهارات في الحكم المحلي والمؤسسات المدنية

(1) د. عبد الإله الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، شبكة العراق للجميع [www.iraq4all.com](http://www.iraq4all.com) في 14 شباط/فبراير 2008.

(2) ورد هذا التقرير في قناة المستقلة في 28 شباط/فبراير 2007.



وغيرها من القضايا التي تخفف من صلاحيات الحكومة المركزية. وكذلك مؤسسة أو وكالة المعونة الأمريكية التي قدمت خطة أسمتها: رؤية لعراق ما بعد النزاع (Vision For Post Conflict Iraq)، والتي أكدت فيها على ضرورة قيام حكومة عراقية محدودة الصلاحيات مع إعطاء صلاحيات أكبر للحكومات المحلية، وتحويل العراق من دولة مركزية هرمية السلطة إلى شكل من أشكال الديمقراطية التشاركية والنظام الفيدرالي<sup>(1)</sup>. وفي ذات السياق نشرت مؤسسة راند الأمريكية دراسة تدعو فيها إلى تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق، واحدة في الجنوب حيث النفط، وأخرى في الشمال حيث النفط كذلك، ودويلة فقيرة ومحرومة في الوسط السني كعقوبة لهم على تحديهم للاحتلال الأمريكي<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: فيدرالية بايدن وتشريع التقسيم:

مع تعثر الاحتلال الأمريكي وارتباك مشروعه السياسي بفعل أعمال المقاومة العراقية التي صاعدت خسائره البشرية والمادية إلى حد غير متصور، أصبح التلويح بتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق فيدرالية يأخذ بعدا علنيا هذه المرة، ولم يعد يخفي قادة كبار في الإدارة الأمريكية أن خيار التقسيم بات أمرا استراتيجيا للإدارة الأمريكية للتخلص من مأزقها المستفحل في العراق، إذ أن إشغال العراقيين بصراعاتهم الداخلية سيخفف العبء المتواصل على القوات الأمريكية، ويسمح بتبني خيارات مهمة من بينها الانسحاب المشرف من العراق. وقد كتب وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر كثيرا من المقالات التي تدعو إلى تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث، والسبب كما يراه كيسنجر أن العراق أنشئ لأسباب جيوسياسية، ولا يمكن توحيده بمؤسسات تمثيلية، ولهذا سوف يتجه بعد حين إلى الأوتوقراطية أو يتفكك إلى عناصره الإثنية المكونة له. إذ أن البلدان العاجزة عن بناء مؤسسات مركزية ديمقراطية يصبح تفكيكها إلى دول ثلاث خيارا مفضلا على الحرب الأهلية

---

(1) حسن الحاج أحمد، تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق، المستقبل العربي، العدد 294، (2003)، 67.

(2) مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا وإقليميا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، 643.

المفتوحة على حد وصفه<sup>(1)</sup>. أما السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن فقد كرر في أيلول/سبتمبر 2007 دعواته السابقة إلى تقسيم العراق إلى ثلاث مقاطعات شيعية وسنية وكردية باعتباره حلا عمليا لمعضلة العراق الراهنة، وحظي مشروع بايدن باهتمام كبير من قبل أطراف سياسية أمريكية، لاسيما وأنه جاء في أوقات عصيبة أخذت تواجهها إدارة الرئيس بوش في العراق على الصعيدين العسكري والسياسي. لقد وصف البعض مشروع بايدن بأنه آخر حلقة من استراتيجية الفوضى التي اعتمدها إدارة الرئيس بوش في العراق لإيصاله إلى الحرب الأهلية والصراع الطائفي والعرقي.

صحيح أن القرار الذي أقره الكونغرس الأمريكي بأغلبية بسيطة لم يكن ملزما لإدارة الأمريكية، وأنه صدر في حقبة التنافس والانتخابات الأمريكية ومن قبل نائب ديمقراطي، إلا أن انتقاد الإدارة الأمريكية الخافت له يثبت أنها موافقة ضمنا على محتوياته، بل إن صدوره في ذلك الوقت يهدف إلى إعطاء صفة شرعية لسياسة التقسيم<sup>(2)</sup>. ويتحدث تقرير لصحيفة نيويورك تايمز عن تنامي اهتمام إدارة الرئيس بوش بخطة السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن حول تقسيم العراق إلى ثلاث كيانات سنية وشيعية وكردية تحت مظلة حكومة مركزية ضعيفة، حيث يشير التقرير إلى أن مسؤولا أميركيا في إدارة الرئيس بوش أكد أن الإدارة أصبحت قريبة من خطة بايدن، وأنها أعطت إشارات إيجابية بشأنها، وكشف تقرير الصحيفة الأميركية أن السيناتور بايدن قد زار مدينة نيويورك للتباحث في هذا الشأن مع أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي، وأكد أن خطته لاقت استجابة جيدة، وفي هذا الإطار، ذكر بايدن أن ممثل إحدى الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن قال له: إنكم أخذتم وقتا طويلا لتصلوا إلى هذه الخطة. فأجابه بايدن: بأننا وصلنا إلى هذه النقطة على أية حال، والمهم أن نعرف كيف ندير التحول. وشدد التقرير على أن خطة تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء بمظلة حكومة مركزية غير فاعلة يحظى بتأييد متزايد وصريح من خبراء الشرق الأوسط الذين يؤشرون إلى فشل السنة والشيعية

(1) مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا وإقليميا، 644.

(2) د. بشير موسى نافع، المشروع الأمريكي لتقسيم العراق لا بد أن ينظر إليه بجدية بالغة، القدس العربي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

في تحقيق المصالحة الوطنية، ويلفتون إلى الإخفاق في تمرير قانون النفط، فضلا عن التطهير الطائفي الذي يشهده العراق، ولفت التقرير إلى أنه بموجب هذه الخطة سيتشكل كيان للسنة غرب العراق، وثان للشيعه في الجنوب، فضلا عن إقليم كردستان في الشمال، مشيرا إلى أن مدن بغداد وكركوك والموصل ذات التنوع الديموغرافي شهدت تطهيرا جعلها مؤهلة بدورها لأن تنخرط في هذه الكيانات<sup>(1)</sup>. وبينما يذهب البعض إلى تبرير صدور قرار بايدن انطلاقا من استراتيجية الفوضى الخلاقة التي اعتمدها المحافظون الجدد لتفكيك بنية العراق السياسية، وإعادة تغيير تركيبته الجيوسياسية، فإن البعض الآخر، يرى أن أسباب صدور القرار متأية من رغبة وحاجة أميركية للبحث عن آليات سياسية لتعجيل خروج القوات الأمريكية من مأزق العراق المستفحل، وبأي طريقة كانت حتى ولو على حساب فشل الأهداف والذرائع الكبرى التي ساقته الإدارة الأمريكية لاحتلال العراق. وعموما يمكن النظر إلى مشروع بايدن من زاويتين أساسيتين:

الأولى: أن توقيت هذا القرار، يأتي في ظل الأوضاع الأميركية المرتبكة في العراق، وثمة من يرى أن أحد أهم الحلول، التي قد تنقذ الإدارة الأميركية من مأزقها الخطير الذي تعيشه قواتها في العراق، هو الوصول بالواقع العراقي إلى ثلاثة كيانات منقسمة، حيث تتحقق إمكانية إثارة الاحتقان، والدفع ببعض من طرف إلى اختلاق الفتن مع الطرف الآخر، ما يفضي إلى نزاع مسلح، تغذي أطرافه الجهة المستفيدة من ذلك، على طريق الوصول بجميع الأطراف المتقاتلة إلى الإنهاك، وهنا يتحقق للأميركيين حلمهم الأكبر في العراق، إذ ستتوجه أسلحة العراقيين إلى بعضهم البعض، وهذا بحد ذاته يشكل انتصارا كبيرا للقوات الأميركية، وتصبح بمأمن من الهجمات اليومية القاتلة، التي تستهدفها.

الثانية: أن أولى نتائج ذلك الواقع الناجم عن التقسيم والاحتراب الداخلي هو انتقال النظرة إلى القوات الأميركية من قوات احتلال إلى قوات تحتاج إليها جميع الأطراف العراقية، لتوفير الحماية من خطر الآخر، وبالقسط لن تتخذ القوات الأميركية هنا دور المتفرج فقط، بل إن عملية تغذية جميع الأطراف بالشحن

---

(1) نقلا عن شبكة البديل العراقي [www.albadeel.com](http://www.albadeel.com) 2007/9/23.



والكراهية المتبادلة ستتواصل، إنها حرب الجميع ضد الجميع التي لن تسمح فيها القوات الأمريكية ب بروز طرف منتصر، إذ أن إنهاك الجميع وإضعافه سيكون الهدف النهائي، حينها يصبح بقاء القوات الأميركية مطلباً جماعياً لكل الجماعات العراقية للبقاء فوق أراضيها، على اعتبار أنها ستتحول إلى قوات حماية وربما صديقة لإنقاذ طرف من طرف آخر. وهذه الصورة ليست بالبعيدة إذا ما توفرت الفرصة الأولى، وتمكنت الإدارة الأميركية من الدفع باتجاه زيادة أشكال الاحتراب والتفكك الداخلي<sup>(1)</sup>. إن الحديث عن استراتيجية التفكيك والتقسيم لا ينسبنا بطبيعة الحال الحديث عن الرؤية الأميركية لموضوع الفيدرالية الكردية والرعاية التي حظيت بها المسألة الكردية في العراق من قبل الإدارات الأمريكية منذ عهود طويلة وإلى المرحلة الراهنة، والتي باتت فيها تجربة إقليم كردستان السياسية محط اهتمام أمريكي ورغبة في تعميمها على بقية أجزاء العراق الأخرى في الجنوب والوسط.

ويعتقد البعض أن نجاح الأحزاب الكردية، وبرعاية أمريكية، في إدارة مناطقها وتحقيق استقرار سياسي وانتعاش اقتصادي قد شكل دافعا قويا لإدارة الرئيس بوش لكي تعمم فكرة المناطقية والفيدرالية على أماكن أخرى في العراق، بهدف تخفيف الزخم والضغط الذي تواجهه القوات الأمريكية في العراق من جهة، وضمان ولاء قيادات وشخصيات سياسية تثبت بقاء القوات الأمريكية في العراق لأجل طويل من جهة ثانية، إن الحديث عن العلاقة الكردية الأمريكية يطرح الكثير من التساؤلات حول الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في تعزيز الهوية الكردية، ليس منذ بدء الاحتلال في نيسان/إبريل 2003، وإنما منذ سنوات طويلة ابتدأت مع ظهور الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة في مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم، تدخلت في قضايا الشرق الأوسط وانغمست في مشكلاته، حتى تمكنت من توظيف تناقضاته السياسية والاجتماعية لصالح تكريس هيمنتها على المنطقة العربية. ثم هنالك أسئلة أخرى تطرح عن حدود الدعم الأمريكي للفيدرالية الكردية من قبيل:

---

(1) وليد الزبيدي تعميم التقسيم في العراق، الوطن 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

هل تنظر أمريكا إلى الأكراد كحلفاء استراتيجيين فعلا أم أن تحالفها معهم يعد تحالفا تكتيكيا تقتضيه ضرورات البحث عن حلفاء محليين داعمين لمشروعها الاحتلالي في العراق؟

وهل الولايات المتحدة جادة فعلا في تأييد المشروع القومي الكردي، أم أنها لا زالت تدرك أن الكوابح والتحالفات الإقليمية أقوى وأمن من تحالفاتها مع لاعبين محليين صغارا لا يجيدون قراءة التاريخ وتوازنات السياسة؟ ولماذا لا يتعلم الأكراد من تجاربهم المذلة مع الإدارات الأمريكية السابقة التي استطاعت بذكاء توظيف اندفاعاتهم القومية لصالح تعزيز استراتيجيتها في المنطقة؟

إن تحليل الدعم الأمريكي للفيدرالية الكردية يقتضي بنا العودة قليلا إلى بدايات الدعم الأمريكي للمسألة الكردية في العراق، وإلى النتائج التي تمخض عنها ذلك الدعم، سواء لجهة خلق عدم الاستقرار في الواقع العراقي الداخلي، أو لجهة فشل المشروع القومي الكردي الذي ظل منذ انطلاقة حبيس الرؤية الأمريكية الباحثه عن مصالحها فقط.

## المبحث الثاني: المسألة الكردية في السياسة الأمريكية

### المطلب الأول: الأكراد ولعبة المصالح الأمريكية

لم يكن النشاط الأمريكي في العراق مؤثرا عند بداية استقلاله، بحكم الاحتلال البريطاني والمشاركة الهامشية للولايات المتحدة في الشؤون الدولية التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918. إلا أن تراجع النفوذ العالمي لكل من بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وبرز الدور العالمي لأمريكا في قيادة المنظومة الغربية أعلى من التأثير الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط، لاسيما بعد قيام إسرائيل عام 1948، حفز السعي الأمريكي إلى إيجاد مواطن نفوذ لها في العراق وغيره من دول الشرق الأوسط المهمة. وذلك عبر إيجاد أنظمة موالية تنفذ، الأجندة الأمريكية المتعلقة بمحاصرة المد الشيوعي والقومي الذي أخذ بالتصاعد آنذاك في المنطقة. وقد عبر قيام حلف بغداد عام 1955، عن قوة النفوذ الأمريكي في العراق وعموم المنطقة، وأظهر أهمية الدور الذي سيضطلع به النظام الملكي في العراق في

رعاية المصالح الأمريكية، من هنا لم تكن المسألة الكردية مطروحة على بساط التوظيف السياسي<sup>(1)</sup>.

إلا أن سقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، ومجيء حكومة عبد الكريم قاسم بسياساتها المعادية للغرب، وقيامها بالانسحاب من حلف بغداد، قد دفع إلى ظهور توجه جديد في السياسة الأمريكية، يقوم على محاولة توظيف مشكلات العراق الداخلية لصالح تحقيق تأثير في توجهاته الخارجية. ورغم أن السنوات الأولى لحكم عبد الكريم قاسم لم تشهد تحريكاً أمريكياً مؤثراً للملف الكردي، بحكم الرعاية الأمريكية للحليفين التركي والإيراني، وسياسة التحالف التي ظهرت آنذاك بين نظام عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البارزاني<sup>(2)</sup>، إلا أن السنوات اللاحقة قد شهدت حسماً أمريكياً لإشكالية دعم الأكراد، وبما يضعف حكومة قاسم التي تحالفت مع الشيوعية آنذاك، في الوقت الذي شهدت كذلك حسماً كردياً لإشكالية التوجه نحو الغرب والولايات المتحدة، لا سيما مع المأزق السياسي والعسكري الذي أخذت تواجهه الحركة الكردية مع نظام عبد الكريم قاسم، ومن ثم نظام عبد السلام عارف الذي عرف بتوجهاته القومية، إذ أن فشل التوصل إلى حلول سلمية للمسألة الكردية، وتصاعد الدعم الإيراني والإسرائيلي أغرى القيادات الكردية لاستمالة السياسة الأمريكية لصالح دعم مشروعها القومي<sup>(3)</sup>، وتعزز الانغماس الأمريكي في دعم الأكراد بوصول حزب البعث إلى السلطة عام 1968، وتبنيه لسياسات متصادمة مع السياسة الأمريكية، منها مثلاً التوقيع في نيسان/إبريل 1972 على اتفاقية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي، والتي فسحت المجال للأخير بالدخول إلى سوق النفط وال سلاح العراقي، ومن ثم تهديد المصالح الأمريكية في الخليج العربي، ومنها كذلك إقدام الحكومة العراقية على تأميم حقول النفط، وطرد الشركات الأمريكية الغربية العاملة في العراق، فضلاً عن التوجه لحل المشكلات الداخلية عبر إيجاد آلية سياسية لحل المسألة الكردية، وقطع جذور الدعم الإيراني والإسرائيلي المتصاعد لها كما حصل في اتفاق آذار/مارس 1970<sup>(4)</sup>، والذي

(1) د. سعد ناجي جواد، المسألة الكردية، 203.

(2) د. فاضل البراك، البارزاني: الأسطورة والحقيقة.

(3) بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة 1989، 240.

(4) Randal, *After such knowledge*, 149.



أغضب شاه إيران الحليف القوي لأمريكا في المنطقة ودفعه إلى مطالبة الولايات المتحدة علنا بتقديم المساعدة والدعم العسكري والمالي للأكراد.

لقد حذر الشاه من أن هزيمة الأكراد في العراق ستضعف قوة حكومة بغداد كما ستضعف من قوة حلفائها الداعمين وفي مقدمتهم السوفييت، مما يشكل تهديدا للنفط الإيراني والغربي بالإضافة إلى مصالح أخرى مهمة في الخليج العربي. وبالفعل فقد حسمت زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى إيران في أيار/مايو 1972، مسألة الدعم الأمريكي العلني لأكراد العراق، ففي تلك الزيارة اتفق محمد رضا بهلوي مع نيكسون على مساعدة البارزاني، بهدف إشغال العراق وإضعاف قدرته على المساهمة في أي مواجهة عربية مع إسرائيل، فضلا عن عرقلة جهود العراق لمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في الخليج العربي<sup>(1)</sup>. وكان من شأن المساعدات الأمريكية أن جعلت من التمرد الكردي رقما صعبا في حسابات الحكومة العراقية لاسيما بعد الخسائر التي مني بها الجيش العراقي في مواجهاته المستمرة مع الأكراد<sup>(2)</sup>. وبالقطف فإن تلك المساعدات لم تكن موجهة لمساعدة الأكراد في تحقيق مشروعهم القومي الذي قد يثير حفيظة الشاه الإيراني والحليف التركي، وإنما كانت مفيدة للولايات المتحدة لتشديد ضغوطها على العراق، الذي كان يعارض آنذاك اتفاقيات فضّ الاشتباك التي كان يعمل لها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر لحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق سياسة خطوة خطوة<sup>(3)</sup>، إنها كانت قرصة إذن، كما يشير أحد الكتاب، أرادت بها أمريكا ومن بعدها الشاه أن تقرص أذن القيادة العراقية لخروجها عن المحرمات الأمريكية في المنطقة، ولهذا كانت فكرة تمكين الأكراد من الاستقلال أو الحكم الذاتي مستبعدة تماما عن التصور الأمريكي، فالهدف الأمريكي كان ينصب في الأصل على استمرار الحرب وتواصل استنزاف الدماء والموارد العراقية فقط، لهذا فإن مساعدة

(1) Randal, *After such knowledge*, 150-152.

(2) د. دهمام محمد العزاوي، المسألة الكردية في العراق والدور الإيراني، أوراق آسيوية، السنة الثانية، العدد 25، (2000)، 3.

(3) ألان غريش ودومنيك فيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة (عمان: شركة الأرض ودار قرطبة للنشر، 1991)، 125.

البارزاني، كما أشار كيسنجر، يجب أن تظل في مستوى معين، مستوى يستطيع عنده استنزاف قوة الجيش العراقي، وإفهاك أسلحته وقيادته وأفراده، وفي نفس الوقت مستوى لا يستطيع معه إحراز انتصار مؤثر يحقق الاستقلال ويؤثر على أكراد إيران<sup>(1)</sup>.

إن تلك الرؤية الانتهازية التي سارت بموجبها الإدارة الأمريكية مع التمرد الكردي لم تكن مرحلة آنية، بل إنها كانت سياسة ثابتة سارت عليها الإدارات اللاحقة في التعامل مع الملف الكردي، ولاسيما إدارة الرئيس بوش الأب عام 1991 حينما حرضت الأحزاب الكردية على التمرد ضد حكومة الرئيس صدام حسين، ثم تخلت عنها في اللحظات الأخيرة، وليس مستبعداً أن يتكرر المشهد الأمريكي في الواقع العراقي الراهن، لاسيما أن كل الخيارات مفتوحة أمام إدارة الرئيس بوش لتفادي هزيمة منكرة في العراق بما فيها التخلي عن حلفائها. ولا يهم حينها إذا ما وصفت السياسة الأمريكية حيال الأكراد بأنها سياسة غير أخلاقية ترمي بحلفائها في سلة المصالح والتنازلات السياسية.

لقد كانت نكسة كبيرة تلك التي أصيبت بها الحركة الكردية في العام 1975، حيث أصيبت ثورة الأكراد بالانهيار التام بعد أن امتنعت إيران والولايات المتحدة وإسرائيل عن تقديم أي مساعدة عسكرية ومالية لهم. بموجب اتفاقية الجزائر عام 1975، تلك الاتفاقية التي برهنت على أن القيادات الكردية ستظل يبادق شطرنج يحركها اللاعبون الكبار وفق ما تشاء مصالحهم. وقد اعترف المرحوم مصطفى البارزاني لمراسل صحيفة واشنطن بوست (جيم هوغلاند) أن أمريكا خدعته ولم تعطه أي ضمانات: (لقد اعتقدنا أنها لن تتخلى عنا... والآن ندرك أننا على خطأ)<sup>(2)</sup>. بالفعل كانت نكسة كبيرة لم تتعلم منها القيادات الكردية التي آثرت حينها اللجوء والإقامة في أرض الحليف الناقض للعهد، عله يعيد لها شيئاً من طموحها المنكسر، إلا أن الأثمان التي قبضها شاه إيران عن اتفاقية عام 1975 لم تحفز الإدارة الأمريكية على تكرار وقوفها مع الأكراد، ولهذا لم تشهد السنوات

(1) محمد حسنين هيكل، الحل والحرب (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1988) ط7، 138-139.

(2) نقلاً عن د. دهم محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، 263.

اللاحقة على عام 1975 اندفاعا أمريكيا لإعادة تفعيل الملف الكردي، بالرغم من زوال نظام الشاه وقدم حكومة معادية لها في إيران. وبعد قيام الحرب العراقية الإيرانية في أيلول/سبتمبر 1980، استغنت الولايات المتحدة عن فكرة توظيف الورقة الكردية بعد أن اطمأنت إلى الأثر الكبير الذي أحدثته تلك الحرب في استنزاف الدولتين، وبالشكل الذي عطل من قدراتهما في معارضة المصالح الأمريكية المتعاضمة في الخليج العربي.

ولهذا شهدت حقبة الثمانينات استقرارا في الاندفاع الأمريكي لدعم الأكراد، بل في أحيان كثيرة انقلابا عليهم، وغضا للطرف عن الكثير من التجاوزات التي مورست ضدهم، كالتهجير والطرده القسري وهدم القرى، لقد كانت فترة الثمانينات من أكثر مراحل العلاقات الكردية الأمريكية تعقيدا، ففيها فقدت الحركة الكردية منافذ الدعم الأمريكي والغربي بل وحتى الإقليمي، عدا بعض المساعدات الإيرانية المحدودة التي كانت تقدم إبان الحرب العراقية الإيرانية لإشغال الجيش العراقي في خاضعته الشمالية والشمالية الشرقية<sup>(\*)</sup>.

### المطلب الثاني: حرب الخليج والتحالف الأمريكي الكردي

مع بداية الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس 1990، أعادت الولايات المتحدة توظيف المسألة الكردية من جديد، ولكن هذه المرة ليس لإضعاف حكومة صدام حسين ومعاقبها على غزو الكويت واحتلالها، وإنما بهدف إضعاف العراق داخليا وتغذية عوامل الانقسام بين مكوناته الرئيسة، تمهيدا لإعادة تشكيل بنيته الاجتماعية على أساس الطوائف والعصبيات، بما يخدم المشروع الأمريكي والإسرائيلي المتعلق ببناء منظومة شرق أوسط جديد، يعيد تعريف المصالح الأمريكية ومصادر التهديد التي تواجهها في المنطقة العربية بعد انهيار التوازن

---

(\*) لقد ورد وصف السياسة اللاأخلاقية حيال الأكراد في تقرير اللجنة التي شكلها الكونغرس للتحقيق في النشاطات السرية للمخابرات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا في العراق، والتي سميت حينها بلجنة بايك، حيث أكد التقرير أن السياسة التي انتهجتها إدارة الرئيس نيكسون مع أكراد العراق كانت سياسة غير أخلاقية (فلا نحن ساعدناهم (أي الأكراد) ولا نحن تركناهم يحلون مشكلاتهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية، لقد حرصناهم ثم تخلينا عنهم). محمد حسنين هيكل، الحل والحرب، 140.



الدولي والإقليمي وسقوط الاتحاد السوفيتي<sup>(1)</sup>. ولهذا بات العراق ومنذ 1989، العدو الأول لأمريكا وفقا لما أثبتته تقرير تقدم به وارن شوارسكوف القائد العام لجيوش التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت. فلأول مرة بعد انتهاء الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفيتي وضع التدريب السنوي للجيش الأمريكي العراق باعتباره العدو الأول الذي يجب إزاحته، بسبب تطلعاته المتواصلة لحيازة التقنية العسكرية الرادعة، وبسبب معارضته المتواصلة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

على الرغم من أن الغزو العراقي للكويت جاء في وقت القطبية الثنائية التي شكلت آنذاك سمة للنظام الدولي، على الأقل من الناحية الرسمية، إلا أن تفاعلات أزمة احتلال العراق للكويت كشفت بوضوح عمق التحولات التي كانت تجري في منظومة العلاقات الدولية. فالعراق كان جزءا من منظومة تحالفات الاتحاد السوفيتي في المنطقة، وعلاقتهما كانت على درجة كبيرة من التطور والأهمية، إلا أن ذلك لم يمنع الاتحاد السوفيتي من التخلي عن العراق والسماح للولايات المتحدة باتخاذ العديد من الإجراءات، وإصدار الكثير من القرارات الدولية التي قيدت العراق وحدّت من نفوذه الإقليمي، بما في ذلك القرار 661 الخاص بفرض الحصار الاقتصادي والسياسي والقرار 687 المتعلق باستخدام القوة لإخراجه من الكويت، ومن ثم القرار 688 في نيسان/إبريل 1991 المتعلق بحماية حقوق الإنسان في جنوب العراق وشماله، حيث استغلت الولايات المتحدة ذلك القرار الذي نص على (حسن معاملة الحكومة العراقية للمواطنين العراقيين وحماية الأكراد)<sup>(3)</sup>، لتمرير توجهاتها الخاصة بمحاصرة العراق وتطويع إرادته السياسية لحساب الرؤية الأمريكية في المنطقة. فالقرار عُده حينها سابقة دولية في مجال التدخل بأغلبية الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات، وما ترافق معه من تجاوزات سياسية، لاسيما ما يتعلق منها بفرض خطوط العرض (33 جنوبا) و(36 شمالا) دون أن يتضمن القرار 688

---

(1) Randal, *After such knowledge*, 156.

(2) حلمي الخطابي، الرؤية الأمريكية للغزو العسكري للعراق: قراءة في مستقبل الاحتلال (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2004) 12.

(3) د. خير الدين حسيب، مستقبل العراق: الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، 57.

ذلك<sup>(\*)</sup>، يؤكد سعي الولايات المتحدة لفرض رؤيتها المتعلقة بالعراق، مستغلة مرحلة التحول التي مر بها النظام الدولي، وانحزام النظام الرسمي العربي وتخليه عن العراق من ناحية، والغموض الذي يحيط بنصوص ميثاق الأمم المتحدة بشأن العقوبات الدولية من ناحية ثانية. وعلى هذا شهدت مرحلة انسحاب العراق من الكويت في شباط/فبراير 1991 تصعيداً أمريكياً واضحاً لملف الأقليات وحقوق الإنسان بالتركيز على الملفين الكردي والشيوعي في آن واحد، حيث دعمت إدارة الرئيس جورج بوش تمرد الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب<sup>(1)</sup>، لإحداث احتراب داخلي يمهد للولايات المتحدة فرصة إعادة صياغة العلاقات الداخلية في المجتمع العراقي بما يضمن الإطاحة بنظام صدام حسين، وقدوم حكومة جديدة موالية للسياسة الأمريكية.

وبغض النظر عن ملابسات التمرد وأحداث العنف التي رافقته، فإن الأمر المهم هو أن الولايات المتحدة قد هيأت الأجواء لبروز حالة من التوتر الطائفي والعربي في العراق، ودقت إسفين الاختراق لبنيتها الاجتماعية والسياسية. فتشجيعها الأكراد والشيعة على التمرد والثورة ومن ثم التخلي عنهم، وغض الطرف عن الإجراءات القاسية التي تبنتها الحكومة العراقية لقمعهم، أثار الحقد وزرع الضغينة وخلخل العلاقات الداخلية بين مكونات الشعب العراقي. وقد ساهمت خطوط العرض التي فرضتها الولايات المتحدة وفقاً للقرار 688، وما نجم عنها من إضعاف سلطة الحكومة المركزية في الوصول إلى بعض المناطق ولاسيما كردستان، في إحداث فجوة في العلاقات بين مكونات الشعب العراقي إلى الحد الذي انثلمت فيه وحدتهم، وضعف فيه شعورهم بالانتماء إلى العراق الموحد. لقد كان الهدف من

---

(\*) تجدر الإشارة إلى أن القرار 688 لم يتضمن على الإطلاق الإشارة إلى مناطق الحظر الجوي، وهذا ما أكدته الناطقة الرسمية باسم الأمم المتحدة التي أكدت أن الأمم المتحدة ليس لها دور إطلاقاً في موضوع منطقة حظر الطيران في شمالي وجنوبي العراق، حيث أن القرار لم يستند في صدوره إلى الفصل السابع من الميثاق وهو الأساس القانوني لاستخدام القوة، وإنما صدر وفق الفصل السادس، وعليه فإن كثيراً من الفقهاء القانونيين قد انتقصوا من قيمة القرار لأنه اعتمد بالأساس على البعد الدولي نتيجة أفواج اللاجئين الأكراد الذين نزحوا بسبب العمليات الحربية التي حصلت في شمال العراق عام 1991، وبالتالي فإنه لا يرسى حق التدخل الإنساني، د. دهم محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، 266.

(1) د. عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2000)، 60.

فرض مناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب هو إقرار واقع تقسيمي على العراق في صور مناطق ثلاث، كردية وسنية وشيعية، تمهد مبكراً لإنتاج مسألة كيانية في العراق تجري الإجابة عليها لاحقاً بفرضيات الملل والنحل والأعراق الاثنوغرافية الكولونيالية. كان يراد للجيب الكردي الذي رعته الولايات المتحدة طيلة ثلاثة عشر عاماً تأسيس العلاقات العراقية الداخلية على تناقض قومي (عربي - كردي) مفتعل، وكان يراد لتخصيص الشيعة من العرب بحماية جوية تأسيس تلك العلاقات على تناقض مذهبي شيعي سني يحاف لتقاليد وأعراف التعايش بين أبناء العراق الحديث. وبالإجمال هدفت استراتيجية تقسيم العراق إلى مناطق ثلاث تفجير تناقضات بُنية العراق الاجتماعية، وتوليد نزعات عصبوية تمزق نسيج وحدته الوطنية<sup>(1)</sup>، وتنتج أوضاعاً سياسية تسمح بإنتاج كيانات أو دويلات يتقرر واقعها في صورة اتحاد فيدرالي طائفي وعرقي، أو ربما في صورة انفصال عن كيان الدولة العراقية.

رغم انتفاء مبررات السياسة الأمريكية المتشددة حيال العراق بسبب انسحابه من الكويت، وخضوعه التام للقرارات الدولية المتعلقة بنزع أسلحته ذات التدمير الشامل، وقبوله بدخول لجان التفتيش الدولي عن تلك الأسلحة إلى كل الأماكن التي يشتبه بها، إلا أن الولايات المتحدة ظلت تصر على أن رفع الحصار عن العراق لن يتم إلا بشروط تخدم السياسة الأمريكية، وفي مقدمتها تنحي الرئيس صدام حسين عن الحكم، وتحسن سجل العراق في مجال حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، مثلما ذكرت ذلك وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت في آذار مارس 1997<sup>(2)</sup>، وبقيت سياسة تغذية عوامل الانقسام في المجتمع العراقي تمثل أبرز معالم السياسة الأمريكية طيلة مرحلة التسعينيات<sup>(\*)</sup>.

---

(1) د. عبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 124.

(2) د. عبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع، 129-130.

(\*) في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي في 12 حزيران/يوليو 1994، أشار رئيس اللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحة التدمير الشامل رالف أيكوس (أن العراق فعل كل ما هو مطلوب منه، الأمر الذي يسمح بتسهيل أو إنهاء الحظر الدولي المفروض عليه، بما في ذلك صادراته النفطية)، وأكد أيكوس في تقريره (إن مهمة تدمير أسلحة الدمار الشامل قد اكتملت تقريباً،



لقد تبنت الإدارة الأمريكية، منذ ذلك التاريخ، حملة سياسية واقتصادية وإعلامية لتشويه صورة الحكومة العراقية، وإظهارها بمظهر الحكومة المنتهكة لكل الأعراف والتقاليد الإنسانية لشعبها. وفي إطار تلك الحملة كانت الصحف والقنوات الفضائية الأمريكية تبث عشرات الصور يوميا عن الأكراد المشردين في الجبال وفي العراء وتحت الأمطار الغزيرة، وصور الأطفال والنساء والعجزة وهم يتسولون الطعام والشراب من سيارات الإغاثة الأمريكية والدولية. لقد كانت تلك الصور كافية لصناع القرار في البيت الأبيض للتدليل على وحشية النظام العراقي، وتجاهله لإنسانية هؤلاء الفارين من جحيم الحرب والتطهير العرقي، كما كانت كافية لتأجيج الرأي العام العالمي ضد الحكومة العراقية، وبالشكل الذي ساعد إدارة الرئيس بوش باتخاذ الكثير من الإجراءات التي أضعفت ارتباط إقليم كردستان بالعراق. ففي غضون أشهر قليلة استطاعت الولايات المتحدة إقناع الأحزاب الكردية بإنهاء التفاوض الذي بدأته عام 1991 مع الحكومة العراقية لتجديد اتفاق آذار/مارس 1970، واستجاب الحزبان الكرديان لذلك، بل إن عناصرهما حملت السلاح مجددا ضد الحكومة العراقية بهدف توليد مزيد من الضغوط العسكرية عليها، وحملها على سحب وجودها العسكري والسياسي والإداري من إقليم كردستان. ومع قيام حكومة الرئيس صدام حسين باتخاذ قرارها الخاطئ عام 1992 بسحب المؤسسات الحكومية من إقليم كردستان تنفست إدارة بوش الصعداء، حيث بات الإقليم مرتعا خصباً لنشاط المخابرات الأمريكية والإسرائيلية وكل القوى الإقليمية المستفيدة من تراجع دور العراق الإقليمي، ولهذا يمكن الجزم أن كل

---

وأن التعاون العراقي مع المفتشين الدوليين كان جيدا، وليست هناك دلائل تشير إلى أن الرئيس العراقي يحاول عرقلة عمل المفتشين، وبالتالي يكون العراق قد وفى بالتزاماته المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل، ولم يبق سوى تشغيل أجهزة المراقبة والاختبار، وأن فترة الستة أشهر تعتبر كافية، لأن العراق لم يعد قادرا على تشكيل تهديد للكويت أو غيرها بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية أو الصواريخ الباليستية. ومن المعلوم أن اللجنة أنهت أعمالها في العراق رسميا في نهاية حزيران يوليو 2007، بتأكيدا على أن ادعاءات العراق حول خلوه من أسلحة الدمار الشامل كانت صحيحة، وقد قام مجلس الأمن إثر ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2007، بإصدار قرار حل بموجبه لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، مما يثبت فشل الذرائع التي ساقتها الإدارة الأمريكية لتبرير الحرب ضد العراق) حول تصريحات ألكسيوس انظر د. عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، 60-61.

ما حصل في شمال العراق من تطورات سياسية وأمنية وعسكرية لاحقة كان صناعة أمريكية بامتياز.

ومع انسحاب المؤسسات الحكومية العراقية من الإقليم دفعت الولايات المتحدة بثقلها لمساعدة الأحزاب الكردية على إجراء انتخابات تشريعية عام 1992، تمخض عنها برلمان كردي وحكومة استطاعت بطريقة المناصفة بين الحزبين قيادة الإقليم بالرغم من تصاعد الخلافات بين زعمائ الحزبين الكرديين. ومع خلو الإقليم الكردي من مظاهر السلطة العراقية، واصلت إدارة بوش الأب إمداد الأحزاب الكردية بكل ما يعمق انفصالها عن وحدة العراق، فأرسلت عشرات الخبراء لتدريب الأجهزة الأمنية والعسكرية الكردية، وزودت الميليشيات الكردية بالأسلحة والمعدات اللازمة للدفاع عن الإقليم، ووفرت حماية دولية للإقليم عبر منع الطيران العراقي من التحليق فوق خط العرض 36<sup>(\*)</sup>، وقامت بتسهيل مرابطة قوات أمريكية وبريطانية في القواعد التركية للإشراف على عدم دخول قوات عراقية مجددا للإقليم. أما على الصعيد السياسي فقد وفرت الإدارة الأمريكية أسباب التفاهم بين الأحزاب الكردية المتصارعة على النفوذ في إقليم كردستان بهدف تعزيز الاستقرار السياسي الهش الذي حصل هناك. وقام أكثر من مسؤول أمني وسياسي وعسكري أمريكي بزيارات متكررة إلى شمال العراق، والتقوا بالقيادات الكردية وقدموا الكثير من المنح والمساعدات المالية، كما قاموا بتذليل العقبات التي تعترض اتفاق الحزبين الرئيسيين على مناصفة القيادة في الإقليم، واستضافة المؤتمرات التي تعزز من التوافق السياسي بين الفرقاء الكرد، كما حصل في مؤتمر واشنطن في أيار/مايو 1998، والذي خصص لإجراء المصالحة بين الغريمين التقليديين جلال الطالباني ومسعود البارزاني<sup>(1)</sup>.

---

(\*) (تمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن خط العرض 36 الذي أقامته الولايات المتحدة شمالي العراق لا يشمل محافظة السليمانية التي تعد معقل التركيز السكاني الكردي، مما يوضح أن فرض خط العرض 36 ليس له علاقة بالأكراد وحقوقهم الإنسانية، وإنما يتعلق بجوهر أهداف السياسة الأمريكية المتعلقة بفرض واقع انقسامي على العراق، وهو ما تبينت نتائجه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003)، حول حقيقة الخط 36 شمالا انظر

32. Traitors and Patriots, Martyrs Sheri Laizer,

(1) د. عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية والأبعاد السياسية ص 61.

في تلك المرحلة أيضا لم يتقاعس الحزبان الكرديان عن استثمار الرعاية الأمريكية المباشرة لتعزيز مظاهر الاستقلال الكردي بعد اختفاء مظاهر الدولة العراقية عن الإقليم، فقد منع التعليم باللغة العربية في المدارس الابتدائية الكردية، وأزيل العلم العراقي ورفع بدلا عنه العلم الكردي. وبدأت وسائل الإعلام التابعة للحزبين الكرديين حملة لتنمية مظاهر العداء والتعصب القومي في نفسية المواطن الكردي، عبر استحضار المآسي التي تعرض لها الأكراد في حملات الأنفال وحلجة، وإلقاء أعبائها على العرب والقومية العربية التي باتت منذ ذلك الحين قومية متعصبة وشوفينية تسعى إلى ابتلاع القوميات المضطهدة كالأكراد وغيرهم. وفي الجانب الإداري قام الحزبان الكرديان - بالرغم من الانفصال الإداري بينهما - بتكريد كل الوظائف في الإقليم، وطرد من يتكلم العربية منها، في الوقت الذي تمكنت فيه الميليشيات الكردية من السيطرة على مناطق الحدود وجباية الضرائب، وهو ما دفع بملايين الدولارات إلى خزانة الحزبين الكرديين تم توظيفها في تعزيز مظاهر الانفصال الكردي. وبعد ثلاثة عشر عاما قضاها الأكراد مستقلين عن سلطة الدولة العراقية، بات كل شيء في كردستان يوحى بالاستقلال. لقد ساهمت سنوات الانفصال الفعلي عن العراق في تكريس كل مظاهر الدولة لدى الأكراد، ولهذا حينما حل عام 2003، كان كل شيء في شمال العراق يوحى بأن الأمريكان نجحوا في خلق جيب كردي موال لسياستهم المقبلة في العراق.

### المطلب الثالث: كردستان والشرق الأوسط الجديد

مع قدوم جيش الاحتلال وزحف ترسانته العسكرية المجلجلة على مشارف بغداد، كان مروجو السياسة في البيت الأبيض يتدارسون وثيقة تم إعدادها بعناية من قبل المحافظين الجدد عام 2000، تقضي بإعطاء الأولوية للأكراد في أي خطة أمريكية لاحتلال العراق، فمن الآن فصاعدا سيشكل الأكراد رأس الرمح في التغيير المقبل في العراق، وهم بوابة المتغيرات الكبرى التي ستحصل في عموم المنطقة. ومع وصول الرئيس جورج بوش وتياره المحافظ إلى البيت الأبيض نهاية العام 2000، تم استحضار محتويات تلك الوثيقة التي قام بإعدادها الخبير الاستراتيجي بول مايكل فيسي، وقدمت إلى إدارة الرئيس جورج بوش في كانون الثاني/يناير 2001، بعنوان



الرؤية الاستراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط. تشير تلك الوثيقة في بعض فقراتها إلى أن عدم الاهتمام بمعالجة المسألة الكردية بصورة صحيحة طيلة السنوات السابقة ساهم في تكريس مظاهر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وتوصي بإعطاء إقليم كردستان العراق أولوية متزايدة في استراتيجية بوش المقبلة في الشرق الأوسط عبر تفعيل محور أذربيجان مع إقليم كردستان العراق، حيث يمتلك هذا المحور أهمية في الرؤية الأمريكية، فهو مركز الطاقة ومنطلق التغييرات الاستراتيجية المقبلة في المنطقة. فإقليم كردستان يشكل بوابة الدخول إلى العراق وإيران وحتى الخليج، ومن هذا المحور سيأتي التغيير، وتبدأ التحولات في العراق وإيران ووسط آسيا، لأن هناك ضرورة في تغيير النظم القائمة فيها واستبدالها بأنظمة ديمقراطية جديدة.

ويدعو فيبي الإدارة الأمريكية إلى جعل أذربيجان وإقليم كردستان العراق قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة ومتطورة لتحقيق مصالحها، ولا بأس من جعل الإقليم مستودعا عسكريا للأسلحة الأمريكية في المنطقة، لاسيما وأن أمريكا ستشدد من قبضتها على العراق في المرحلة المقبلة. ويطالب فيبي بطمأنة الحليف التركي حول العلاقة الأمريكية مع أكراد العراق، وأطلق على هذا المحور اسم (رأس التغيير)<sup>(1)</sup>. تقرير فيبي تطابق مع تقرير قدمته اللجنة الأمريكية للأمن القومي، ونشر كذلك أواخر العام 2000، وقدم باسم مجلس المخابرات القومي الأمريكي، وشارك في إعداده معاهد وجامعات ومراكز بحثية أمريكية مرموقة، مثل مؤسسة بروكنغز، وجامعة هارفرد، ومؤسسة كارنيجي للسلام، تناول التقرير مستقبل العالم من عام 2000 وحتى العام 2015، وتطرق إلى قضايا القوميات والإثنيات في الشرق الأوسط، متوقعا أزمات قومية في عموم المنطقة، حيث سيتجه الأكراد للمطالبة بالاستقلال وتكوين دولة مستقلة في العراق، مع تنامي النزعة الانفصالية لأكراد إيران وتركيا وسوريا واندلاع أزمة قومية كبيرة في المنطقة<sup>(2)</sup>.

---

(1) Michael M. Gunter, *The KDP-PUK conflict in northern Iraq*, middleast journal, 50, (1996): 225.

(2) صلاح بدر الدين، الكرد والولايات المتحدة الأمريكية، شبكة المعلومات الدولية [www.google.com](http://www.google.com) في 2003/5/31.

لم تتوقف الرؤية الأمريكية حيال الدولة الكردية عند هذا الحد، ففي آب/أغسطس 2005 جرى في الكونغرس الأمريكي تداول تقرير يتعلق بشكل محدد بخطة مستقبلية لقيام ما وصفه التقرير "دولة كردستان". يقول التقرير الذي أعده مركز للدراسات في واشنطن "إن أميركا يمكن أن تشجع قيام دولة مستقلة للكرد في العراق تمهيدا لقيام كردستان الكبرى"، ويمضي التقرير في سرد التحولات الإستراتيجية التي ستتحقق في المنطقة في حال تشجيع واشنطن قيام دولة كردية في العراق، منها ضمان وجود دولة حليفة للولايات المتحدة والغرب وإسرائيل. وتطوير واستثمار مشاعر الملايين من الأكراد، المتعاطفة مع الولايات المتحدة في منطقة إستراتيجية، لاسيما أن الولايات المتحدة تواجه خزينا من الكراهية المتنامية عند الشعوب العربية. ويمضي التقرير إلى أن تشكيل الدولة الكردية المقترحة التي ستوسع مستقبلا لتضم مناطق الأكراد في إيران وتركيا وسوريا، يهدف أيضا إلى إيجاد حليف إستراتيجي لدولة إسرائيل يمكن أن يشكل لها عمقا سياسيا وعسكريا واقتصاديا وسوقا رائجا لبضائعها، فالأكراد - حسب التقرير - لا يتحسسون من أي انفتاح مع إسرائيل، بفعل تاريخ قدم من العلاقات ومن الدعم السياسي والعسكري للأكراد منذ عهد الزعيم الكردي ملا مصطفى البارزاني. إلى جانب تشكيل قوة إستراتيجية عسكرية واقتصادية لها القدرة على إيجاد توازن إقليمي حقيقي مع إيران والدول العربية وأيضا مع العراق أو ما يتبقى منه في حال أفرزت الديمقراطية فيه تيارا سياسيا متطرفا. ويسهب التقرير في سرد الضرورات الإستراتيجية لقيام دولة مستقلة للأكراد في العراق، ويورد خاصة دورها في ما يسمى بمكافحة الإرهاب، لاسيما بعد أن تتوسع لتصبح كردستان الكبرى ذات الـ 40 مليون نسمة، وعلى رقعة كبيرة من الأرض قد تصل إلى نصف مليون كيلومتر مربع.

هذا التقرير الذي خرج من أحد مراكز البحوث الأميركية لا يبدو في نظر البعض واقعا بالطبع في الوقت الراهن، بسبب التخبط العسكري والسياسي الذي تواجهه الولايات المتحدة في العراق، لكن الكثير من تبريراته للدولة الكردية المقترحة تبدو منطقية ومقبولة، بل ومطلوبة بحسابات البراغماتية الأميركية، لاسيما إذا ما قورن بحجم الامتيازات السياسية والمنح الاقتصادية التي حصل عليها الأكراد

في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، وفي ظل التجاهل الأمريكي المتعمد لدور تركيا الإقليمي في العراق، ومنعها من تبني أي سياسات تضر بالرؤية الأمريكية الرامية إلى تنمية الديمقراطية الوليدة في كردستان العراق. وبما أن الإستراتيجيات الأميركية غالبا ما تبدأ من مجرد أفكار تصدر من مراكز البحوث، فلم لا يكون هذا التصور الأميركي غير الرسمي بداية لمشروع قد يأخذ بعض الوقت، لكنه ينتهي بما يبدو الآن مستحيلا؟

ولماذا لا نتخيل إذا واقعا إقليميا جديدا تكون دولة كردية كبرى إحدى ركائزه الأساسية إذا ما اقتضته مصالح القوى الكبرى، وعمل باتجاهه الكرد بشكل وأسلوب وخبرة تتجاوز خطايا وأخطاء الماضي؟<sup>(1)</sup>

هذا السيناريو المستقبلي الذي قدم من دوائر أمريكية مرموقة، لم يفقد اليوم أهميته الاستراتيجية رغم مظاهر الفشل العسكري والتخبط السياسي الذي أخذ يعتري مشروع الاحتلال الأمريكي في العراق. وإذا كان التلاعب بخيط الطائفية، وتأجيج المشاعر القومية، قد شكل جزءا من استراتيجية الفوضى التي انتهجتها إدارة بوش لإشغال العراقيين في صراعات داخلية تصدهم عن المطالبة بمجدولة الانسحاب العسكري، فإن استراتيجية تفعيل الملف الكردي، ورعاية الوضع الخاص الذي تمتع به إقليم كردستان منذ عام 1991، ظلت تمثل في الواقع العراقي الراهن استراتيجية أمريكية لا تقبل المساومة. هذا ما أكدته الرعاية التي حظي بها التحالف الكردستاني من قبل قوات الاحتلال الأمريكي منذ سقوط بغداد وحتى الوقت الحاضر، فمساحة التحالف الواسعة التي أعطتها الولايات المتحدة للأحزاب الكردية، والاستجابة لمطالبها المتعلقة بإقرار مشروع الفيدرالية، وإجراء استفتاء لضم مدينة كركوك، ودعوتها لإعادة تقسيم الثروة بين مجموعات العراق الإثنية بما يهيمش سلطة الحكومة المركزية، وحصولها على مناصب سيادية مهمة في حكومات الاحتلال الأربع، فضلا عن رعايتها المتواصلة لمظاهر القوة السياسية والعسكرية التي تمتع بها الأكراد في إقليمهم، أظهر حرصا أمريكيا على توظيف المسألة الكردية كأحد أوراق إنجاح مشروعها الفيدرالي للعراق. كما أظهر رغبة أمريكية جامحة بإمكانية تعميم التجربة الكردية على أنحاء العراق الأخرى في الجنوب والوسط

---

(1) صلاح بدر الدين، الكرد والولايات المتحدة الأمريكية.



والاستشهاد بها على نجاعة الحل الفيدرالي للعراق الجديد<sup>(1)</sup>. لم تبخل إذا إدارة الرئيس بوش بإعطاء الأحزاب الكردية كل ما تريد في العراق الجديد، طالما ظلوا مخلصين بل ومشاركين بقوة في سياسة التفكيك والنهب والتقسيم التي أرادتها الولايات المتحدة للعراق الجديد، باسم المشاركة الديمقراطية والحكم الفيدرالي.

#### المطلب الرابع: الفيدرالية ومظاهر الدعم الأمريكي

في ضوء ما تقدم، لم تعد مظاهر الرعاية الأمريكية لإقليم كردستان بحاجة إلى إثباتات، بعد أن أخذت مؤشرات القوة الكردية تتجلى في ميادين كثيرة، لعل أبرزها الجانب المالي والاقتصادي والأهم من ذلك الجانب العسكري. ففي الجانب المالي لم يعد خافيا حجم المساعدات التي قدمتها الإدارة الأمريكية للقيادات الكردية، والتي بلغت أكثر من 19 مليار دولار منذ عام 2003، حسبما ذكرت صحيفة واشنطن بوست في تقريرها الصادر في نيسان/إبريل 2007، بهدف مساعدتها على تثبيت واقعها السياسي والاقتصادي وتدريب قواتها العسكرية والأمنية في الإقليم<sup>(2)</sup>. ولم تتردد صحف أمريكية كبيرة مثل (هيرالد صن) في ذكر أن ضباطا أمنيين وعسكريين أمريكيين وإسرائيليين قاموا منذ 2003 بتدريب قوات البيشمركة الكردية على أساليب القتال في الجبال، والهبوط بالمظلات، والقتال في الأماكن الوعرة، والتدريب على أساليب حرب العصابات، بهدف تمكينها من حماية الإقليم في حالة تعرضه لهجوم من تركيا أو أي جهة يرى فيها الأكراد أنها معادية<sup>(3)</sup>.

واستعراضا لمظاهر القوة العسكرية التي بات يتمتع بها الأكراد، فقد أعلن رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، وفي أكثر من مرة أن قوات البيشمركة الكردية قد أصبحت جاهزة للدفاع عن الإقليم، بعد أن تم تزويدها بأحدث الأسلحة والمعدات الكافية، وتم دمج وتعزيز كثير من وحداتها على نحو جعلها أكثر تنظيما واستعدادا<sup>(4)</sup>.

---

(1) د. لقاء مكي، الدولة الكردية.. هل من فرصة؟ موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 2006/5/23.

(2) د. دهام محمد العزاوي، فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية، موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 2006/5/23.

(3) نقلا عن موقع العراق للجميع [www.iraq4all.com](http://www.iraq4all.com) في 2007/4/28.

(4) نقلا عن موقع [Ismaily online.com](http://Ismaily online.com) في 2008/3/17.

أما في الجانب الاقتصادي، فقد أخذت الشركات الأمريكية والإسرائيلية والغربية تعول على الطموحات الكردية في استثمار حقول النفط المكتشفة في الإقليم، بهدف كسب عقود استثمارها وتطويرها. فقد قامت حكومة الإقليم بتوقيع اتفاقات مع أكثر من 15 شركة أجنبية لاستثمار واستغلال أربعين بئراً نفطياً دون موافقة الحكومة المركزية، ولعل الأخطر من تلك الصفقات النفطية والاقتصادية هي الاجتماعات التي أدارها رئيس إقليم كردستان، مسعود البارزاني، مع ممثلي شركات استشارية أجنبية وممثلي شركة (ITSC) الأمريكية لإنشاء ثلاثة سدود للتحكم في تصريف مياه نهر دجلة إلى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، وتلك السدود هي سد بخمة على نهر الزاب الكبير وسد منداوة، وكذلك سد كومسبان المزمع إنشاؤه على فرع نهر باستوره، والذي سيبشر العمل بتنفيذه العام المقبل، بالإضافة إلى سدود أخرى من المؤمل تشييدها في الإقليم، كسد بأسرمة وسد كولوس وسد طق طق وسد خيتونة وسد باوتشاوار. ومن المعلوم أن حكومة إقليم كردستان تحكم سيطرتها الآن على إدارة أهم ثلاث سدود في العراق، هي سد دربندخان وسد دھوك وسد دوكان، الذي أشار ناطق باسم وزارة الموارد المائية في الإقليم، أن الأسلوب الحالي لتشغيل سد دوكان لا يتفق مع السياسة المركزية لتشغيل منظومة الموارد المائية وتوزيعها على حوض نهر دجلة. وهو ما يهدد مستقبلاً بشح الموارد المتدفقة إلى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق<sup>(\*)</sup>، ويطرح تساؤلات حول سبب قيام حكومة الإقليم بتنفيذ مشاريع عملاقة بهذا الحجم تتعلق باستثمار الموارد المائية والنفطية بالاتفاق مع شركات أمريكية وإسرائيلية، دون أدنى اعتبار لمصالح العراق الاقتصادية والاستراتيجية.

من المؤكد أن لتلك المشاريع الضخمة دوافع سياسية، أهمها ممارسة الأحزاب الكردية المزيد من الضغوط على أي حكومة عراقية مقبلة يمكن أن تطالب بتخفيف الصلاحيات الفيدرالية الكبيرة التي تتمتع بها حكومة الإقليم. ومساومة الحكومات المركزية بزيادة حصتها من الميزانية العامة مقابل السماح بتدفق المياه إلى مناطق

(\*) نشير هنا إلى أن السلطات الكردية المشرفة على سد دربندخان في السليمانية وهي من قوات الاتحاد الوطني الكردستاني قد قامت بتقليل تصريف المياه إلى الأراضي الزراعية في المناطق التي تسكنها قبائل عربية في كركوك بهدف توليد مزيد من الضغوط عليهم ودفعهم إلى ترك أراضيهم وتوطين قبائل كردية مكانها.

العراق الأخرى، وبشكل يجعل مفهوم المال مقابل الماء حاضرا في أي علاقة مستقبلية بين الأكراد والحكومة المركزية<sup>(1)</sup>. وبلا شك فإن هذه الضغوط الكردية ما كانت لتأتي لولا استثمار الأحزاب الكردية لنقاط الضعف التي أفرزتها العملية السياسية التي صاغت أركانها الولايات المتحدة بعد الاحتلال، وأعطت لتلك الأحزاب الأولوية في قيادتها، مستغلة التناقضات الكبيرة التي أفرزتها تلك العملية، والخلافات المتجذرة بين الكتل والأحزاب العربية (الشيعية والسنية). الأمر الذي مكن تلك الأحزاب من إحكام هيمنتها على كل مفاصل الدولة العراقية، وتفكيك مؤسساتها المدنية والعسكرية وتسخيرها لتعزيز النفوذ والقوة لإقليم كردستان على حساب المصالح العليا للعراق. ومن يدخل محافظات إقليم كردستان ويجد سياسة الإعمار والاستثمار والاستقرار السياسي والأمني مقابل العنف والقتل والتهجير الذي يحصل في المناطق العربية الوسطى والجنوبية، يدرك حجم الرعاية التي توليها الولايات المتحدة لتطوير إقليم كردستان واتخاذها أنموذجا يمكن المحاججة بتعميمه على بقية أنحاء العراق المضطربة، كما يدرك حجم الاستقلالية التي بات يتمتع بها الإقليم عن بقية محافظات وأجزاء العراق الأخرى، حتى باتت زيارة إقليم كردستان من قبل المواطنين العراقيين العاديين تناظر زيارة أي بلد آخر، إن لم تكن أصعب من حيث إجراءات الدخول والإقامة ومراجعة الدوائر الأمنية وإحضار الكفيل الكردي وغيرها من الإجراءات.

ويرسم تقرير لمراسلة صحيفة ماكلوثي الأمريكية صورة سلبية لما يحدث للعرب العراقيين الذين اضطرتهم ظروف العمل والتهجير الطائفي للاستقرار في إقليم كردستان، حيث يتلقون معاملة قاسية من قبل سلطات الإقليم. فمع كل ثلاثة أشهر يقيمها المواطن العراقي العربي في إقليم كردستان، يتوجب عليه الذهاب إلى وكالة الأمن والاستخبارات الكردية (الأسايش) في أربيل لتسليم وثائقه وتجديدها. على أن لا يذهب لوحده، وإنما برفقة كفيل كردي يضمه، وبعد سلسلة من الأسئلة وشهادة من كردي له، يمنح العربي إذا تمت الموافقة عليه بطاقة إقامة للعيش في المدينة، ويجب تجديد البطاقة كل ثلاثة أشهر. وحتى إذا أراد

---

(1) طلال بركات، المياه في أجندة القيادات الكردية بعد كركوك، شبكة العراق للجميع  
2007/9/26www.iraq4all.com



هذا الشخص الحائز على بطاقة الإقامة الكردية التنقل أو الذهاب إلى مدينة أخرى، فإن عليه أن يقدم كفيلاً كردياً بدوره منها. وبالرغم من أن أربيل جزء من العراق، هذا ما تقوله صحيفة ماكلوثي الأميركية، فإن العراقيين العرب الذين ذهبوا إلى أربيل أو إلى أماكن أخرى في كردستان، أعلموا بأنهم لا يعتبرون من التابعة العراقية، وتنقل الصحيفة عن أحد المواطنين قوله: إنهم يعاملوننا كالأجانب، وتقول صحيفة ماكلوثي، إن أكثر من 50000 من العراقيين من خارج كردستان يعيشون الآن في أربيل، وكل واحد منهم مسجل لدى الأسايش. وبحسب الصحيفة فإن هذه القواعد قد خلقت توتراً بين الأكراد والعرب، فالعراقيون العرب متدمرون من المعاملة القاسية التي يلاقونها في إقليم كردستان، وباتوا يعتبرون أنفسهم غرباء وأجانب، وقد شاهدت مراسلة الصحيفة كيف أن الجنود الأكراد كانوا يعاملونها بأدب واحترام حينما يعلمون أنها أمريكية، في حين يتم استجواب الشخص العراقي العربي بعدوانية، ويتم تفتيش سيارته وأمتعته بشكل يشابه التفتيش الذي يحصل عند دخول بلد أجنبي<sup>(1)</sup>.

الواضح أن تلك المضايقات وأساليب الاستفزاز التي يلاقها المواطن العراقي العربي وهو يذهب إلى المناطق الكردية، باتت أسلوباً معتاداً ومتعمداً تهدف الأحزاب الكردية من ورائه إلى تثبيت التمايز السياسي بين كردستان ومناطق العراق الأخرى، مع ما يتبعه ذلك التمايز من تكريس ثقافة الكراهية للوجود العربي. فالعراق وفقاً لرؤية الأحزاب الكردية، هو مجموعة من الشعوب المتمايزة ثقافياً وقومياً، مما يستوجب اتخاذ إجراءات سياسية وثقافية تعمق هذا الفهم، وتظهر الهوية العراقية بمظهر جديد مخالف لما اعتاد عليه المواطن العراقي سابقاً. وكما قلنا، فإن هذه الرؤية الكردية لا تختلف عن الرؤية التي تحاول سلطات الاحتلال الأمريكي تقديمها عن العراق، إن لم تكن تكريساً لها، لا سيما أن الأحزاب الكردية باتت تعول كثيراً على الولايات المتحدة في تثبيت مرتكزات فيدراليتها مع ما تحمله تلك الفيدرالية من استقلالية ونفس انفصالي عن الكيان العراقي الحالي.

---

(1) نقلاً عن شبكة الملف برس [www.aliraqpress.com](http://www.aliraqpress.com) في شباط/فبراير 2008.

الأحزاب الكردية بدت اليوم متفائلة بمجموعة من المرتكزات السياسية التي أثبت واقع العراق الراهن أنها لا زالت عوناً لها في تحقيق مشروعها القومي أو الفيدرالي، ولعل أهم تلك الحقائق، حسب الرؤية الكردية، هي التالي:

أولاً: استمرار بقاء القوات الأمريكية في العراق، بصيغتها المباشرة، أو عبر قواعد عسكرية، رحب الأكراد مراراً بإنشائها في العراق لحماية الديمقراطية ومكتسبات التحرير، حسب وصف الرئيس جلال الطالباني، إذ أن أي انسحاب أمريكي من العراق سيصيب المشروع الكردي بالشلل التام، ويفسح المجال لعودة الدكتاتورية والتوجه القومي الشوفيني للعراق وفق الرؤية الكردية. حينها سيصاب المشروع الكردي بالانتكاسة، وتصبح منجزاته السياسية والاقتصادية في مهب ريح التغييرات التي تعصف بها إرادات الدول الطامعة، وفي مقدمتها تركيا التي لن تصمد أمام قواتها شجاعة البيشمركة التي لا تملك إلى الآن أي مقومات حقيقية للدفاع عن الإقليم، فهي لا زالت قوات مدربة على حرب العصابات وخوض الهجمات التكتيكية، وليس لصمد الهجمات الصاروخية والجوية والبرية التركية أو الإيرانية<sup>(1)</sup>. ولهذا تظل العلاقات مع الولايات المتحدة تمثل الأولوية المطلقة لأكراد العراق، وقد أعلن أكثر من مسؤول كردي تأييده لعقد اتفاقيات أمنية طويلة الأمد تدم بقاء القوات الأمريكية في العراق. بل إن بعضهم أعلن عن استعداد حكومة الإقليم لاستضافة قواعد عسكرية أمريكية لحماية تجربة إقليم كردستان من الفشل، وحماية الشعب الكردي من تكرار مآسي الماضي، فضلاً عن توثيق العلاقات الكردية الأمريكية<sup>(2)</sup>.

ثانياً: محاولة توظيف الوجود العسكري الأمريكي لإضعاف الموقف التركي المتشدد حيال تصاعد نفوذ أكراد العراق، فمن الواضح أن الولايات المتحدة تعاملت مع تركيا بطريقة متعالية منذ عام 2003، بسبب رفض الأخيرة المشاركة في الحرب ضد العراق، وهو ما ساهم في رفع حظوظ أكراد العراق ليكونوا خنجراً تستخدمه الولايات المتحدة في أي وقت تشاء لمعاينة الحليف الاستراتيجي في

(1) توفيق المدني، لماذا يخشى الأكراد انسحاب الاحتلال؟ شبكة العراق للجميع [www.iraq4all.com](http://www.iraq4all.com) 2007/2/25.

(2) انظر تصريح قباد الطالباني، رئيس ممثلة إقليم كردستان في الولايات المتحدة، وهو نجل الرئيس الحالي جلال الطالباني في الزمان، 22 يونيو/حزيران 2007.

خاصته الجنوبية. لقد ساعد الصدود الأمريكي حيال تركيا في أن يكون أكراد العراق طرفاً فاعلاً في معادلة الصراع الدائر بين الحكومة التركية ومرتدي حزب العمال الكردستاني، الذي يتخذ من شمال العراق قواعد له للهجوم على معازل الجيش التركي. فبسبب الدعم والإسناد الذي قدمته الأحزاب الكردية العراقية، أصبحت هجمات الحزب مؤثرة وفاعلة في تهديد الأمن التركي. وقد عكست تهديدات مسعود البارزاني في نيسان/إبريل 2007، بالتدخل المباشر لدعم مرتدي حزب العمال عوامل القوة التي بات يتمتع بها أكراد العراق في ظل الرعاية الأمريكية، في وقت أثارت فيه تلك التهديدات هواجس الحكومة التركية من مخاطر استمرار تلك الرعاية على أمنها القومي وعلى مستقبل علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، حيث باتت تلك الرعاية تحمل أكثر من معنى للحكومة التركية، أهمها محاولة إبعاد تركيا عن تطورات الملف الكردي في العراق، حيث تحرص إدارة الرئيس بوش على ضمان تمتع الأكراد بكل مميزات مرحلة ما بعد الاحتلال في الفيدرالية، وتقاسم الثروة وضم كركوك وغيرها، بهدف تأكيد ولائهم للعملية السياسية المتعثرة في بغداد. إضافة لضمان ابتعاد دول الجوار، ومنها تركيا، عن الانغماس بتفجير الوضع في العراق وزيادة الورطة الأميركية هناك. فمن الواضح أن تركيا مصالح أساسية وكبيرة في العراق، منها مستقبل مدينة كركوك، ووضع التركمان في العراق، ومستقبل الفيدرالية الكردية. ولا زالت الإدارة الأميركية، حسب الرؤية التركية، تتجاهل تلك المصالح وتعامل بطريقة متعالية وتأثيرة، تستحضر من خلالها الإحجام التركي عن المشاركة في حرب احتلال العراق عام 2003<sup>(1)</sup>. ومع أن مظاهر الاحتماء الكردي بالوجود الأمريكي قد تزعزعت بعد عودة الدفء للعلاقات التركية الأميركية، وقيام تركيا بتنسيق الموقف مع الولايات المتحدة، والحصول على معلومات استخبارية وعسكرية لضرب قواعد حزب العمال الكردستاني المتحصنين في جبال قنديل العراقية، مثلما حصل في هجوم آذار/مارس 2008، إضافة إلى قيام مسؤولين أمريكيين بتوجيه انتقادات للقيادات الكردية لتساهلها مع هجمات حزب العمال الكردستاني ضد قواعد الجيش

---

(1) د. دهم محمد العزاوي، تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني، موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 20/6/2007.



التركي، إلا أن المؤكد أن التزام الولايات المتحدة بحماية تجربة إقليم كردستان الفيدرالية سيبقى رهانا أمريكيا لا يقبل المساومة، وهو ما دلت عليه زيارة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني لإقليم كردستان في منتصف آذار/مارس 2008، ولقاؤه رئيس الإقليم مسعود البرازاني، وتأكيداته في ذلك اللقاء على عمق العلاقات الأمريكية الكردية، مما يؤكد أن إنجاح تجربة الفيدرالية الكردية في العراق هو ضرورة سياسية تحرص الولايات المتحدة على إنجاحها بل والدفاع عنها ضد أي تهديدات تواجهها.

ثالثا: الحصول على مدينة كركوك، حيث تعول الأحزاب الكردية على توظيف التحالف مع الولايات المتحدة لتوليد المزيد من الضغوط على الأطراف العراقية الأخرى، وفرض سياسة الأمر الواقع عبر إجراء استفتاء سكاني يضم المدينة لاحقا إلى إقليم كردستان، واستثمار مواردها النفطية الكبيرة لدعم مشروع الفيدرالية، وتحظى الهيمنة الكردية على مدينة كركوك بتأييد أمريكي وإسرائيلي واضح، حيث تشير تقارير صحفية إلى أن سيطرة الأحزاب الكردية على القرار السياسي والأمني والعسكري لمدينة كركوك عبر مجلس محافظة كركوك وأجهزتها الأمنية والعسكرية سيتيح للولايات المتحدة إمكانية اتخاذ المدينة قاعدة تحريض ضد أكراد سوريا وإيران، بهدف خلق الفوضى والتمرد في تلك المناطق، وتوليد مزيد من الضغوط على سوريا وتلبن مواقفها من الاحتلال الأمريكي للعراق، ودفع إيران للتخلي عن برنامجها النووي ووقف دعم الميليشيات الشيعية الموالية لها في العراق. كما أن السيطرة الكردية على موارد المدينة النفطية سيتيح للأحزاب الكردية فرصة توقيع مزيد من عقود الاستثمار مع الشركات الأمريكية، والضغط على تركيا اقتصاديا وسياسيا عبر التهديد بقطع إمدادات النفط العراقي عن الموانئ التركية، وتعطيل العمل به، وتوجيه الأنظار إلى تشغيل خط كركوك حيفا بهدف تلبن الموقف التركي المتشدد من هيمنة الأحزاب الكردية على مدينة كركوك. وفي إطار سياسة خلق الفوضى والاحتراب الأهلي بين العراقيين، تغاضت الولايات المتحدة عن سياسة التطهير العرقي التي قامت بها ميليشيات الأحزاب الكردية لترحيل عشرات آلاف العوائل العربية والتركمانية من المدينة، وهو ما أثر في طبيعة المدينة وتركيبها السكانية، ويعتبر الأكراد أن ضم مدينة كركوك سيشكل نقطة

فاصلة في تحقيق مشروعهم القومي في الفيدرالية أو الانفصال، لاسيما وأن الفرصة باتت مواتية لهم لاستكمال السيطرة على المدينة، في ظل انشغال الأطراف العربية في صراعاتها السياسية وضعف الحكومة المركزية عن تبني أي قرار يحفظ للمدينة خصوصيتها العراقية.

رابعاً: التعويل على إحداث المزيد من الفتنة والحرب الطائفية بين السنة والشيعة بهدف تشتيت الموقف العربي في العراق، فتركيز السياسيين الكرد على مفردات التمايز بين العرب السنة والعرب الشيعة، يراد له إحداث فرقة سياسية تدم أمد الانقسام في الشارع العربي، إذ أن قيام حرب أهلية بين السنة والشيعة، واستمرار الاصطفافات الطائفية بينهما، يتيح للأحزاب الكردية الانفراد بتشكيل العملية السياسية باعتبارها الطرف الأقوى الذي لم تمزقه الخلافات السياسية. وقد أكد أكثر من مسؤول كردي أن استمرار الصراع الطائفي بين السنة والشيعة سيعقد المشهد العراقي، ويدفع إلى مزيد من الانفلات والفوضى، ويضيع فرصة إقرار نموذج ديمقراطي للعراق، الأمر الذي لن يمكن الأكراد من الاستمرار في هكذا واقع، مما سيضطرهم للانفصال وتكوين دولتهم المستقلة والمستقرة. وقد أكد مسعود بارزاني ولأكثر من مرة أن قيام حرب أهلية بين السنة والشيعة سيدفع الأكراد لإعلان استقلالهم، وهو ما يثبت أن إشعال الحرب الأهلية وإبقاء واقع الاحتقان والخلاف بين عرب العراق هو مصلحة كردية.

وقد دلت أعمال عنف كثيرة شهدتها الساحة العراقية على أصابع كردية في تأجيجها، إما لتصفية حسابات سياسية مع أطراف معادية لها في الساحة العراقية، أو لإبقاء حالات التوتر قائمة في المشهد العراقي، ولم تخل أحداث العنف التي تشهدها مدن العراق الشمالية مثل كركوك وديالى والموصل من الإشارة إلى دور الميشيات الكردية في تأجيجها لمصالح تخدم خطط الأحزاب الكردية في تلك المدن.

إن غياب أفق سياسي لعراق ديمقراطي موحد في الذهنية الكردية جعل الأبواب مشرعة أمام القيادات الكردية لتبني جميع الخيارات التي تتيح لها الاحتفاظ بمكاسبها القومية، ولا شك أن التعويل الكردي على التحالف مع الولايات المتحدة قد أكسب الأكراد قوة وثباتاً في الساحة العراقية، ولكنه بكل تأكيد لم يعطهم أفقا جيدا لقراءة أحداث التاريخ أو استذكارها على أقل تقدير، فوضع البيض الكردي

في السلة الأمريكية قد جر على الأكراد مساوئ تاريخية كثيرة، وسيجر عليهم مساوئ أكبر، أوضحها على الإطلاق أن الولايات المتحدة لا زالت غير مقتنعة، أو ربما مترددة، بشأن قيام دولة كردية مستقلة عن العراق، يمكن أن تؤجج أبعاد الصراع الإقليمي، وتفتح الأبواب أمام حروب مستقبلية تستنزف قدرة الولايات المتحدة ورؤيتها لعراق فيدرالي مؤدلج وفق الرؤية الأمريكية. لقد أنفقت الولايات المتحدة مئات المليارات، وجندت مئات آلاف الجنود لاحتلال العراق وإعادة صياغة وضعه السياسي والاقتصادي بما يؤمن لمشروعها الإقليمي والعالمي النجاح والثبات، وهي لن تسمح للأحزاب الكردية بتجاوز المسارات المرسومة لها في لعبة الفوضى والاحتلال الجارية للعراق. ولهذا فإن من المرجح سياسيا أن تستمر الرعاية الأمريكية للمكاسب الكردية في الفيدرالية، وإعطاء الأكراد صلاحيات أوسع لإدارة إقليمهم، بشكل يعبر عن خصوصيتهم القومية، دون السماح بتطوير تلك المكاسب إلى أمداء أبعد. إن تلك الرؤية الأمريكية ستبقي بعض مفاتيح حل المسألة الكردية في يد الإدارة الأمريكية لإغراء الأكراد وتهديد العرب في آن واحد، وفق أسلوب العصا والجزرة الذي تتبعه الولايات المتحدة مع حلفائها وأعدائها. فالمسألة الكردية ستبقى دون حل نهائي يرضي طموحات الأكراد القومية في دولة مستقلة، وبالتالي ستبقى ورقة ضغط لمقايضة أي حكومة عراقية مقبلة قد تمنح نحو مطالب وطنية تضر بالمشروع الأمريكي في العراق. كما أنها ستكون وسيلة مهمة لتهديد دول الجوار، لاسيما تلك التي رفضت التماهي مع مشروع الاحتلال الأمريكي للعراق كتركيا، أو تلك التي تقاوم ذلك المشروع مثل سوريا وإيران، فأبيد أمريكي لمطالب أكراد العراق سيخلق بالقطع تهديدا لاستقرار تلك الدول التي أخذت مطالب الأكراد فيها بالنمو يوما بعد آخر.



### الموقف الإقليمي من الفيدرالية

لم ينج الأكراد من لعبة التوظيف الإقليمي لخلق الاضطراب وعدم الاستقرار في هذه الدولة أو تلك من الدول التي تقاسمت هموم المسألة الكردية، إذ سعت دول الإقليم (تركيا، إيران، سوريا، العراق) إلى استخدام الورقة الكردية للمساومة والضغط المتبادل كلما ساءت العلاقات المشتركة بينهم. ويبدو، من المفارقات، أن المسألة الكردية كانت من أكثر القضايا توحيدا لجهود الدول الإقليمية المتجاورة، إذ شكل هدف منع الأكراد من الانفصال أو الحصول على الحكم الذاتي وإثارة التوتر على الحدود المشتركة القاسم الذي وحد جهود تلك الدول منذ استقلالها إلى اليوم، رغم أن ذلك لم يمنع التوظيف المنفرد للمسألة الكردية لتحقيق مصالح آنية لهذه الدولة أو تلك من الدول التي شغلتها خلافاتها الحدودية، وتناقضاتها الأيدلوجية، وارتباطاتها الخارجية من إيجاد حل إقليمي، يمنع التوظيف المتبادل للمسألة الكردية، ويحلها بشكل إنساني وعادل يوقف تداعياتها على الأمن الوطني لتلك الدول. وقد أخذت الهواجس الإقليمية حيال المسألة الكردية تتصاعد بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/أبريل 2003، فما حظي به الأكراد من رعاية أمريكية مكنتهم من إبراز هويتهم القومية وحضورهم السياسي في المشهد العراقي الجديد، أثار حفيظة دول الجوار، وخصوصا تركيا، وصعد من ردود أفعالها حيال إمكانية انتقال عدوى التجربة الكردية إلى أقاليمها المضطربة، لذا شكل الموقف من تطلعات أكراد العراق هاجسا أمنيا وسياسيا، أقلق دول الجوار وحفزها للتعاطي مع أي توجه يكبح جماح أكراد العراق ويحول دون تصاعد مطالبهم القومية.

### المبحث الأول: تركيا وهواجس الدولة الكردية

شاركت تركيا العراق سلبيات المسألة الكردية منذ تأسيسها مطلع العشرينات من القرن المنصرم إلى يومنا هذا، وقد ساهمت المخاطر التي ولدتها تلك المسألة في

تلاقى سياسات الدولتين لاحتواء الآثار السلبية على أمنهما الوطني، حيث شهد تاريخ الدولتين تعاوناً في مراحل كثيرة، لعل أهمها عام 1937، حينما وقع الطرفان ميثاق سعد أباد الذي يكافح عمليات الأكراد المسلحة على جانبي الحدود المشتركة للدولتين، كذلك عام 1955، حينما دخلت الدولتان في حلف بغداد، فضلاً عن الاتفاق الشهير عام 1984، والذي سمح لقوات البلدين بالدخول إلى عمق الأراضي المشتركة لمكافحة العمليات المسلحة للأكراد<sup>(1)</sup>.

ورغم التحفظات التي أبدتها تركيا حيال منح العراق أكراده حكماً ذاتياً يعترف بخصوصيتهم القومية، إلا أن العلاقات بين الطرفين استمرت نظراً لحجم العلاقات الاقتصادية والسياسية التي ربطت الجانبين، والتفهم التركي لطبيعة الظروف التي دفعت العراق إلى إصدار بيان الحكم الذاتي عام 1970، إلا أن نقطة الافتراق بينهما قد بدأت مع الحرب الأمريكية على العراق عام 1991، حيث ظهرت بعد انتهاء الحرب معالم سياسة تركية تقوم على ضرورة ملء الفراغ الأمني والعسكري الذي حصل في شمال العراق جراء انسحاب القوات العراقية من هناك، وتلافي تأثيره على أمن تركيا القومي في المناطق الكردية المضطربة في جنوبها الشرقي<sup>(2)</sup>. بالتأكيد كان التعاطي التركي مع السياسة الأمريكية في العراق بعد انتهاء العمليات العسكرية في آذار/مارس 1991، يعكس رغبة تركية في لعب دور مؤثر في الترتيبات الأمنية والسياسية التي أعدها الولايات المتحدة للمنطقة بعد تدمير قدرات العراق وتراجع دوره الإقليمي. وقد عكس في حينه قلقاً تركيا من انعكاس التطورات الخطيرة التي حصلت في شمال العراق على أمنها القومي<sup>(3)</sup>، فطيلة ثلاثة عشر عاماً من الانفصال الحقيقي عن العراق بعد عام 1991، تمكن الأكراد من تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية، عبر مظاهر مختلفة: من حكومة، وبرلمان، ومليشيات عسكرية، وعلم خاص، وميزانية مستقلة، أظهرت مخاوف حقيقية للحكومات التركية من تأثير تلك التطورات على وضعها

(1) د. أحمد نوري النعيمي، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار العربي، دراسات دولية، السنة السابعة، العدد 20، 2003، 16.

(2) د. وصال العزاوي، المتغير الكردي في علاقات تركيا بدول الجوار الجغرافي، دراسات الشرق الأوسط، العدد 10، 1998، 312.

(3) M.B.Aykan, *Turkeys Policy in Northern Iraq, 1991 1995, Middle Eastern Studies*, 32, (1996): 343.

الكردي المضطرب، حيث يخوض الجيش التركي منذ 1984 حربا شرسة ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني، كلفت الميزانية التركية ما يقرب من 8 مليار دولار سنويا، فضلا عن الآلاف من الخسائر البشرية.

ورغم أن الحكومة التركية تمكنت من القضاء على تمرد حزب العمال الكردستاني، واعتقال زعيمه عبد الله أوجلان في شباط/فبراير 1999، إلا أن هذا الحزب ظل يحتفظ بقواعد للتمركز والتدريب في شمال العراق ومهاجمة الجيش التركي. ولهذا شكل التخوف التركي من استمرار الفراغ الأمني والسياسي في شمال العراق، دافع أنقرة لتبني استراتيجية متعددة الأبعاد، يتركز شطرها الأول على الاستمرار في مهاجمة قواعد الحزب في شمال العراق، وإقامة شريط حدودي عازل مع العراق يمنع تسلل مقاتلي الحزب إلى الأراضي التركية<sup>(1)</sup>، في حين يركز شطرها الثاني على فتح قنوات اتصال للحوار والتنسيق مع الأحزاب الكردية العراقية، واستمالتها بل والتحالف معها أحيانا لتنفيذ مهمة محاصرة وإنهاء وجود مقاتلي حزب العمال في شمال العراق، ولم تخف تركيا خوفها من أن بقاء المنطقة تحت هيمنة الأحزاب الكردية سيجعلها قنبلة قابلة للانفجار. أما البعد الثالث للاستراتيجية التركية فقد ركز على استمرار التعاون مع قوات التحالف الأمريكي البريطاني الفرنسي لحماية ما سمي حينها بالمناطق الكردية الآمنة في شمال العراق من الحكومة العراقية، وهي العملية التي عرفت بتوفير الراحة Provide Comfort.

لم يكن أمام تركيا طيلة الثلاثة عشر سنة قبيل الاحتلال الأمريكي للعراق من خيار سوى المحافظة على تلك الثوابت، وعلى نحو يمنع انعكاس تداعيات الوضع المضطرب في شمال العراق على أمنها القومي، إذ إن تطور الأحداث في شمال العراق باتجاه ظهور دولة كردية تعيد تقسيم العراق، وتسمح بهيمنة كردية على مدينة كركوك الغنية بالنفط وعلى التركمان فيها، سيخلط الأوراق التركية ويضعف جهودها في الحفاظ على العراق موحدًا<sup>(2)</sup>.

(1) د. دهم محمد العزاوي، المسألة الكردية في العلاقات العراقية التركية وأثرها في الأمن القومي العربي، شؤون عربية، العدد 120، 2004، 200.

(2) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 408.



ولهذا كان التخوف التركي من تفكيك العراق، وقيام واقع انفصالي كردي في شمال العراق في مقدمة أسباب الاندفاع الفاتر للحكومة التركية للتعاطي مع الدعوات الأمريكية للمشاركة في احتلال العراق وإسقاط نظامه السياسي عام 2003، لا سيما وأن الولايات المتحدة لم تقدم ضمانات كافية للحكومة التركية بشأن مستقبل الأكراد في العراق، فضلاً عن أن المعارضة القوية التي أبدتها الشارع التركي حيال المشاركة في الحرب قد شكلت مانعاً أمام إحجام الحكومة التركية للتعاطي معها<sup>(1)</sup>.

على أية حال، فتح رفض تركيا، في آذار/مارس 2003، نشر قوات أمريكية على أراضيها لمهاجمة العراق من ثغوره الشمالية الباب أمام تداعيات مؤثرة على السياسة التركية، سواء على صعيد ثوابتها في العراق أو على مستوى علاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة<sup>(2)</sup>، فقد دفع احتلال العراق إلى ظهور الأكراد على مسرح الأحداث السياسية، فأصبحوا جزءاً مهماً في تشكيل المعادلة العراقية، وانتعشت مطالبهم بالفيدرالية وضم مدينة كركوك، واحتفظوا بمليشياتهم المسلحة، وحصلوا على كثير من الوزارات السيادية في الحكومات العراقية التي شكلها الاحتلال. ولم تعبأ الولايات المتحدة لسياساتهم الاستحواذية ولممارساتهم في تغيير الطابع الديمغرافي لمدينة كركوك، وطرد الآلاف من سكانها العرب والتركمان، وأخذت الولايات المتحدة تتجاهل الدعوات التركية بخصوص احتمال انتقال عدوى التغيير إلى أراضيها الكردية، ولا سيما أن شمال العراق ظل يحتضن أكثر من 5000 مقاتل لحزب العمال الكردستاني، بقيت الإدارة الأمريكية تماطل في تحجيم دورهم أو طردهم.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد استُبعدت الشركات التركية عن عقود إعادة إعمار العراق التي أبرمتها سلطات الاحتلال مع الشركات الأجنبية، وتعثر خط نقل النفط العراقي التركي عن الضخ بعد تفجيرات متتالية تعرض لها. وتحوم شكوك حول دور أمريكي مؤثر في هذا الجانب بالتعاون مع إسرائيل والفصائل

(1) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركية، ص 416.

(2) د. سعدي كريم ود. محمد اغنية، احتلال العراق وتوجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد، دراسات، العدد 14، السنة الرابعة، 2004، 21.

الكردية، بهدف إحياء خط أنبوب كركوك حيفا، ومعاقبة تركيا، وتوليد مزيد من الضغوط الاقتصادية عليها. لقد وجدت تركيا نفسها في المحصلة خاسرة من حرب لم تشارك فيها، وزادت قناعتها بأنها أخرجت عنوة من المعادلة الإقليمية بصورة شبه كاملة وعلى الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية<sup>(1)</sup>، فالحكومة الأمريكية قد بنت حاجزا حول العراق منعت الحصان التركي من تجاوزه دون موافقتها. أما الحكومات العراقية التي أنشأتها الإدارة الأمريكية، فقد باتت ذات توجهات متعارضة مع سياسات تركيا القديمة حيال العراق، إذ أن الغلبة فيها للأكراد، الخصم التقليدي لتركيا، والشيعية الذين يمثلون الامتداد المذهبي لإيران الصفوية. لقد دفع الخروج التركي من المعادلة العراقية بالحكومة التركية إلى محاولة إعادة تقييم سياساتها السابقة، ورأب الصدع الذي خلفته معارضتها للمشاركة في حرب العراق على العلاقات التركية الأمريكية<sup>(\*)</sup>، فلعبة المصالح لم تلغ إدراك الطرفين لإبقاء خيط التواصل بينهما ممتدا، ولا سيما مع المأزق الكبير الذي أخذت تواجهه الولايات المتحدة بعد أشهر من احتلالها للعراق، إثر تصاعد أعمال المقاومة المسلحة وازدياد أعداد القتلى والجرحى في صفوف القوات الأمريكية، حيث دفع ذلك بالإدارة الأمريكية والحكومة التركية إلى التقارب ثانية بهدف توحيد المواقف. وقد شكلت زيارة وزير الخارجية التركي عبد الله غول لواشنطن في تموز/يوليو 2003 أول محاولة لكسر الجليد بين الطرفين، في تلك الزيارة طلب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول من نظيره التركي السماح بتقديم مساعدات عسكرية لوجستية للقوات

---

(1) نزار أغري، الأكراد والفيدرالية في العراق، الحياة، 22 كانون الثاني/ديسمبر 2004.  
(\*) إن افتراق السياستين التركية والأمريكية في الشأن العراقي لم يخفف أو يلغي تلاقي مصالح الطرفين في أكثر من قضية، فبالنسبة لتركيا ظلت الحاجة قائمة للدعم الأمريكي في القضية القبرصية والخلافات مع اليونان وأرمينيا وفي تسهيل الدخول إلى الاتحاد الأوروبي ومواجهة النشاطات الأصولية المهددة للنظام العلماني.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فتركز الحاجة إلى تركيا لترسيخ النفوذ الأمريكي في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان، فضلا عن أن وجود نظام علماني (ديمقراطي) في بلد مسلم وسيطرة حزب إسلامي معتدل مثل حزب العدالة والتنمية، يمثل أنموذجا تقدمه الولايات المتحدة في مرحلة طرحها لشعارات نشر الديمقراطية والحرية في العالمين العربي والإسلامي، كما باتت تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي أكثر من ضرورة في مرحلة بسط الهيمنة الأمريكية على العالم وعلى منطقة الشرق الأوسط. أنظر محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، 420.

الأمريكية في العراق بهدف مساعدتها في حفظ الأمن المنفلت في العراق، مقابل  
الستعهد بتقديم قروض لتركيا تصل إلى 8.5 مليار دولار، وزيادة التنسيق معها  
لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق<sup>(1)</sup>. كانت تلك  
الصفقة بمثابة نجاح للطرفين، ظهرت ثمارها لاحقا بموافقة تركيا في شباط/فبراير  
2005، لتقديم تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية وإقامة مراكز للنقل في قاعدة  
أنجريك التركية، بعدها أخذت الزيارات المتبادلة للمسؤولين الأتراك والأمريكان،  
ولاسيما زيارة الرئيس بوش ووزيرة خارجيته كونداليسا رايس في منتصف عام  
2006، توحى باحتمالية عودة التعويل الأمريكي على تركيا للعب دور في حل  
معضلتها المتصاعدة في العراق، جراء تصاعد أعمال المقاومة ضد القوات الأمريكية  
من خلال استثمار علاقاتها المتميزة ببعض الأطراف السنية المتنفذة<sup>(2)</sup>. في تلك  
الزيارة حاول الرئيس الأمريكي طمأنة الشريك التركي من خلال رفضه فكرة  
تقسيم العراق، مشددا على أن تركيا شريك فاعل للولايات المتحدة في المنطقة،  
تلك التطمينات أكدها بوش ثانية في لقاء مع قناة فوكس نيوز في تشرين  
الأول/أكتوبر 2006، جدد فيها رفضه أيضا تقسيم العراق مخافة تأثير أكراد العراق  
على تركيا، كانت تلك التصريحات مطمئنة بلا شك لتركيا، ولتحالفها  
الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، بالرغم من أن البعض شكك في أهمية تلك  
التصريحات على اعتبار أنها جاءت على خلفية الإنخفاق العسكري والأمني الذي  
تواجهه القوات الأمريكية، ورغبة إدارة بوش في إشراك دول الجوار في حل الأزمة  
العراقية، ولم يأت بناء على اعتراف أمريكي بحقيقة الثقل التركي في المنطقة<sup>(3)</sup>.  
عموما كان من مؤشرات التلاقي الأمريكي التركي أن برزت جملة معطيات  
سياسية، أهمها اعتراف الحكومة التركية بالحكومات الأربع التي شكلها الاحتلال  
الأمريكي في العراق، وإقرارها بالدستور العراقي على ما فيه من اعترافات صريحة  
بفيدرالية الأكراد، وبإجراء استفتاء في كركوك وفقا للمادة (140)، وتجاهله لدور  
التركمان في الواقع العراقي الجديد، إضافة لاستقبال المسؤولين العراقيين بجميع

(1) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، ص 420.

(2) السفير، 10 فبراير-شباط 2005.

(3) محمد نور الدين، أي سياسة تركية تجاه العراق، الشرق، 12 آذار/مارس 2006.



مستوياتهم، وعقد اتفاقيات أمنية واقتصادية معهم، وتنسيق المواقف حيال قضايا تشغل اهتمام الأتراك، وفي مقدمتها تصاعد نشاطات حزب العمال الكردستاني وإخلاء مواقعه من كردستان العراق<sup>(1)</sup>.

أثر الاقتراب التركي من المشهد العراقي كذلك عن اعتراف الحكومة التركية بواقع إقليم كردستان، وبواقع التحالف الأمريكي الكردي كمتغير مهم ومؤثر في تفاعلات الشرق الأوسط وآسيا ومستقبلياً، فضلاً عن الاعتراف بالدور الذي بدأت تلعبه حكومة كردستان في تفاعلات المنطقة، وهو ما يمكنها من لعب دور في حل مشكلة مقاتلي حزب العمال، وبتسوية قضية كركوك وفق أسس عادلة تضمن حقوق التركمان فيها. ولأول مرة يعترف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن استعداداته للقاء مسعود بارزاني إن كان ذلك سيساعد على حل مشكلة حزب العمال الكردستاني<sup>(2)</sup>. خلال تلك التطورات، سمحت الولايات المتحدة، ولأول مرة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، للقوات التركية بدخول الأراضي العراقية في شباط/فبراير 2008، لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وتخريب معسكراته، وقتل كثير من عناصره، وقدم الجيش الأمريكي معلومات استخباراتية مهمة للجيش التركي عن مواقع المتمردين الأكراد، وفتحت سلطات الاحتلال الأمريكي المجال الجوي في شمال العراق أمام سلاح الجو التركي لتنفيذ غاراته، وذلك بمقتضى الضوء الأخضر الذي منحه واشنطن لتركيا بعد لقاء رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الأمريكي في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

بالقطع لم يكن الهجوم التركي في شمال العراق يستهدف مواقع حزب العمال فحسب، فقد أرادت أنقرة تحقيق أهداف أخرى غير معلنة، لعل أبرزها سياسياً إثارة المشاكل والأزمات لحكومة إقليم كردستان العراق، وتخريب تجربتها السياسية، وإضعاف قدرات حكومة مسعود البارزاني في السيطرة على شمال العراق، وبما يساعد على إسقاط مشروعها لضم كركوك إلى الإقليم فضلاً عن

(1) نقلاً عن خورشيد دلي، كيف ستصرف تركيا إزاء العراق الجديد، البيان 19 شباط/فبراير 2005.

(2) د. دهمام محمد العزاوي، تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني، موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 20/6/2007.

رسالة أخرى لأكراد العراق فحواها أن العلاقات التركية الأمريكية قد عادت إلى سابق عهدها، وأن اهتمام إدارة بوش بتطوير تجربة إقليم كردستان لن تكون على حساب علاقاتها المتينة مع تركيا. بالقطع لم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن التقاط إشارات الاجتياح التركي، فرغم تأييد واشنطن للعمليات العسكرية التركية، وتقديمها معلومات استخبارية للجيش التركي، بل وانتقادها أيضا لأداء أكراد العراق وتساهلهم مع نشاطات حزب العمال الكردستاني، إلا أن الولايات المتحدة أظهرت للحكومة التركية أنها غير موافقة على خططها العسكرية لتهديد الاستقرار في كردستان العراق وتقويض الجهود الأمريكية لبناء تجربة ديمقراطية في عموم العراق وفي كردستان بوجه خاص، ولذلك جاء الرد الأمريكي سريعا على لسان الرئيس بوش بضرورة سحب تركيا قواتها مباشرة من شمال العراق.

لم يكن التحذير الأمريكي لأنقرة يحمل لغة تهديد فحسب، بل اشتمل كذلك على رسالة سياسية أرادت واشنطن إيصالها إلى أنقرة، مفادها عدم المساس بتجربة إقليم كردستان، فأى حل عسكري تركي لن يكون على حساب أكراد العراق. رسالة ربما يكون وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس قد نجح في إيصالها إلى المسؤولين الأتراك في أواخر آذار/مارس 2008، واشتملت كذلك على دعوة للحكومة التركية بضرورة تبني استراتيجية شاملة لتسوية الأزمة الكردية بشكل نهائي، عبر مبادرات سياسية واقتصادية، مؤكدا أن اجتياح شمال العراق عسكريا ليس كافيا لإنهاء المشكلة مع متمردي حزب العمال، وإنما على تركيا أن تتعامل مع الأسباب والعوامل التي تدفع أكرادها للتعاطف مع حزب العمال<sup>(1)</sup>. من المؤكد أن تلك الرسالة حملت مضامين قوية للحكومة التركية من أن التعاون الأمريكي معها سيبقى محصورا في نطاق تضيق الخناق على نشاطات حزب العمال، ولن يطل استراتيجيتها الولايات المتحدة وتعهداتها الأمنية بحماية إقليم كردستان ورعاية وضعه السياسي والاقتصادي الخاص. وهنا نذكر مرة أخرى بالتوصيات التي قدمتها ورقة بول مايكل فيبي حول ضرورة طمأنة الولايات المتحدة للحليف التركي، فها هي الولايات المتحدة تتعهد لتركيا بمكافحة إرهاب حزب العمال الكردستاني، وضرب قواعده في إقليم كردستان، وتخفيف منابع الدعم العسكري والمالي له، وتبادل

---

(1) الخليج 3 آذار/مارس 2008.

المعلومات الاستخبارية مع تركيا لملاحقة عناصره، إلا أنها بالقطع لن تعطي لتركيا أي تعهدات بإنهاء تجربة إقليم كردستان الفيدرالية في شمال العراق، فقد باتت تلك التجربة من المحرمات الأمريكية التي يصعب على تركيا تجاوزها أو المطالبة بإلغائها أو إضعافها. صحيح أن الولايات المتحدة تنظر إلى تركيا كحليف استراتيجي مهم في المنطقة، وصحيح كذلك أن الصراع الأمريكي الإيراني المشتعل على أرض العراق أعاد أهمية التحالف التركي الأمريكي لمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في العراق، وتوفير غطاء تركي لأي ضربة أمريكية محتملة ضد إيران، إلا أنه يبقى لخصوصية التجربة الكردية في العراق وحرص الولايات المتحدة على إنجاحها، أثر في منع دول الجوار، بما فيها تركيا، من تخريبها أو إلغائها وهو ما أثبتته السنوات الماضية. لقد باتت هناك خطوط حمراء لم يعد بإمكان تركيا تجاوزها، وهذا الواقع قد يصيب تركيا بالإحباط ثانية من السياسة الأمريكية المتبعة حيال أكراد العراق، ولكن من المفيد للحكومة التركية أن تبحث عن وسائل جديدة لتطوير تعاملها مع هذا الواقع الجديد قبل فوات الأوان.

### المبحث الثاني: إيران بين تطلعات الشيعة وفيدرالية الأكراد

اتسمت العلاقات العراقية بتاريخ طويل من التعقيد والعداء، ولعل المسألة الكردية كانت في جزء كبير منها إحدى أسباب ذلك التعقيد، لاسيما في العهود الجمهورية التي شكل التباين السياسي والأيدولوجي أحد أبرز معالم التقاطع مع نظام الشاه في إيران، ولذلك فإن مراجعة علاقات الدولتين في العهد الملكي لا يظهر تصادما ملموسا، بل يبرز تعاونا واضحا في حل إشكالية المسألة الكردية، كما حصل في ميثاق سعد آباد عام 1937، والذي جمع أيضا تركيا وأفغانستان لمكافحة النشاطات التخريبية على الحدود بين الأطراف الموقعة على الميثاق وكذلك حلف بغداد عام 1955<sup>(1)</sup>. إلا أن التباين في مواقف الطرفين قد أخذ يظهر مع قيام ثورة 14 تموز/يوليو 1958، وتبنيها لسياسات يسارية معادية للغرب وحلفائه في المنطقة، حيث ازدادت خشية شاه إيران من أن تؤدي الثورة إلى توسيع ظاهرة

---

(1) د. دهم محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل، عمان، 2003، 228.



الأنظمة الراديكالية العربية المتحالفة مع نظام جمال عبد الناصر في مصر لمحاصرة التطورات الإيرانية في المنطقة، وقد تصاعد التوجه الإيراني مع وصول حكومة البعث إلى السلطة عام 1963، حيث بدأت إيران وبصورة عملية تقديم المساعدة للأكراد بهدف إضعاف الحكومة العراقية الجديدة وعرقلة جهودها لتعزيز جبهتها الداخلية.

وخلال ربيع 1966 اضطرت الحكومة العراقية لمباشرة المفاوضات مع إيران بغية الوصول إلى حل لقطع العون عن المتمردين الأكراد، إلا أن جهودها لم تفلح في هذا الاتجاه<sup>(1)</sup>، ومع وصول حزب البعث مرة أخرى إلى السلطة عام 1968، وتبنيه لشعارات قومية، وظهور بوادر الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971، وتطلع الشاه لخلافة الدور البريطاني، وازدياد المعارك بين الكرد والحكومة العراقية، تضاعفت المعونات الإيرانية للكرد حتى عام 1970، حينما وقعت الحكومة العراقية والملا مصطفى البرزاني اتفاق 11 آذار/مارس 1970، والذي سمح للأكراد بممارسة الحكم الذاتي في مناطقهم الشمالية، حيث توقفت المساعدات الإيرانية مؤقتاً، لكنها سرعان ما عادت وبقوة مع دخول إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على خط الدعم للمتمردين الأكراد، بعدما استطاع شاه إيران إقناع الإدارة الأمريكية من أن مساعدة الأكراد باتت ضرورة لازمة لإجهاض طموحات حكومة البعث ومواقفها العدائية لإيران والولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تمثلت في تأميمها للنفط العراقي، وطرد الشركات الأمريكية والغربية من العراق، ومطالبتها إيران بالانسحاب من الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى)، والقيام بتقديم الدعم والإسناد للجهد العربي في حرب أكتوبر 1973<sup>(2)</sup>.

لقد كان سعي الشاه منصبا على ضرورة استنزاف قدرات العراق وإجباره للرضوخ للإرادة الإيرانية المتعلقة بالسيادة على الخليج العربي وترسيم الحدود مناصفة في شط العرب، ولهذا لم يكن الأكراد يمثلون لشاه إيران أكثر من خنجر يدهسه في الظهر العراقي، أو على حد تعبير الكاتب الأمريكي جوناثان راندال ورقة

(1) د. سعد ناجي جواد، الحركة القومية في إيران، منشور في مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، بغداد: مركز دراسات العالم الثالث 1989، 52.

(2) David McDowell, *A Modern History of the Kurds*, 10.

لعب (Play Card)، احتفظ بها الشاه لليوم الذي مكنه من مبادلتها مع العراق، ذلك البلد الذي أخذ ينمو لديه تيار معاد لإيران ولتطلعاتها الإقليمية في المنطقة<sup>(1)</sup>.

لقد كانت رؤية الشاه حيال الأكراد واضحة حينما صرح في مقابلة له مع الأستاذ محمد حسنين هيكل أنه لم يكن يرغب في مساعدته لأكراد العراق بعث الشعور القومي الكردي، فلدى إيران أقلية كردية كبيرة على حد تعبيره: (لكنني أردت أن أصفع الحكومة في بغداد على وجهها، لقد كلفتنا عملية كردستان 300 مليون دولار)<sup>(2)</sup>. ولذلك ما إن حلت لغة المصالح، حتى تخلى الشاه عن دعم الأكراد، وألقى بهم جانبا حينما وقع مع الحكومة العراقية اتفاقية الجزائر عام 1975، التي وضعت نهاية للمشكلات السياسية بين العراق وإيران، وشكلت بداية مهمة لوقف الدعم الإيراني للحركة الكردية، مما أدى إلى انهيارها وهروب قادتها إلى إيران ومن ثم إلى الولايات المتحدة، فانهت بذلك مقاومة الأكراد بكارثة حلت بهم وبنقاط عدة سجلها شاه إيران على حسابهم ولقاء دمائهم<sup>(3)</sup>.

لقد أتاحت الحرب العراقية الإيرانية في أيلول/سبتمبر 1980 فرصة للحكومة الإيرانية الجديدة التي تسلمت الحكم في شباط/فبراير 1979، لمعاودة توظيف المسألة الكردية كأحد نقاط المواجهة مع العراق، حيث شهدت تلك الحرب تقدم إيران الدعم المالي والعسكري للأكراد، وتسهيل استخدام أراضيها كقاعدة انطلاق لضرب مواقع الجيش العراقي في مدن متعددة.

كان ضغط الحرب العراقية الإيرانية يجبر حكومة بغداد على تخفيف وجودها العسكري في كردستان، ولأجل الحصول على تعهد كردي بعدم مساعدة الجيش الإيراني في هجماته على قطاعات الجيش العراقي، اضطرت حكومة الرئيس صدام حسين في كانون الأول/ديسمبر 1983، وبمبادرة من عبد الرحمن قاسم، رئيس الحزب الديمقراطي الكردي الإيراني الذي كان العراق يساعد، إلى قبول معاودة التفاوض مع الأكراد، ولكن هذه المرة مع السيد جلال الطالباني، الذي استغل انشغالات الحزب الديمقراطي الكردستاني وضعف

---

(1) Randall, *After such knowledge*, 47.

(2) محمد حسنين هيكل، الحل والحرب، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1988، ط7 140.

(3) د. دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، 229.

قياداته ليقدم نفسه كممثل وحيد للأكراد، إلا أن تعثر إدخال مدينة كركوك في مناطق الحكم الذاتي، دفع إلى نهاية سريعة للمفاوضات وعودة قوية للدعم الإيراني للأحزاب الكردية<sup>(1)</sup>.

مع انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991، وما نجم عنها من انهيار قوة الجيش العراقي، ظهرت تطلعات إيرانية واضحة لتحقيق مكاسب سياسية، كان في مقدمتها قيام إيران بدعم الاضطرابات وأعمال العنف التي قامت في المناطق الجنوبية والشمالية من العراق في الفترة التي أعقبت انسحاب العراق من الكويت في آذار/مارس 1991.

ورغم انتهاء المشكلة الطائفية في الجنوب، فإن المشكلة الكردية ظلت تشكل أهم المحاور التي سعت إيران إلى استثمارها بشكل سلبي دون أي رؤية للتلاقح مع الجانب العراقي لحل الإشكاليات الناجمة عنها، حيث أخذت إيران تبرر لنفسها التدخل المستمر في شمال العراق بذريعة حماية أمنها القومي من تداعيات الفراغ الأمني الذي عاشته المنطقة الشمالية من العراق، وبحجة مكافحة وجود الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، الذي يتخذ من شمال العراق قاعدة لعملياته العسكرية ضد الجيش ومراكز الحكومة الإيرانية، ولعل أهم التدخلات هي التي حصلت في آب/أغسطس 1996. ففي ذروة الصراع بين الفصائل الكردية العراقية، قامت القوات الإيرانية بالتدخل تحت غطاء مساندة ميليشيا جلال الطالباني ضد ميليشيا مسعود البارزاني المدعومة من بغداد، وهو ما صعد في حينها من احتمالية المجابهة العسكرية بين الدولتين<sup>(2)</sup>.

مع دخول العراق في نفق الاحتلال الأمريكي، كانت إيران قد أعدت العدة لتوظيف ذلك الاحتلال لصالح تعزيز نفوذها الإقليمي، ولهذا شكل تدمير العراق منحة كبيرة قدمتها الولايات المتحدة لإيران، التي ساهمت أيضا بشكل أو بآخر في تقديم الدعم للولايات المتحدة في مشروعها لاحتلال العراق، حسبما أكد نائب رئيس الجمهورية الإيراني محمد علي أبطحي في 2004/1/3، حينما قال (لولا

(1) لورانت شابري وأنّي شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة د. ذوقان قرقوط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991، 368.

(2) ممدوح أنيس فتحي، حرب الخليج الثالثة: ضربة الصحراء، السياسة الدولية، العدد 126، 1996، 198.



المساعدة الإيرانية لما تمكنت أمريكا من احتلال أفغانستان والعراق<sup>(1)</sup>. لقد وظفت إيران الاحتلال الأمريكي لصالح تعزيز أمنها القومي وهيمنتها الإقليمية، فالاحتلال الأمريكي قدم لإيران أكثر مما قدمته ثورة الخميني عام 1979، على حد تعبير أحد الباحثين<sup>(2)</sup>، فقد تكفلت الولايات المتحدة بتدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية دون أن يطلق الجيش الإيراني طلقة واحدة. وأجهزت عليها بشكل لم تتمكن ثمان سنوات من الحرب العراقية الإيرانية من فعله، الأمر الذي مكن إيران من أن تصبح القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة بلا منازع، والفاعل الرئيس في تشكيل الواقع السياسي العراقي، بعد أن ألقت بثقلها لدعم الأحزاب الشيعية التي وصلت إلى حكم العراق وأمدتها بالقوة العسكرية والدعم السياسي اللازم لبقائها في السلطة، فلا تركيبة حكومية في العراق اليوم ولا تغييرات سياسية دون ختم إيراني مسبق.

لقد حصلت إيران من (الشيطان الأكبر) الذي ناصبها العداء ووضعها ضمن محور الشر طيلة المدة الماضية، على هدية فاقت كل طموحاتها، هدية تنذر بتغيير ملامح الشرق الأوسط، وفق الرؤية الإيرانية، وبعيدا عن كل الطموحات الأمريكية التي حلم بها مهندسو حرب العراق لهذه المنطقة المشحونة بالتوتر والاضطراب. الواضح أن إيران كسبت الحرب في العراق بأخطاء أمريكا أو ربما بتواطؤ معها<sup>(3)</sup>، كما كسبتها بسياسات أمريكا لإقصاء الموقف العربي عنوة عن ملء الفراغ الأمني والسياسي الذي نجم عن سقوط النظام العراقي، ذلك السقوط الذي استبشرت به كثير من النظم العربية المحيطة، في غفلة واضحة عن تصور عواقبه على أمنها واستقرارها كما تبين لاحقا. الآن وبعد أن أحكمت إيران هيمنتها على مفاصل الدولة العراقية، واشتد صراعها مع الولايات المتحدة، بات إحياء الدور العربي في العراق ضرورة ملحة تسعى إدارة بوش لتفعيلها دون إدراك أن الوقت

---

(1) أوردت هذا التصريح كثير من الصحف والمحللين السياسيين، انظر على سبيل المثال د. هيثم الناهي، العراق في العام الخامس على الاحتلال، برنامج الحوار الصريح، قناة الحوار، 21 آذار/مارس 2008.

(2) طلال عتريسي، تداعيات احتلال العراق إيرانياً، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتدابيرته عربياً وإقليمياً ودولياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 441.

(3) حسن صبرا، أمريكا - إيران - إسرائيل: مثلث موت العراق، الشارع 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

لم يعد يسمح بنفخ الروح في جسد عربي متهالك، وأن الساحة العراقية لم تعد تستوعب لاعبين آخرين بعد أن سيطرت إيران على كل أركانها.

في مطلع الاحتلال الأمريكي للعراق، حاولت إيران أن تبرئ نفسها من تهمة الترحيب به، فظهرت تصريحات إيرانية واضحة ترفض الاحتلال الأمريكي، وتطالب بإخراجه، وتدعو للحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية، وتُفضل تدخل الأمم المتحدة لاستعادة سيادة العراق، ولكن كان واضحاً أن تلك التصريحات لم تكن أكثر من إدعاءات أرادت بها إيران التورية عن دورها المقبل في صياغة واقع العراق ومستقبله، فقد كشفت سلسلة الخطوات التي تبنتها إيران في العراق بأنها موافقة ضمناً على كل الخطوات التي قامت بها سلطات الاحتلال من تدمير للبنية التحتية، وحل للجيش والمؤسسات الأمنية، وإشاعة الفوضى والتدمير وروح العداوة والفرقة والتناحر بين العراقيين، بما يهيء لحرب أهلية، ولتقسيم طالما ترقبته إيران لجار مشاكس ناصبها العداوة لسنين طوال.

لقد كانت إيران شريكا أساسيا في الاحتلال الأمريكي للعراق، وإن لم يكن هناك صك موقع بين الطرفين، فما حصلت عليه إيران تحت خيمة الاحتلال الأمريكي، وما جرى من تفاهات لإدخال عملائها ووكلائها لحكم العراق، وما تم القيام به من نشر المليشيات وفرق الموت ودعمها وتسليحها لتفجير الحرب الأهلية، وما جرى من مباحثات مباشرة بين الوفدين الإيراني والأمريكي لتقاسم النفوذ، يبين أن الطرفين كانا شريكين أساسيين في تقاسم غلة العراق الدسمة، رغم مسحة التصادم ولغة الجفاء البائسة على خطابهما الظاهري<sup>(1)</sup>، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال اعترفت إيران بمجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في حزيران/يونيو 2003، وزار وزير خارجيتها كمال خرازي العراق والتقى بأعضاء مجلس الحكم، كما زار إيران أغلب سياسيو العراق الجدد، وأعلنت الحكومة الإيرانية أنها ستتعاون مع الحكومة العراقية المؤقتة التي تشكلت في بداية حزيران/يونيو 2004، لتثبيت الاستقرار والأمن في العراق، وسارعت للمشاركة في مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في نهاية عام 2003، وأعلنت أنها ستقدم مئات الملايين من الدولارات لإعادة إعمار ما خربته آلة الحرب الأمريكية.

---

(1) رأي تاكويه، إيران الخفية: تناقضات السلطة في الجمهورية الإسلامية، ترجمة مجدي كمال، القاهرة: دار الكتاب العربي 2007، 79.

إن الدخول الإيراني إلى البيت العراقي كان يهدف بشكل أساسي إلى التمكن من فتح فئاته الخلفي أمام قوى التدمير وآلات التخريب الإيرانية، وبالفعل فقد تمكنت إيران، وبعد مدة وجيزة، من كسر أقفال باب العراق الخلفي الذي ظل محكما طيلة السنوات الثلاثين الماضية ولم تجرؤ إيران على الاقتراب منه. لقد ساهم كسر الأقفال في إدخال كل أجهزة الاستخبارات الإيرانية، وكل مروجي الفتنة والحرب الطائفية الذين ساهموا بدور خطير في تفكيك بنية العراق السياسية وإرخاء لحمية أبنائه الاجتماعية. وقد عززت الانتخابات العراقية التي جرت في كانون الثاني/يناير 2005، وكانون الثاني/يناير 2006 التي فازت فيها الأحزاب المؤيدة لإيران مثل حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى بأكثرية مقاعد البرلمان حظوظ إيران في العراق، وبيّنت قوة تأثيرها في الساحة العراقية، تلك التي تمثلت لاحقا في إنفاق مئات الملايين من الدولارات لتكوين قواعد وشبكات مؤيدة لها من السياسيين ورجال الدين وزعماء القبائل والمليشيات ومجموعات المصالح والوجهاء المحليين والأحزاب السياسية، بما فيها العلمانية، لضمان استمرار نفوذها ووجودها في الساحة العراقية.

ولعبت المليشيات الطائفية الموالية لإيران دورا كبيرا في تخريب الوحدة الوطنية وتفجير الحرب الطائفية، حيث ثبت تورط فرق الموت وعناصر المليشيات الممولة إيرانيا في أعمال القتل الطائفي، واغتيال الشخصيات المعارضة للنفوذ الإيراني من السياسيين والصحفيين ورجال الفكر وأساتذة الجامعات، فضلا عن العسكريين من الضباط والطيارين ومهندسي التصنيع العسكري، الذين شاركوا في الحرب العراقية الإيرانية، بهدف واضح يرمي إلى تفريغ العراق من كوادره الوطنية<sup>(1)</sup>. كما لعبت منظمة بدر التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم، وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وجيش المهدي الذي يقوده مقتدى الصدر، دورا مؤثرا في تذكية أحداث العنف الطائفي في مناطق مختلفة من العراق، حيث ذهب ضحية تلك الأحداث مئات آلاف الأبرياء، تم قتلهم وتعذيبهم وخطفهم وتهجيرهم على أسس طائفية، بهدف تحقيق غالبية سكانية لطائفة معينة، فضلا عن هدم وتفجير المساجد والحسينيات، بهدف زيادة الهوة والفجوة والاحتراب بين السنة والشيعة.

---

(1) طلال عتريسي، تداعيات احتلال العراق إيرانياً، 453.

إن المتطلع إلى المشهد العراقي الساخن لم يعد إذاً في حاجة إلى إثبات أو تأكيد النفوذ الإيراني، بعد أن ظهرت الكثير من شواهد، حيث اعتبرت إيران أن إمساكها بخيوط اللعبة السياسية والأمنية في العراق، وتعزيز تحالفاتها مع الأحزاب المنفذة في الحكومة العراقية، ودعم الميليشيات لخلخلة الواقع الأمني والسياسي هو من أهم متطلبات إرباك السياسة الأمريكية المتشددة حيال إيران. في المقابل سعت الولايات المتحدة إلى توظيف العراق ليكون ساحة مواجهة وتصعيد أمني وسياسي مع إيران، حيث سعت إلى استثمار علاقاتها مع بعض القوى العراقية لتوليد تيار سياسي من داخل الحكومة العراقية، ينجح نحو معارضة أي توجه عراقي نحو إيران، بل تمكنت من كسب بعض القوى العراقية ولاسيما قوى التحالف الكردي وبعض القوى السنية في مواجهتها المتواصلة مع إيران.

ويشير الكاتب الأمريكي سيمور هيرش إلى أن الولايات المتحدة قامت باستغلال علاقاتها مع الأحزاب الكردية لتوجيه العداء نحو إيران، حيث قامت ببناء مطارين عسكريين في أربيل والسليمانية، وتجهيز معسكرات تدريب لاستخدامها في تحديد وضرب عدد من الأهداف الاستراتيجية الإيرانية، وإدخال وكلاء الـ (سي. أي. إيه) والموساد الإسرائيلي إلى إيران للقيام بأعمال تخريبية تهدف إلى إشاعة البلبلة الداخلية في بعض المناطق الإيرانية المتوترة<sup>(1)</sup>. ويؤكد تقرير نشرته صحيفة النيويورك في نهاية حزيران/يونيو 2008، أن الكونغرس الأمريكي أقر في أواخر 2007 ميزانية بـ 400 مليون دولار، بناء على طلب من الرئيس بوش لتمويل عمليات سرية في إيران، مثل دعم الأقليات والجماعات المنشقة لزراعة الاستقرار وقلب نظام الحكم وجمع معلومات تهدف أساساً إلى نسف طموحات إيران النووية<sup>(2)</sup>.

وبهدف تشديد طرق الضغوط الأمريكية على إيران، فقد أتاححت الإدارة الأمريكية الفرصة لإسرائيل أيضاً للنفوذ إلى العراق عبر وكلائها في المناطق الكردية، حيث تمكن الموساد من بناء محطات تجسس ومراقبة وبث عملاء له لمراقبة الأوضاع

(1) رأي تاكويه، إيران الخفية: تناقضات السلطة في الجمهورية الإسلامية، ترجمة مجدي كمال، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2007، 98.

(2) ورد التقرير في موقع الجزيرة [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 30 حزيران/يونيو 2008.



الداخلية في إيران. ومع اشتداد الصراع الإيراني الأمريكي، تحول العراق إلى رهينة بات الإمساك بها من طرف مكسبا لحسم خلافه مع الطرف الآخر، ودون أدنى اعتبار لأمن العراق واستقرار شعبه. ورغم جولات المفاوضات الثلاث التي جرت بين إيران والولايات المتحدة منذ 2006 لإيجاد مقتربات سياسية لاقتسام النفوذ في العراق، فإن الصراع بين الطرفين لا زال على أشده، ولا يوجد ضوء في نهاية النفق لإنهائه بصفقة سياسية أو بهزيمة لأحد الطرفين.

مع اعترافنا باشتداد أبعاد الصراع بين الطرفين، إلا أن عين المراقب للمشهد العراقي الدامي لا تستطيع أن تتجاهل بعض المقاربات المشتركة بين الإيرانيين والأمريكيين في العراق، وربما توافقا في السياسات العامة المنتهجة في العراق، فقد كان إشعال الحرب الأهلية وإثارة الفتنة الطائفية والانقسام القومي وتفتيت اللحمة الاجتماعية للعراقيين مصلحة إيرانية صرفة كما هي مصلحة أمريكية صرفة. ومثلما أكدنا الرغبة الأمريكية في إعادة صياغة هوية العراق وإلغاء ذاكرته السياسية السابقة، فإننا نؤكد أن لإيران كذلك رغبة مؤكدة في إعادة ترتيب الهوية العراقية، وبما يدفع إلى ظهور عراق ضعيف ومفكك وفاقد لهويته الوطنية والقومية، وتحت سيطرة جماعات سياسية تسمح بهيمنة إيرانية على مستقبله السياسي. ولأجل تحقيق هذه الرؤية لم تدخر القيادة الإيرانية وسعا في تكريس كل مظاهر الهيمنة والنفوذ في العراق، حتى باتت مقولة أن إيران هي التي تحتل العراق وليست أمريكا من المسلمات التي يؤمن بها بعض العراقيين البسطاء. وارتباطا بسياسة التفكيك التي تنتهجها إيران في العراق، فقد كان واضحا أن إيران قد دعمت بقوة مشروع الفيدرالية من خلال عدم اعتراضها على الصيغة الأمريكية لفدرلة العراق، كما وردت في فقرات الدستور العراقي الدائم، ومن خلال استمرار تأييدها لسياسات المجلس الإسلامي الأعلى المطالبة بإقامة فيدرالية لمحافظة الوسط والجنوب، ومن خلال إثارة وكلائها للحرب الأهلية وسياسات التهجير الطائفي في مختلف مناطق العراق لإقرار الفرز الطائفي بين السنة والشيعة وتثبيت منهج التقسيم بين العراقيين. ولأجل تعزيز فكرة الفيدرالية، تمكنت إيران من بناء علاقات وطيدة مع أغلب الأحزاب والكتل السياسية التي تؤمن بالحل الفيدرالي للعراق، ولاسيما الأحزاب الكردية، فعززت علاقاتها بتلك الأحزاب، واعترفت بالواقع الفيدرالي لإقليم

کردستان، وفتحت قنصليات دبلوماسية هناك، واستقبلت شخصيات سياسية كردية ودعمتها، وفي مقدمتهم الرئيس جلال الطالباني الذي زار إيران لمرات عديدة، وكذلك مسعود البارزاني وشخصيات كردية أخرى، وساهمت بقوة في تعزيز التحالف القائم بين الأحزاب الكردية والشيوعية في الحكومة العراقية، وتدخلت مرارا لمعالجة الخلافات بينهما، ومع سياسة الانفتاح التي تبديها إيران حيال أكراد العراق، وانغلاقها على مطالب أكرادها، يظهر أن إيران تمارس لعبة مزدوجة في هذا الاتجاه، فموقفها المداهن حيال أكراد العراق وقبولها الظاهري بواقعهم السياسي، لا يعدو أن يكون تكتيكا سياسيا لجأت إليه إيران لضمان تأييد الأحزاب الكردية لمشروع الفيدرالية في الجنوب وقانون النفط، حيث يتيح إقرار القانونين لإيران الهيمنة على خزانات النفط الكبيرة في جنوب العراق بالتوافق مع الأحزاب الموالية لها في الحكومة العراقية. فضلا عن أن تأييد الفيدرالية الكردية يؤمن لإيران الابتعاد عن فتح ملفات جديدة تزيد المواجهة مع الإدارة الأمريكية سخونة، لاسيما وأن إدارة بوش تعارض أي مساس إقليمي بامتيازات الأكراد العراقيين في الفيدرالية<sup>(\*)</sup>.

قد تكون تلك الرؤية تنبع من مصالح إيرانية آنية للمشهد العراقي، ولكن من المؤكد أن الحكومة الإيرانية غير مدركة أن المستقبل يحمل أبعادا خطيرة لوحدة إيران القومية ذاتها ولتماسكها الداخلي، فتأييد الحكومة الإيرانية للفيدرالية في جنوب العراق وفي شماله، وإن كان خيارا، يؤمن لإيران مصالح راهنة في الهيمنة على نفط الجنوب، وفرض نموذجها الثقافي والسياسي هناك، إلا أنه يحمل في ذات الوقت قنابل قابلة للانفجار في البيت الإيراني ذاته<sup>(\*\*)</sup>، فتأييد الحل الفيدرالي في

---

(\*) الرؤية الإيرانية في تأييد الأحزاب الكردية العراقية والاعتراف بواقعها السياسي المتنفذ، لم يمنع إيران من تبني سياسات معارضة لضم مدينة كركوك إلى إقليم كردستان، خشية تعاضم نفوذ أكراد العراق ومن ثم تأثيره لاحقا على الأوضاع القلقة في مناطقها الكردية، كما لم يمنع الحكومة الإيرانية من ملاحقة واغتيال الكثير من عناصر حزب العمال الكردستاني الإيراني الذي يوجد في المناطق الحدودية بين العراق وإيران.

(\*\*) لا بد من التأكيد على أن فيدرالية الجنوب التي ينادي بها المجلس الإسلامي الأعلى، وتساندها إيران بقوة، لا تحظى بموافقة وتأييد غالبية أبناء الجنوب وتياراته السياسية، فقد رفضها حزب الفضيلة والتيار الصدري، بل ورفضتها العشائر العربية في الجنوب التي أعلنت في مؤتمرها الذي عقده في البصرة بتاريخ 2007/12/8، عن رفضها للفيدرالية وقانون الأقاليم

العراق سيحمل مخاطر انتقال عدوى التقسيم إلى المناطق الكردية الإيرانية التي تطالب هي الأخرى بالحكم الذاتي، وكذلك إلى المناطق العربية في إقليم عربستان الذي شهد في أواخر نيسان/إبريل 2005 اضطرابات عرقية عنيفة، وهو احتمال لابد أن تدرك الحكومة الإيرانية مخاطره على أمنها القومي، لا سيما في ظل اشتداد صراعها مع الولايات المتحدة، التي أصبح منهج التفكيك والتلاعب بالانقسامات القومية والدينية سياسة معتادة حيال أي بلد متصادم مع توجهاتها.

### المبحث الثالث: الفيدرالية وأبعاد التحالف الإسرائيلي الكردي

حظي العراق باهتمام كبير في المخطط الصهيوني منذ قيام إسرائيل وإلى المرحلة الراهنة، نظرا لما احتله هذا البلد من أهمية كبيرة على صعيد التصدي للمشروع الصهيوني الاستيطاني في المنطقة العربية، والجهد الكبير الذي قدمه لمساندة كفاح الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة. وقد شكلت المسألة الكردية إحدى أهم نقاط الضعف التي استثمرتها إسرائيل لتمرير سياساتها المتعلقة بتقسيم العراق وتفكيكه إلى دويلات متناحرة، كجزء من خطة أشمل لتفكيك العالم العربي وإنهاء روابطه القومية بما يتيح لإسرائيل الهيمنة والنفوذ في المنطقة<sup>(1)</sup>.

من متابعة الدور الإسرائيلي في المسألة الكردية، يظهر أنه سبق قيام إسرائيل في أيار/مايو 1948، لكنه أخذ بعدا تصاعديا بعد قيامها ولاسيما في مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، حيث قدمت إسرائيل الكثير من الدعم المالي والعسكري للمقاتلين الأكراد، وصل حسب اعترافات القيادي الكردي محمود عثمان

---

وقانون النفط ورفض التدخل الإيراني في جنوب العراق، وقد أكد الشيخ كاظم العنيزان رئيس مجلس شيوخ عشائر الجنوب العربية، أن عشائر الجنوب تسعى للتضامن لمواجهة المخاطر التي تواجه عروبة العراق وتنظيف الجنوب من المليشيات الموالية لإيران، والتي قتلت أكثر من 24 شيخ عشيرة وعشرات من الكفاءات العلمية والفنية، وأكد أن عشائر الجنوب هي عشائر عربية تريد أن تلتحم مع العشائر العربية في المنطقة الغربية والوسطى، للحفاظ على وحدة العراق ضد دعوات التقسيم التي يروج لها الاحتلال وبعض السياسيين السائرين في مشروعه. ورد تصريح الشيخ العنيزان في الزمان 8 كانون الأول/ديسمبر 2007.

(1) حول استراتيجية التفكيك الإسرائيلية، انظر د. جاسم الحريري، قراءة في الاستراتيجية الإسرائيلية في تفتيت الوطن العربي، عمان: دار البشير، 2007، 27.



إلى مساهمة ضباط إسرائيليين في إدارة بعض المعارك ضد الجيش العراقي<sup>(1)</sup>. ومع تصاعد أحداث حرب الخليج الثانية عام 1991، ازدادت فرص إسرائيل في التغلغل في شمال العراق، عبر التنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا لتزويد الفصائل الكردية بكميات من الأسلحة والمعدات العسكرية التي تساعد في إحداث تمرد عسكري واسع ضد حكومة صدام حسين. وبالفعل فقد مكن الدعم الأمريكي والإسرائيلي الأحزاب الكردية من السيطرة الفعلية على مناطق واسعة من شمال العراق بعد توقف الأعمال الحربية وانسحاب القوات العراقية من الكويت. وقد أدى قيام الولايات المتحدة بفرض مناطق الحظر الجوي في شمال العراق في نيسان/أبريل 1991، إلى زيادة مساحة التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق، حيث أشارت الكثير من المصادر إلى أن إسرائيل أقامت علاقات متميزة مع الأحزاب الكردية، وأن هناك ضباطاً إسرائيليين قد عملوا مع ميليشيات تلك الأحزاب في شمالي العراق<sup>(2)</sup>.

وقد ترافق الوجود الإسرائيلي المكثف في شمال العراق مع تطور أهداف إسرائيل السياسية إزاء المسألة الكردية، مثل استخدام تلك المسألة لتعطيل القدرات العراقية في مواجهة إسرائيل، ومحاولة استغلال واقع المنطقة الكردية بعد التسعينيات لتعزيز طموحات الأكراد في الانفصال وتكوين دويلة مستقلة. فإسرائيل، كما يقول زئيف شيف المعلق السياسي لصحيفة هآرتس الإسرائيلية، تهدف (إلى تجزئة العراق إلى دولة شيعية وأخرى سنية وكذلك فصل المنطقة الكردية)<sup>(3)</sup>، ولهذا كان الالتزام بوحدة أراضي العراق لموازنة نفوذ إيران خطأً كبيراً ارتكبه إدارة الرئيس بوش بعد حرب الخليج الثانية، كما أشار دانيال بايمن، في إحدى الدوريات الأمريكية عام 1996، إذ أن دولة كردية مستقلة ستؤدي إلى زعزعة جيران العراق، حسب تعبيره<sup>(4)</sup>.

---

(1) حول اعترافات محمود عثمان المستشار السابق للملا مصطفى البارزاني وعضو مجلس الحكم الانتقالي السابق في العراق أنظر مجلة الوسط، العدد 298، 1997، 33.

(2) د. عبد السلام بغدادى، التدخل الإسرائيلي في شمالي العراق، دراسات استراتيجية، العدد 5، السنة الثانية، 1998، 119.

(3) نقلاً عن ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الأهلية، منشور في عدنان السيد حسين وآخرون، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ط2، 172.

(4) ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الأهلية، 174.



بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بات تحقيق الاستراتيجية الإسرائيلية يسير بشكل ميسر ودون عقبات، بعد أن حظيت إسرائيل برعاية كبيرة في التخطيط والإعداد والمشاركة في احتلال العراق. إذ لم يكن الوجود الإسرائيلي المكثف في العراق بعيدا عن الرؤية الأمريكية، فما حصل من تدمير لمؤسسات الدولة العراقية، وزرع الفتنة الداخلية والحرب الأهلية، كان متوافقا تماما مع الرؤية الاستراتيجية لحلفاء إسرائيل في البيت الأبيض من أمثال جورج بوش وديك تشيني ودونالد رامسفيلد وريتشارد بيرل وبول ولفويتز ودوغلاس فايت وغيرهم، والرامية إلى توظيف تدمير العراق لصالح هيمنة إسرائيل في المنطقة<sup>(1)</sup>. فالحرب قامت في لأصل خدمة لإسرائيل ولمصالح حزب الليكود وحكومة شارون، كما يؤكد باتريك بوكاني مرشح الرئاسة الأمريكي الأسبق<sup>(2)</sup>، ويفسر أيهود أولمرت رئيس وزراء الإسرائيلي تدمير الولايات المتحدة لقدرات العراق، بأنها كانت نعمة على أمن إسرائيل، فعراق بدون صدام حسين هو أمر مهم لمصلحة وأمن إسرائيل على حد تعبيره<sup>(3)</sup>.

فقد قضت مصلحة إسرائيل من تلك الحرب تخطيط قدرات العراق العسكرية والاقتصادية وتفتيته عبر دفعه إلى الاقتتال الداخلي وخلق العنف والفوضى الشاملة، ولهذا لا يمكن تفسير الطريقة العنيفة التي تصرف بها إدارة بوش تجاه مؤسسات الدولة العراقية، كحل الجيش والأجهزة الأمنية والإعلامية وإشاعة الفوضى وقوى التدمير، إلا ضمن إطار الرغبة في تدمير العراق كدولة وكوحدة سياسية، وكمصدر محتمل للتهديد، يمكن أن يعيد مستقبلا بناء قوة عسكرية تهدد وجود إسرائيل ودورها في المنطقة<sup>(4)</sup>.

جوهت الطريقة التي انتهجتها إدارة بوش في تفكيك واقع الدولة العراقية وإشاعة روح الفوضى والتفكيك بحزمة من الانتقادات، التي أخذت توجه من

---

(1) نصير عاروري، حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، منشور في مجموعة باحثين، العراق، الغزو - الاحتلال - المقاومة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، 89.

(2) 13 آذار/مارس 2005.

(3) د. نعمان عبد الرزاق السامرائي، أمريكا والعراق: عشق دائم أم طلاق بائن، الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007، 79.

(4) الزمان، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

داخل مؤسسات الجيش الأمريكي ومن بعض السياسيين الذين استشارتهم الطريقة اللامسؤولة التي يدار بها ملف العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. فقد وصف أحد كبار الضباط في الاستخبارات الأمريكية خطط الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر بحل الجيش العراقي وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية بـ (خطة الخراب الهدام)، لأنها دفعت إلى تخريب كامل لبني العراق، وإلى إغراق البلد في فوضى عارمة، لم يكن بالتأكيد بريمر متخفيا وراء عبارات دبلوماسية ليخفي أن سبب تبنيه لسياسات الفوضى والتخريب كان لإرضاء أصدقائه في إسرائيل، فقد فسر بريمر قراراته العشوائية بأنها جاءت استجابة لرغبات أصدقائه في تل أبيب<sup>(1)</sup>، ولم يكذب بريمر تصريحاته تلك حينما فتح لاحقا كل منافذ العراق أمام أصدقائه الإسرائيليين لاختراق الساحة العراقية وعلى جميع الصعد، لاسيما الصعد الأمنية والاستخبارية، حيث منح الكثير من رجال الموساد الإسرائيلي، لاسيما من ذوي الأصول اليهودية العراقية، جوازات سفر عراقية للدخول وممارسة كل أشكال التخريب، من قتل للشخصيات الفكرية والسياسية والدينية وتفجير مؤسسات الدولة ودور العبادة وسرقة الآثار وتفجير أنابيب النفط وإثارة الفتنة الطائفية والحرب الأهلية<sup>(2)</sup>.

وقد ساهم المأزق العسكري الأمريكي في العراق، والناجم عن تصاعد أعمال المقاومة المسلحة، في تصاعد عمليات التنسيق المشترك بين إدارة الحرب الأمريكية وإسرائيل، نظرا للخبرة التي تملكها الأخيرة في مكافحة الانتفاضة الفلسطينية<sup>(3)</sup>، فقد ثبت قيام جنود أمريكيين بتلقي تدريبات مكثفة في معسكرات إسرائيلية للتدريب على حرب المدن والشوارع واستخدام طائرات الأباتشي والمدرعات في المناطق العراقية المكتظة بالسكان، فضلا عن أساليب التعذيب والسحل والضرب وتكسير العظام والمعاملة القاسية للسجناء والمعتقلين

---

(1) د. برهان غليون، تناقضات المصالح والأهداف في مشروع احتلال العراق، الاتحاد 17 أيلول/سبتمبر 2003.

(2) نقلا عن الجزيرة د. رفعت السيد أحمد، الإسرائيليون في العراق، وقائع ومخاطر، العرب اللندنية، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

(3) نواف الموسوي، تعقيب منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 393.

العراقيين،<sup>(1)</sup> مثلما حصل في سجن أبو غريب، حيث ثبت حضور ضباط إسرائيليين في عمليات التحقيق والتعذيب التي جرت فيه.

أما عن الوجود الاسرائيلي في شمال العراق، فلم يعد بحاجة إلى إثبات مادي بعد أن دلت الكثير من القرائن على وجوده، حيث اعترف أكثر من مسؤول عراقي في مجلس الحكم الانتقالي بهذا الوجود وعلى شكل مكاتب تجارية وأمنية، حيث يوجد عشرات المكاتب الأمنية التي زرعتها الموساد في المدن العراقية الرئيسية<sup>(2)</sup>، وبخاصة في المناطق الشمالية من العراق، والتي يتواجد فيها الموساد بعلم القيادات الكردية، ويقوم بتدريب جماعات كردية على أعمال التخريب والخطف وإثارة الفتنة الطائفية وتنفيذ الأعمال الإرهابية في العراق وبعض دول الجوار، لاسيما سوريا وإيران.

وقد ذكرت مصادر استخباراتية أمريكية وألمانية وشرق أوسطية في تقرير لها نشر في واشنطن إلى أن إسرائيل تعمل منذ نهاية العام 2003 لتكثيف وجودها الاستخباري والعسكري في شمال العراق، بهدف بناء قوة كردية إقليمية قادرة على موازنة النفوذ الإيراني المتزايد في العراق، وضرب الميليشيات السنية البعثية في هذا البلد، وتنفيذ عمليات تخريبية داخل المناطق الكردية في سوريا وإيران. ونشرت مجلة نيويورك الأسبوعية الأمريكية تقريراً كتبه سيمور هيرش جاء فيه (أن إسرائيل خلصت نهاية العام الماضي إلى أن الإدارة الأمريكية لن تتمكن من تحقيق الاستقرار أو إقامة ديمقراطية في العراق، وأن عليها البحث عن خيارات أخرى)<sup>(3)</sup>، وأوضح التقرير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون قرر أن يحتوي الخطر على وضع إسرائيل الاستراتيجي عبر توسيع علاقته بأكراد العراق وتعزيز الوجود الإسرائيلي في شمال العراق. وتابع هيرش أن مسؤولين في الموساد الإسرائيلي وعسكريين إسرائيليين يعملون بهدوء في كردستان، ويقدمون تدريبات للقوات الكردية ويشاركون في عمليات سرية داخل مناطق كردية في إيران وسوريا،

---

(1) د. رفعت السيد أحمد، الإسرائيليون في العراق، وقائع ومخاطر، العرب اللندنية، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

(2) د. دهّام محمد العزاوي، البعد الإسرائيلي في الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة شئون عربية، العدد 134، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2008، 211.

(3) د. دهّام محمد العزاوي، البعد الإسرائيلي في الاحتلال الأمريكي للعراق، 87.

وأضاف أن إسرائيل تشعر بأنها مهددة من إيران التي يتعاظم موقعها الإقليمي بسبب حلفائها في العراق.

ورغم نفي المسؤولين الأكراد لأي وجود إسرائيلي في كردستان، إلا أن ذلك الوجود لم يعد محل تخمين بعد أن اعترف به المسؤولون الأمريكيون أنفسهم، فقد ذكر هيرش أن مسؤولا كبيرا في الاستخبارات العسكرية الأمريكية (سي. آي. إيه) أكد في مقابلة معه في حزيران يونيو 2004، أن الوجود الإسرائيلي في كردستان معروف على نطاق واسع في دوائر الاستخبارات الأمريكية<sup>(1)</sup>، إذ تبني إسرائيل كثيرا على استغلال طموحات الأكراد القومية لتعزيز ميولهم الانفصالية في الفيدرالية أو الانفصال عن العراق. كما يوجد الإسرائيليون في المناطق الكردية عبر شركات الاستثمار التجاري والاقتصادي، وتقديم الخبرات العسكرية، ونصب أجهزة التنصت والرصد ضد جوار العراق، فهدف إسرائيل كما بات واضحا، هو جعل كردستان منطقة وجود إسرائيلي لتشجيع المنطقة على الاستقلال وتحويلها إلى بؤرة استنزاف لبعض القوى الإقليمية المحيطة بشمال العراق<sup>(2)</sup>، ولاسيما سوريا وإيران وإحداث فوضى فيها، وتحت إشراف أمريكي، ففي آذار/مارس 2003، عند بدء الحرب، أبلغ أرئيل شارون صحيفة التايمز اللندنية أنه، وبعد أن يتم تطويع العراق، فإن على الولايات المتحدة وبريطانيا الاستدارة صوب إيران<sup>(3)</sup>. وعموما فإن إسرائيل تسعى إلى إدامة وجودها في شمال العراق عبر التركيز على شراء الأراضي من قبل يهود عراقيين من أصول كردية، لا سيما في المناطق الكردية المحاذية لسوريا باتجاه الشرق إلى إيران ومرورا بمنطقة تلعفر في الموصل<sup>(4)</sup>، بهدف زيادة الضغط على سوريا عبر اتخاذ تلك الأراضي كقاعدة لتحريض أكراد سوريا على التمرد كخطوة للانضمام إلى الفيدرالية التي حصل عليها أكراد العراق.

---

(1) سلامة نعمات، الخطة بي لشمال العراق نقطة انطلاق لعمليات سرية في سوريا وإيران، الحياة 23 حزيران/يونيو 2004.

(2) كمال مجيد، مستقبل العراق بعد الانتخابات، القدس العربي، 19 شباط/فبراير 2005.

(3) جون كولي، تواطؤ ضد بابل، 368.

(4) الرياض 19 شباط/فبراير 2004.



أما عن إيران فإن إسرائيل تتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا لتحريض أكرادها للمطالبة بذات الحقوق التي يتمتع بها أكراد العراق<sup>(1)</sup>، بهدف دفع إيران لتلين مواقفها والاستجابة للمطالب الإسرائيلية والأمريكية بوقف نشاطاتها النووية، ومن ثم التخلي عن دعم الأحزاب الشيعية الموالية لها في العراق. وتشير بعض المصادر إلى أن الوجود الإسرائيلي في شمال العراق سيتيح لإسرائيل إمكانية السيطرة على منابع نهر دجلة شمال الموصل، وبالتالي محاصرة المناطق السنية والشيعية في وسط وجنوب العراق، إضافة إلى السيطرة على خط أنابيب كركوك الذي ينقل النفط إلى الموانئ التركية، إذ أن أحد أبعاد المخطط الإسرائيلي هو افتعال حالة من الفوضى في المناطق التي يمر بها هذا الخط الاستراتيجي، بهدف تعطيل العمل به وتوجيه الأنظار إلى تشغيل خط كركوك حيفا، بعدما أعدت إسرائيل والولايات المتحدة دراسة مفصلة عن إمكانية إعادة تشغيل هذا الخط وجدواه الاقتصادية، حيث تبين أنه يحتاج إلى ثلاثة مليارات دولار لصيانته وتأمينه وتشغيله مجددا لنقل النفط إلى إسرائيل<sup>(2)</sup>.

ومع استمرار الاندفاع الإسرائيلي لاستغلال واقع الفوضى الذي يمر به العراق، ظهر فريق من الخبراء الإسرائيليين بتصورات جديدة قائمة على أن المأزق الذي أخذت تعانيه الولايات المتحدة من جراء تصاعد عمليات المقاومة والرفض لسياساتها في العراق<sup>(3)</sup>، سيفسد على إسرائيل استمرار في تنفيذ سياساتها التفكيكية، إذ أن استمرار المقاومة سيؤدي وفق الباحث والجنرال الإسرائيلي رؤفين فيدهستور إلى خيارين أحدهما أسوأ من الآخر، الأول أن تستمر المقاومة إلى أمد بعيد في العراق، حتى تضطر أمريكا إلى الانسحاب منه بعد القيام بترتيبات شكلية لتسليم السلطة وبالتوافق مع دول المنطقة، والثاني أن تكون الخسائر الأمريكية كبيرة الحجم لدرجة تدفع الأمريكيين بالإسراع إلى الانسحاب من العراق حتى بدون أي ترتيبات، ما يعني إلحاق هزيمة كبيرة بالولايات المتحدة، مع كل ما يعنيه ذلك من ضياع هيبة أمريكا كقطب عالمي مهيمن.

(1) د. فهد الفانك، الموساد في شمال العراق، العرب اللندنية، 5 كانون الأول/ديسمبر 2004.

(2) بلال الحسن، إسرائيل في ضوء نتائج الحرب، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 399.

(3) Larry Diamond, *What Went Wrong in Iraq*, Foreign Affairs, (2004):58.

لا شك أن السيناريو الثاني سيفتح وفق الباحث الإسرائيلي الباب أمام المارقين على أمريكا وإدارة الرئيس بوش، وسيدخل العراق في حالة من الفوضى بما يؤدي إلى تقسيمه إلى دولة كردية، وأخرى سنية متطرفة، وثالثة شيعية قد تشكل هلالاً يبدأ من إيران وسوريا وينتهي بحزب الله بجنوب لبنان، وهذا ما لا ترغب إسرائيل في حصوله<sup>(1)</sup>، وطبقاً للسفير الإسرائيلي في تركيا بنحاس أفيفي، فقد بدأت تظهر إلى العلن رؤية إسرائيلية جديدة في التعاطي مع ملف المسألة الكردية في العراق، تقوم على عدم الاندفاع لتقسيم العراق إلى دويلات ثلاث، لأن ذلك ليس من مصلحة إسرائيل في الوقت الحاضر، إذ أن عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة بسبب حرب العراق وما يجري في فلسطين بات يدفع ثمنه الجميع، كما يؤكد أفيفي. فتقسيم العراق وإعلان دولة كردية مستقلة سيفتح الباب أمام موجات اضطراب جديدة، (فنحن نعرف أين تبدأ الدولة الكردية المستقلة، ولكننا لا نعرف أين ستنتهي)، ويشير أفيفي إلى أن إسرائيل اليوم تعارض دولة كردية مستقلة، ليس لأننا نخاف منها، بل لأننا نخاف من دولة شيعية في الجنوب، إذ أن دولة شيعية جنوب العراق ستكون صلة وصل بين إيران وسوريا ولبنان<sup>(2)</sup>، في حين يشكل قيام دويلة سنية في غرب العراق يقودها تنظيم القاعدة عوناً لكل من سوريا وحماس في زيادة الضغط على إسرائيل ورفع درجة التطرف الإسلامي في المنطقة. ويستنجد السفير الإسرائيلي بمقولة الرئيس الأمريكي جورج بوش من أن عراقاً موحداً وديمقراطياً حاجة للمنطقة، وهو إلى جانب فلسطين ديمقراطية، سيكون مدخلاً لتغيير شامل في عموم الشرق الأوسط. والسؤال المطروح، هل أن تصريحات السفير الإسرائيلي وغيره من المسؤولين الإسرائيليين تشكل مدخلاً للتغيير في الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية حيال تقسيم العراق؟ أم أنه تغيير مؤقت اقتضته طبيعة الأحداث العنيفة التي يمر بها العراق والمأزق الأمريكي الناجم عنه؟ أم أنها ناجمة عن التخوفات الإسرائيلية من انعكاس تقسيم العراق على قيام دولة شيعية في جنوب العراق قد تشكل تحالفاً مع إيران وسوريا وحزب الله وبما يهدد المصالح الإسرائيلية في المنطقة؟

(1) ورد هذا التحليل في مقال منشور على موقع شبكة الدار [WWW.ALDAAR.COM](http://WWW.ALDAAR.COM).

(2) د. محمد نور الدين، العراق محور تقاطع تركي إسرائيلي جديد، الخليج 1 آذار/مارس 2005.

قد تعكس تصريحات السفير الإسرائيلي قلقا إسرائيليا من تبعات ما يحدث في العراق على أمنها واستقرارها، ولكن الواقع يكشف أن إسرائيل ماضية في استغلال الواقع الانفصالي للأكراد، انطلاقا من الفكر الصهيوني المحرك لسياساتها حيال العراق وعموم المنطقة العربية، ويظهر التواصل الإسرائيلي في دعم الأحزاب الكردية، وتقوية واقعها السياسي الذي تتمتع به في شمال العراق، أن إسرائيل غير منفكة عن مواصلة استراتيجية التفكيك لبني العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن لها إضعاف العراق وإنهاء دوره الإقليمي المؤثر.

### المبحث الرابع: مناقشة حجج القائلين بالفيدرالية:

عرضنا في صفحات سابقة لجانب من الممانعات التي أبدتها بعض القوى والشخصيات الفكرية والسياسية العراقية على تطبيق الفيدرالية في العراق، كما ورد في الدستور الدائم ودستور إقليم كردستان وقانون النفط والغاز وقانون تشكيل الأقاليم وغيرها من القوانين، التي أخذت تعزز من صلاحيات المحافظات العراقية على حساب إضعاف دور الحكومة المركزية، على اعتبار أن تطبيق تلك القوانين في ظل ظروف الفوضى والاحتلال التي يمر بها العراق ستقوده إلى التفكك وإنهاء وحدته الوطنية القائمة.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن جبهة التوافق العراقية التي نجحت في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005، في الحصول على 45 مقعدا في البرلمان العراقي الجديد، تمكنت وبصفقة سياسية مع الجانب الأمريكي وبعض القوى السياسية من وضع المادة (142) في الدستور الدائم، والتي تنص على إمكانية إجراء تعديلات دستورية على بعض المواد التي تثير إشكاليات سياسية، ومنها بطبيعة الحال المادة (118) الخاصة بطريقة تشكيل الأقاليم في العراق، والمادة (140) التي تتعلق بإعادة تطبيع الأوضاع في مدينة كركوك ومناطق عراقية أخرى<sup>(\*)</sup>.

---

(\*) من المفيد الإشارة إلى أن لجنة صياغة التعديلات الدستورية اجتمعت لفترات قصيرة بعد إقرار الدستور، ولم تستطع أن تلغي أو تعدل أي مادة دستورية بسبب تضارب مصالح القوى السياسية وعدم رغبة الإدارة الأمريكية في ذلك، مما يعد ضربة سياسية لجهود جبهة التوافق في هذا الاتجاه.

لم يكن موضوع الفيدرالية والمطالبة بتأجيلها هماً عراقياً خالصاً، فقد حظي الموضوع بتأييد إقليمي ودولي، حيث تبنى الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان على السياسيين العراقيين تأجيل تطبيق الفيدرالية إلى حين تعافي العراق من أزمته السياسية والأمنية الراهنة، وهو ذات المطلب الذي نادى به عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي تبنى أن تؤدي الفترة الانتقالية، التي أقرت لتطبيق الفيدرالية منتصف 2008، إلى تعزيز وحدة العراق السياسية<sup>(1)</sup>. وعلى كل حال فإننا، ولتعميم الفائدة العلمية، سنطرح بعضاً من الحجج الفكرية التي يسوقها منتقدو الفيدرالية، والتي نعتقد أن عرضها سيوضح جانباً من النقاش الفكري الساخن في الساحة العراقية حول أهم القضايا المصيرية التي تتعلق بمستقبل العراق ووحدته الوطنية، نذكرها على النحو التالي:

### 1 - حق تقرير المصير:

يعتقد البعض أن تمسك الأكراد بحق تقرير المصير ومحاولة تطبيقه في العراق ينطوي على مغالاة في فهم أبعاد ذلك المبدأ الدولي، فحق تقرير المصير الذي أقرته الأمم المتحدة منذ ستينيات القرن المنصرم إنما ينطبق بشكل أساسي على الشعوب المستعمرة التي خضعت للاستعمار أو الانتداب، ووصلت إلى مرحلة من النضج الذي يتيح لها الاعتماد على ذاتها وتشكيل مستقبلها، فتلك الشعوب حرة بموجب ذلك الحق في تحديد مركزها السياسي وتحقيق نمائها الاقتصادي والثقافي. وقد تم التأكيد على مبدأ تقرير المصير في الكثير من قرارات الأمم المتحدة، ولاسيما العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عن الجمعية العامة عام 1966، إذ أكدت تلك القرارات على حق الدول والشعوب في الاستقلال والسيادة مع التأكيد على مبدأ السلامة الإقليمية والوحدة السياسية لتلك الدول المستقلة. ولم يقصد بحق تقرير المصير أن يمنح للجماعات والأقليات الإثنية المتعايشة داخل الدول، لأن من شأن ذلك أن يخلق فوضى عارمة في المجتمع الدولي، إذ يندر أن تجتمع لدولة ما كل عناصر التجانس والتماثل، وهذا ما تم تأكيده عند صياغة إعلان مبادئ القانون الدولي

(1) نقلاً عن الاتجاه الآخر، 14 أيلول/سبتمبر 2006.



الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، حيث أن مبدأ حق تقرير المصير، ينبغي أن لا يفسر باعتباره يرخص أو يشجع أي عمل من شأنه أن يمزق أو يضعف بصورة كلية أو جزئية السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة وذات السيادة، والتي تتصرف على نحو يتماشى مع مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير، وبالتالي تمتلك حكومة تمثل جميع السكان المنتمين إلى الإقليم دون تمييز من أي نوع، الأمر الذي يعني أن هذا المبدأ لا ينطبق على الأقليات (القومية والدينية والمذهبية) المتعايشة مع بقية السكان باندماج واستقرار، فتلك الأقليات تنحصر حقوقها بممارسة شعائرها الدينية وحقوقها الثقافية المنصوص عليها في المادة (27) من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية<sup>(1)</sup>.

إن هذا التفسير القانوني قد لا يتوافق مع الطروحات القومية لبعض المفكرين والسياسيين الكرد، الذين يرون أن الشعب الكردي في العراق أمة متميزة بذاتها، وأنه يستحق التمتع بذلك الحق. ونحن إذ لا ننكر على الأمة الكردية حقها في تقرير المصير، فإننا نذكر بأن الأمة الكردية لا تنتشر جغرافياً في العراق فحسب وإنما في دول وأقطار شرق أوسطية مجاورة للعراق، وبالتالي فإن حق تقرير المصير إذا ما أريد تطبيقه على الكرد فينبغي أن يشمل أولئك المتواجدين في تلك الدول، لكي يكتمل استقلال ونماء الأمة الكردية على وجه صحيح، لا أن يطبق ذلك الحق بشكل ناقص ومشوه على أكراد العراق دون غيرهم، وعلى نحو يخل بوحدة أراضي العراق وسلامته الإقليمية.

أما فيما يتعلق بتعرض الأكراد للاضطهاد والتمييز الذي يبيح لهم التمتع بحق تقرير المصير، فمع اعترافنا بشدة تأثير تلك الممارسات على الشعب الكردي، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن تلك الممارسات قد جاءت في ظل أزمات مستعصية عانت منها الدولة العراقية منذ ولادتها على صعيد بناء هويتها الوطنية، حيث انعكست تلك الأزمات في تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة والاتجاه نحو الحلول العسكرية لمعالجة إشكاليات بناء الوحدة الوطنية، فضلاً عن الحروب

(1) انظر الدراسة التي قدمها للأمم المتحدة الخبير بقضايا الأقليات والصراعات الاثنية البروفسور أسيبورن أيدو، وثيقة صدرت باللغة العربية برقم e-cn.4 في 1992، 42.

الخارجية التي استنزفت مقومات البناء والتنمية والإعمار، ولهذا يمكن القول إن الظلم الذي حصل في العراق كان عاما وشاملا لكل شرائح المجتمع العراقي، ولم يكن مختصا بالأكراد وحدهم، صحيح أنهم كانوا الأكثر تعرضا للقسوة والقمع، إلا أن المعاناة والتهميش والإبعاد لم يكن مقصورا على الأكراد وحدهم، بل بالعكس فهم كانوا بعد عام 1991 بوضع أفضل من شرائح المجتمع العراقي الأخرى<sup>(1)</sup>، حيث تمتعوا بوضع شبه مستقل بعيدا عن الحصار وسياسات الضغط والابتزاز التي مورست ضد العراق، كما إنه من الإجحاف البناء على سياسات نظام أو نظم بعينها على أنها موقف شعب بأكمله، فالأكراد يستغلون معاناتهم مع بعض النظم العراقية للحصول على مطالب وحقوق من الشعب العراقي حتى وإن كان ذلك بالقوة!! فكيف يجوز ضم أراض وأقاليم بالقوة والادعاء بأنها تخضع لحق تقرير المصير، كما يفعل الأكراد اليوم في مدينة كركوك والموصل ومناطق عراقية أخرى؟

إن حق تقرير المصير لا يعتمد فقط على التمايز القومي واللغوي والديني فحسب، وإنما يعتمد قبل كل شيء على الحقائق التاريخية والجغرافية، فهل ينطبق حق تقرير المصير على مدينة كركوك ذات الهوية العراقية الخالصة؟ وماذا بشأن الأكراد القاطنين في محافظات عراقية أخرى (البصرة، الأنبار، بغداد، الموصل)، هل ينطبق عليهم المفهوم الكردي لحق تقرير المصير؟ ثم ماذا بشأن العرب والتركمان والكلدو آشوريون القاطنون في إقليم كردستان؟ هل ينطبق عليهم كذلك الحق في تقرير المصير أم سيتم تجاهل حقوقهم؟ من المؤسف القول إن الحق في تقرير المصير قد أخذ يجنح في الآونة الأخيرة عن مقاصده الحقيقية التي شرعتها الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولهذا فإن الخطورة المتأصلة تبدو واضحة في التفسيرات الغامضة والمراوغة لهذا الحق، وبما يجعله ينطبق على الأقليات، لاسيما ونحن نعيش في بيئة دولية ملتهبة بالمشاعر الإثنية، وهناك توظيف دولي واضح لتلك المشاعر باتجاه تحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية لبعض القوى الدولية المالكة للتأثير والنفوذ الدوليين.

---

(1) مجموعة باحثين، العراق: الغزو، الاحتلال، المقاومة، 378.

## 2 - القوانين الداخلية:

أما الاستناد على القوانين واللوائح الدستورية العراقية التي أشارت إلى حقوق الأكراد القومية في الدولة العراقية مثل دستور 1958، 1970، و1990 وقانون الحكم الذاتي لعام 1970، فهو سند ضعيف، فإضافة إلى عدم اعتراف الأكراد بتلك الدساتير، لكونها صدرت من حكومات يتهمها الأكراد أنها كانت فردية قمعت وصادرت حقوقهم القومية، فإن تلك الدساتير واللوائح لم تترجم إلى واقع سياسي وقانوني، بل ظلت حبراً على ورق، ولم تكن أكثر من محاولات لإضفاء نوع من التبرير على ممارسات بعض النظم العراقية في احتكار واغتصاب السلطة، فدستور 1958، سرعان ما تم تغييره مع انفصام عقد التصالح بين الأكراد والزعيم عبد الكريم قاسم، ولجوء الأخير إلى القوة العسكرية لإجهاض تطلعات الأكراد عبر الحملات العسكرية التي أخذ يشنها الجيش العراقي على المناطق الكردية عام 1962<sup>(1)</sup>. أما قانون الحكم الذاتي الذي أعلنته الحكومة العراقية في آذار/مارس 1970، فلم يكن في رأي الكرد أنفسهم أكثر من مناورة سياسية أو تكتيك مرحلي استخدم فيه الأكراد كبش فداء لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية، تكشف أبعادها في اتفاقية الجزائر عام 1975، والتي نظمت العلاقات بين العراق وإيران على حساب تطلعات الكرد المشروعة. وأما فيما يتعلق بمؤتمرات المعارضة العراقية وبقانون إدارة الدولة والدستور الدائم، التي أقرت جميعها وبوضوح حقوق الأكراد في الفيدرالية وتطبيع الأوضاع في كركوك والاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية ثانية في البلاد، فيمكن القول إن جميع مؤتمرات المعارضة التي عقدت في عواصم دول أوروبية وفي أربيل لم يكن لها صفة الشرعية وليست بالضرورة تمثل أو تلزم الشعب العراقي. كما أن قانون إدارة الدولة العراقية الذي وضعه الحاكم الأمريكي بول بريمر ومن بعده الدستور الدائم الذي فرض في ظل الاحتلال وإرادة أمريكية واضحة لا يحظى بموافقة غالبية القوى الوطنية العراقية، سواء المشتركة في العملية السياسية أو التي هي خارجها، حيث أخذت تلك القوى (كجبهة التوافق والتيار الصدري والقائمة العراقية وهيئة علماء المسلمين والمؤتمر التأسيسي العراقي والمجلس السياسي للمقاومة

(1) د. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية 1958-1970، لندن: دار اللام، 1990، 59.

العراقية) تطالب بإعادة صياغة الكثير من فقرات الدستور، ولاسيما تلك المتعلقة بالفيدرالية وتشكيل الأقاليم حين استقرار الأوضاع الأمنية في العراق وانسحاب القوات الأمريكية، نظرا لعدم توافق العراقيين حول صيغة محددة للفيدرالية ولا لآثارها المستقبلية على وحدة العراق، لا سيما في ظل الصلاحيات الواسعة الممنوحة للأقاليم والتي تؤدي في رأيهم لتقسيم العراق وتفتيته.

إن اللافت للنظر أن القيادات الكردية التي تضع نصوص الفيدرالية الواردة في الدستور الدائم موضع التقديس، ترفض القبول بإقرار ما ورد في الدستور نفسه بشأن حل المليشيات وإنهاء المظاهر المسلحة للأحزاب، وتصر على اعتبار البيشمركة جيشا نظاميا لحماية الإقليم، كما أنها رفضت رفع العلم العراقي إلا بعد تغييره، وترفض السماح للجيش العراقي بدخول أراضي إقليم كردستان للدفاع عن حدود العراق ضد الاعتداءات الإيرانية والتركية، كما ترفض تقاسم ثروات الإقليم ولاسيما النفط مع الحكومة المركزية، وغيرها من الإجراءات والنصوص التي جاء بها قانون إدارة الدولة والدستور الدائم<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للحكومات العراقية الأربع التي جاء بها الاحتلال الأمريكي فهي حكومات ضعيفة بل وفاقة لصفة الشرعية السياسية التي تؤهلها لإصدار موثيق وبيانات مناسبة لحل المسألة الكردية. واللافت أن تلك الحكومات لا زالت تتجنب إصدار أي وثيقة أو بيان يحدد موقفها من المسألة الكردية، بل إنها تبتعد عن انتقاد سلوكيات الأحزاب الكردية وسياساتها الخارجة عن المصلحة العراقية خشية إغضاب تلك الأحزاب، وبالتالي فقدان الحليف المهم والأقوى في المعادلة الحكومية القائمة.

### 3 - حدود الفيدرالية:

إن التصور الكردي لطبيعة وحدود الفيدرالية لا زال يكتنفه الغموض، فرغم إقرار المسؤولين الكرد وموافقتهم على الفيدرالية الإدارية والجغرافية، كما ورد في قانون إدارة الدولة والدستور الدائم، إلا أنهم لا زالوا ينطلقون في

(1) د. سعد ناجي جواد، القضية الكردية، منشور في مجموعة باحثين، برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2007، ط2، 271.



تصريحاتهم ومواقفهم من اعتبارات قومية متعصبة تقلل في كثير من الأحيان مصداقيتهم في بناء عراق ديمقراطي تعددي تتعايش فيه الجماعات بكل اختلافاتها القومية والمذهبية. فالفيدرالية التي يؤمن بها الأكراد تقوم على رؤية قومية تشمل جميع المناطق التي يتواجد فيها العنصر الكردي. والدستور الكردي الذي أقر في أيلول/سبتمبر 2006، يعطي صلاحيات فيدرالية غير محددة للأكراد تقترب في شموليتها من واقع الدولة المستقلة، ففي ذلك القانون نصوص تؤكد على أن للأكراد جيشاً وعلماً ونشيداً وطنياً، وميزانية مستقلة وقضاء خاصاً وتمثيلاً دبلوماسياً خاصاً في الأمم المتحدة والدول الأجنبية، وتلك مميزات تتعلق بدولة مستقلة أكثر من تعلقها بإقليم يسعى للحكم الذاتي أو الفيدرالية، وقد عزز الكرد من هواجس العراقيين حينما ثبتوا في الدستور المذكور أن حدود الإقليم الكردي تتعدى ما هو قائم في المحافظات الكردية الثلاث (أربيل ودهوك والسليمانية)<sup>(\*)</sup> إلى مناطق عراقية أخرى يعتقدون بتبعيتها لهم، ومنها بطبيعة الحال كركوك ومناطق أخرى في الموصل وديالى وصلاح الدين وواسط<sup>(1)</sup>، مما يثير مخاوف كبيرة حول أبعاد الفيدرالية الكردية.

فالتداخل السكاني للعرب والأكراد في محافظات العراق المختلفة يطرح إشكالية إجراء إحصاء سكاني على أساس طائفي وعرقي بين مجموعات العراق الرئيسية، في ظل التعايش التاريخي والانصهار الاجتماعي بين تلك الجماعات، إضافة إلى أن أي إصرار كردي على إعادة ضم مناطق بعينها للإقليم الكردي بالقوة وبالعنف سيؤدي إلى حرمان وإفقار وتهجير الأشخاص الذين سيرغمون على مغادرة مناطقهم، وهو ما يخلف إرثاً من الخوف والكراهية، ويؤجج أكثر فأكثر المعاناة السياسية والاقتصادية المستمرة في العراق.

---

(\*) نقلت صحيفة دالاس نيوز في عددها يوم 2007/11/28 عن (أشتي هورامي) وزير الموارد الطبيعية في إقليم كردستان، أن 90% من محافظة نينوى هي كردية وأنها تحت حكم الأكراد سنة بعد أخرى. جاء ذلك في تصريح له خلال جولة قام بها في واشنطن وتكساس رداً على سؤال حول كون العقد المبرم مع شركة هنت أويل الأمريكية يقع في أراضي ضمن محافظة نينوى خارج حدود إقليم كردستان. وأضاف بأن نينوى هي تاريخياً كردية، وأن العرب السنة هم الذين يطالبون بها!! نقلنا عن عبد الإله الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي...

(1) د. عبد الله الأشعل، دستور بوش العراقي.

#### 4 - الفيدرالية وتنمية الديمقراطية:

إن المبررات التي تساق حول محاسن الفيدرالية كونها تنمي الديمقراطية وتساعد الأطراف المهمشة ذات الخصوصية القومية على امتلاك قرارها الإداري وتفعيل مشاركتها في صنع القرار المركزي للدولة، ليس دقيقاً بالمطلق. صحيح أن الفيدرالية تهدئ مخاوف بعض الجماعات حول حقوقها، وهي نظام متطور وعصري مطبق حالياً في أكثر من 25 بلد في العالم، وأن أكثر من 40% من سكان العالم منضوون تحت إطار النظام الفيدرالي، إلا أن المعلوم في التجارب السياسية، أن الفيدرالية شيء والديمقراطية شيء آخر. فليس بالضرورة أن كل نظام فيدرالي هو نظام ديمقراطي، لاسيما إذا كان ذلك النظام ضعيفاً لا يملك أدوات السيطرة المركزية على كل مناطق الدولة، أو كان نظاماً مبنياً على أساس قبلي أو مناطقي، حينها سيكون النظام الفيدرالي معيناً على إنشاء بذرة الوعي المناطقي والإقليمي والطائفي. وفي العراق لا يمكن الربط بين النظام الفيدرالي الحقيقي وبين ما يرفع من شعارات ديمقراطية تحت يافطة الفيدرالية، فالفيدرالية الحقيقية ليس لها علاقة بما يتم على أرض الواقع من سياسات تفكيك لبنية الدولة العراقية وتقسيم لشعبه على أسس طائفية وقومية. وليس لها علاقة بالدستور العراقي الذي يشرعن عملية التقسيم، ولا بالانتخابات التي جرت عام 2005 وكرست الولاء الطائفي والقومي بدلاً عن مفهوم المواطنة الحقيقية. وليس لها علاقة بالحكومات العراقية التي مارست كل أشكال الطائفية والقومية واستخدمت القمع والعنف لإسكات الأصوات المعارضة وفسحت المجال لهيمنة المليشيات على الشارع العراقي وممارسة كل أشكال التطهير العرقي والطائفي. وليس لها علاقة بالصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها أمراء الأقاليم سياسياً واقتصادياً والتي باتت تقترب بتلك الأقاليم إلى واقع النظام الكونفيدرالي. وإذا ما تكرست بعض الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أمراء الطوائف في العراق، فإن الأمر سيؤدي لا محالة إلى التقسيم وظهور دويلات جديدة تحل محل الدولة العراقية القائمة<sup>(1)</sup>.

---

(1) د. عبد الحسين شعبان، العراق: من إرث الماضي إلى تحديات المستقبل، بقاء العراق موحداً رهنً برحيل الاحتلال الأميركي، محاضرة أقيمت في مركز القناة للتنمية الإعلامية، وقامت شبكة العراق للجميع بنشرها في 2008/1/9 [www.iraq4all.com](http://www.iraq4all.com).

في ظل الواقع العراقي المنفلت يسعى دعاة التقسيم، سواء من الأمريكان كجوزيف بايدن وغيره، أو من العراقيين، إلى إيجاد مبررات للربط بين الفيدرالية والديمقراطية، فالفيدرالية باتت ضرورة للقضاء على النظام الدكتاتوري وثقافة الاستبداد ونموذج الدولة الصارمة الذي ساد العراق طوال السنوات الخمسين الماضية، وهي ستيح المجال أمام أطراف الشعب العراقي لتمارس حرية التعبير عن إرادتها وحققها في تقرير المصير. ويضيف دعاة التقسيم باسم الفيدرالية أن مواجهة الأحداث الساخنة، التي يمر بها العراق من عنف طائفي وإرهاب يسعى إلى القضاء على تجربة العراق الديمقراطية، باتت تتطلب تفكيك الدولة المركزية وإعادة صلاحياتها إلى الأقاليم، لكي تتمكن من حماية ذاتيتها الخاصة. ولعل هذا ما يتم بالفعل دستورياً وعملياً، حيث يتم الآن تعويم الدولة العراقية وإضعافها ونزع أغلب صلاحياتها، تلك التي يقرها النظام الفيدرالي نفسه، مثل وحدانية الجيش وحق التصرف بالثروات الطبيعية والأمور المالية ووحدانية التمثيل الخارجي والعلاقات الدبلوماسية، لصالح نظام آخر لا علاقة له بالنظام الفيدرالي، نظام سيؤدي في واقع الحال إلى تقسيم البلاد والتفريط بهويته الجامعة. ولهذا باتت فكرة تبني الفيدرالية كأحد أشكال تكريس العمل الديمقراطي في العراق، توحى بشيء من الريية لدى كثير من العراقيين، إذ أن الغالبية العربية في العراق تعترض من حيثية اعتبار أن الفيدرالية، التي استخدمت عبر نماذج عالمية متعددة كتجربة سياسية لتوحيد الدول أو الكيانات المفتتة وضمها لدولة واحدة، أصبحت تستخدم اليوم باسم الديمقراطية كأسلوب لتمزيق وحدة الكيان العراقي ونسيجه الاجتماعي، فلم يحدث في التاريخ أن عمل شعب على تمزيق وحدته وانتقل من حالة الوحدة إلى حالة التفتت بدعوى التغيير والديمقراطية.

والأمر الآخر المتعلق بالديمقراطية، هو أن الغالبية العربية تعتبر أن مسألة الفيدرالية تهم جميع العراقيين، وبالتالي فإن البت فيها يجب أن يخضع لقواعد ديمقراطية تتيح للشعب القيام باستفتاء على مثل هذه القضية المصيرية وغيرها من القضايا المصيرية الأخرى، كقضية كركوك وقانون الأقاليم وقانون النفط والغاز، لا أن يحرص البت في قضايا مصيرية كهذه بيد شرائح وأحزاب سياسية طائفية وقومية مستفيدة من المرحلة ومتحالفة مع الاحتلال، وقد أكدت تجربة سنوات

الاحتلال الماضية وما رافقها من شعارات ضخمة حول الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، كيف تصاعد الوعي الطائفي والعنصري إلى نسبة كبيرة من الشعب العراقي، وكيف استأثرت الأحزاب السياسية الحاكمة بهيمنة مطلقة على مجالس المحافظات التي تدعي تمثيلها طائفياً أو قومياً، بعيداً عن لغة التنافس السياسي المشروع الذي يتيح لبقية الأحزاب العراقية ممارسة قواعد اللعبة السياسية بنفس وطني، وهو ما حول تلك المحافظات والأقاليم إلى إقطاعيات وإمارات، تهيمن عليها أحزاب ومليشيات متقاتلة ومتصارعة على عوائد تلك المحافظات وقرارها السياسي، بعيداً عن رؤية وتوجيه الحكومة المركزية، مثلما يحصل في محافظات العراق الجنوبية، وخصوصاً في محافظة البصرة، التي باتت من أهم المحافظات التي يشتد فيها صراع الأحزاب والمليشيات المسلحة للهيمنة على واقعها السياسي وثرواتها الاقتصادية الكبيرة، وهو ما دفع إلى انفلات أمني خطير، وتدنٍ في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، الأمر الذي يطرح تساؤلات مهمة من قِبل:

ما مدى قدرة الحكومة العراقية على توظيف مفهوم الديمقراطية لإلغاء الولاء الطائفي والقومي، وإعادة بناء مفهوم المواطنة على نحو لا يجعل مؤسسات الدولة حكراً لمجموعة على حساب أخرى؟

وما مدى قدرتها أيضاً على سحب السلطات الواسعة التي يتمتع بها رؤساء الأحزاب والمليشيات والعشائر لصالح بسط السلطة القانونية والسياسية للدولة؟ ثم ما هي حدود قدرتها كذلك في خلق الوعي السياسي لقبول تبادل سلمي وديمقراطي للسلطة، وعلى نحو لا يجعلها في المستقبل حكراً لشخص أو عائلة أو حزب واحد؟<sup>(1)</sup>

ولعل أهمها هو: ماهي الضمانات التي لا تؤدي بالفيدرالية من جراء نقص الوعي إلى التطرف والمغالاة في مطالب أبعد تهدد مستقبل العراق ووحدته الإقليمية مثلما هو حاصل الآن؟

---

(1) فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 557.



## 5 - تجربة كردستان:

يحتاج أنصار الفيدرالية بالتجربة السياسية التي عاشها إقليم كردستان لمدة تزيد على ثلاثة عشر عاما في دفع مطالب الأكراد بالفيدرالية، ففي تلك المدة استطاع الأكراد تنظيم حياتهم السياسية وتأسيس تجربة ديمقراطية، تمثلت في انتخاب حكومة إقليمية وبرلمان ديمقراطي منتخب، أسس حرية الصحافة والتعبير والانغماس في مؤسسات المجتمع المدني، لكن الملاحظ أن تلك الآراء مردود عليها، فالتجربة التي عاشها الأكراد ما كان لها أن تنجح وتستمر لولا الدعم الأمريكي الغربي، بعد انسحاب العراق من الكويت عام 1991، والتي كانت تستند على استراتيجية توظيف الأكراد كأحد أضلاع التهديد والإهناك للعراق ولنظام الرئيس صدام حسين.

ورغم ذلك، فتجربة الأحزاب الكردية في إدارة ما سمي بالمناطق الآمنة لم تكن ناجحة بالمعايير الدولية للحكم، فقد شهدت المنطقة الكردية طيلة مرحلة التسعينيات واقعا مستمرا من عدم الاستقرار. تمثل بحالات الصراع الدامي بين الفصيلين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، حيث ألحق ذلك الصراع ضررا كبيرا بالمنطقة الكردية وأدى إلى قتل وتشريد وتهجير آلاف العوائل الكردية وتخريب البنية الاقتصادية الكردية. وانقسمت الإدارة في الإقليم إلى حكومتين، واحدة في السليمانية بزعامة جلال طالباني، وأخرى في أربيل بزعامة مسعود بارزاني. وبلغت المواجهات بين الحزبين ذروتها عام 1996 حينما اجتاحت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني (الأنصار) مدينة أربيل وطردت قوات الحزب الديمقراطي، مما حدا بمسعود البرزاني إلى الاستنجاد بالقوات العراقية وإعادة السيطرة على مدينة أربيل. ولم تشفع الوساطة التركية والأمريكية في جسر الخلافات بين الطرفين لارتباط الأمر بالزعامة على إقليم كردستان، وإدعاء كل طرف بأحقية في قيادة المنطقة<sup>(1)</sup>. أما عن الديمقراطية داخل الحزبين الكرديين فهي معدومة في الأصل، حيث لم تجر داخل تلك الأحزاب أي انتخابات حقيقية، وبقيت أحزاب أقل ما يمكن وصفها بأنها أحزاب عائلية أو شخصية مرتبطة

(1) د. دهمام محمد العزاوي، المناطق الآمنة: هل حققت الأمن لأكراد العراق؟ متابعات دولية، العدد 25، السنة الثانية، 2001، 4.

بشخصية زعيمها المؤسس وأفراد أسرته، فمسعود البارزاني ورث قيادة الحزب الديمقراطي من أبيه الملا مصطفى البارزاني، وهو منذ ذلك الحين لم يجر أي إصلاحات سياسية أو انتخابات، ويمارس أشد أنواع الإقصاء السياسي ضد معارضيه أو منتقديه. ونفس الحكم ينسحب على وضع السيد جلال الطالباني الذي يهيمن على حزب الاتحاد الوطني منذ تأسيسه منتصف السبعينيات من القرن المنصرم وإلى الآن، فهو يرفض إجراء أي ممارسة ديمقراطية تهدد زعامته للحزب.

أما الحديث عن التجربة السياسية في إقليم كردستان بعد الاحتلال الأمريكي، فلا زالت رغم مضي أكثر من خمس سنوات تتسم بعدم الاستقرار السياسي، نظرا للتنافس الحاد بين الحزبين الرئيسيين، إذ لم يتم توحيد الكثير من إدارات الحكومتين في أربيل والسليمانية إلى الآن رغم الادعاءات الرسمية المعلنة، ولا يزال في بعض الوزارات وبخاصة الدفاع ووزيران أحدهما يتبع أربيل والثاني يتبع السليمانية، كما لم يستطع الحزبان الكرديان حتى الآن توحيد شبكات الهاتف الخليوي بينهما، فالمواطن الكردي في السليمانية لا يستطيع الاتصال من هاتفه الخليوي بصديقه أو قريبه في أربيل أو دهوك إلا عبر اتصالات دولية.

أما عن واقع الحريات العامة فيشهد على تدنيه حملات الاعتقال التي تمارس ضد المعارضين السياسيين لنهج الحزبين الكرديين، ولا سيما الكتاب الإسلاميين والليبراليين والمستقلين، حيث أن المداهمات وعمليات الاعتقال والتصفية والمطاردة طالت الكثير منهم، وهو ما دفع منظمات عالمية إلى توجيه انتقادات علنية لحكومة الإقليم فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير. وتعيش فئات كثيرة من الشعب الكردي في ظروف معيشية واجتماعية صعبة، وهناك مؤشرات على تملل شعبي كردي من سياسات الحزبين، وتشهد على ذلك المظاهرات وأعمال العنف التي جرت في ذكرى الاحتفال بمجزرة حلبجة في آذار/مارس 2006، حيث قام المئات من أهالي حلبجة، الغاضبين على تردي الأوضاع المعيشية، بتدمير وإحراق المتحف الذي أقامته الأحزاب الكردية لتخليد ذكرى ضحايا حلبجة الذين أبيدوا بالأسلحة الكيميائية أثناء الحرب العراقية الإيرانية، حيث قام الأهالي بمهاجمة المسؤولين الأكراد الذين جاؤوا لإحياء

المناسبة، وقد كانت تلك الأعمال تعبيراً عن واقع الإهمال ونقص الخدمات الذي يعانيه المواطن الكردي<sup>(1)</sup>.

أما عن شعبية الأحزاب الكردية وجاهيريتها، فتشهد عليها حالة الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2005، حيث لم يصوت لقائمة التحالف الكردستاني في محافظة بغداد التي يعتقد أنها تضم ما يقارب 250 ألف كردي إلا 25459 شخصاً، مما يؤشر إلى أن غالبية ساحقة من أكراد بغداد لم تصوت لصالح الحزبين الكرديين ولم تقتنع بتجربتهما الديمقراطية وشعاراتهما القومية.

وبشكل عام فإن الكثير من المراقبين يشيرون إلى أن حالة الاستقرار النسبي التي تعيشها منطقة كردستان لم تأت من توافق صريح بين الحزبين الكرديين، بل من رؤية أمريكية تهدف إلى جعل هذه المنطقة بؤرة جذب سياسي واستثمار اقتصادي، يعطي مؤشراً ولو جزئياً على نجاح مشروع الولايات المتحدة في العراق، فضلاً عن أن الحاجة الأمريكية لتحالف الحزبين الكرديين تقتضي من الولايات المتحدة أفراد المنطقة الكردية بوضع سياسي واقتصادي متميز، وعليه فإن أولئك المراقبين يشيرون إلى أن حالة التوافق الظاهري بين الحزبين الكرديين قد تنفض في أقرب فرصة ترفع فيها الولايات المتحدة دعمها السياسي والمالي عنهما، كما فعلت في مرات سابقة، كما تنفض في أي لحظة تبدأ فيها أبعاد الفيدرالية في كردستان بالظهور، حينها سيكون التنافس حول السيادة على الثروة والقرار السياسي والإداري في الإقليم على أشده بين الحزبين الكرديين، وهذا ما لا يمكن حسمه دون حدوث مصادمات وأعمال عنف تعيد المنطقة إلى سنواتها السابقة من الفوضى وعدم الاستقرار.

## 6 - الرعاية الأمريكية:

يراهن مؤيدو الفيدرالية على موقف أمريكي أكثر مرونة وتساهلاً حيال منح الأكراد نوعاً من الفيدرالية القومية كجزء من المكافأة للأحزاب الكردية على تحالفها الوثيق مع مشروع الاحتلال الأمريكي للعراق. ويؤكد هؤلاء بأن الشعارات التي رفعتها الولايات المتحدة حول الديمقراطية، وحق تقرير المصير

(1) نقلاً عن وكالة رويترز للأنباء في 16 آذار/مارس 2006.

للأقليات والجماعات المقهورة، وجد تعبيره في مناطق مختلفة من العالم سواء في أثيوبيا أو البوسنة أو كوسفو أو تيمور الشرقية وغيرها، حيث أثرت الرعاية الأمريكية لبعض الجماعات عن حصولها على استقلال شبه ذاتي أو تام.

لقد تناسى هؤلاء أن لكل منطقة في العالم خصوصيتها في الأجندة العالمية للولايات المتحدة، وأن ما تم التعامل به في يوغسلافيا وإندونيسيا، لا يمكن تطبيقه على منطقة الشرق الأوسط المليئة بالصراعات الإثنية التي يمكن أن تزعزع المصالح الأمريكية وتضررها في الصميم. صحيح أن الولايات المتحدة تحالفت بشكل استراتيجي مع الأحزاب الكردية لتسهيل عملية احتلال العراق، وأنها خصت الأكراد بوضع سياسي واقتصادي متميز عن بقية مناطق العراق، وأنها أقرت الفيدرالية كإطار سياسي واقتصادي لتفكيك بنية العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعادة تركيبها وفق رؤية تخدم مصالحها في شرق أوسط جديد، إلا أن الواضح هو أن سياسة التقسيم الأمريكية في إطار الفيدرالية باتت تواجه بعقبات كأداء، وأن رعايتها للإقليم الكردي أخذ يصعب من مهمتها في دعم الاستقرار السياسي في عموم العراق. وقد أخذ سياسيون ومفكرون أمريكيون يوجهون اللوم إلى إدارة الرئيس بوش في تبنيتها للنهج الفيدرالي في إدارة الأوضاع في العراق، وأكدوا أن مشروع الفيدرالية في العراق سيفشل في تحقيق أهداف الولايات المتحدة في قيام عراق ديمقراطي ومستقر، حيث سيفتح باب التنافس والاحترا ب بين الجماعات العراقية للهيمنة على النفوذ والثروات في أقاليمها الفيدرالية، وسيصعب من مهمة الولايات المتحدة في إيجاد خطوط فاصلة بين الجماعات العراقية، إذ سيكون للاختلاط والتداخل بين تلك الجماعات، عبر التصاهر والعلاقات القرابية والقبلية، أثره الواضح في عرقلة الجهود الأمريكية والأحزاب العراقية الحاكمة في تصويب طبيعة وحدود الفيدراليات الجديدة.

عموماً يمكن أن نبين أهم الانتقادات التي أخذ يوجهها كتاب ومفكرون وسياسيون أمريكيون لسياسة الرئيس بوش في موضوع الفيدرالية، وعلى النحو التالي:

أولاً: عدم وجود خطوط إثنية تفصل بين السكان في مناطق العراق المختلفة، بسبب الاختلاط والاندماج المشترك والعلاقات الاقتصادية وحالات التصاهر والعلاقات القبلية والقرابية بين مجموعات العراق المختلفة، وهذا الأمر ينطبق على



الأكراد ذاتهم فهم منتشرون في محافظات العراق المختلفة من البصرة والأنبار وديالى وواسط والديوانية والموصل، ثم العاصمة بغداد التي يتواجد فيها أكثر من 250 ألف كردي يعيشون في أحيائها الفقيرة وأحيائها الراقية، بل إن الأمر ينطبق على إقليم كردستان ذاته، حيث تعيش فيه أعداد كبيرة من التركمان والكلدو آشوريين والعرب، بل إن المجتمع الكردي ذاته يعاني من انقسامات ثقافية واجتماعية وقبلية، تبرز بشكل واضح بين أنصار جلال الطالباني من السوران الذين يتمركزون في محافظتي السليمانية وأربيل، والذين تهيمن عليهم النزعة السورانية، وأنصار مسعود البارزاني من البادينان الذين يعيشون في محافظة دهوك، وتهيمن عليهم النزعة البادية، وهو ما يجعل أي محاولة أمريكية لفرض نموذج فيدرالي للحكم في العراق محفوفة بالمخاطر المستقبلية، حيث سيزيد ذلك من حالة التقسيم والتفكيك لبنى العراق الاجتماعية، وهو ما يشكل هزيمة لإستراتيجية الولايات المتحدة في العراق.

ثانياً: إن أي محاولة أمريكية لتطبيق الفيدرالية والتقسيم ستواجه بمشكلة تحديد هوية المؤسسات الإدارية، ثم هوية المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية، إذ أن أي تقسيم سينعكس على تفكك قوات الجيش والشرطة العراقية، فالجيش العراقي يتألف في غالبيته من الشيعة والأكراد. أما القوى الأمنية التابعة لوزارة الداخلية فجعلها مشكلة من المليشيات الشيعية (قوات بدر وجيش المهدي وحزب الدعوة)، ويعني تقسيم العراق أو إعادة هيكلته وفق إطار فيدرالي، إعادة تقسيم قوى الجيش والشرطة وتعزيز دور المليشيات للسيطرة على الفيدراليات الناشئة، فالأكراد سيعملون على تعزيز مليشياتهم المسلحة (البشمركة) في إقليمهم، والشيعة سيعملون كذلك لتوظيف الأجهزة الأمنية الحكومية وقوات الجيش لتصفية حسابات داخلية بينهم وضد خصومهم، ومن ثم السيطرة لاحقاً على مناطق الجنوب الغنية بالنفط. أما الأحزاب والمجموعات السنية فقد تلجأ إلى توظيف مجالس الصحوة التي تشكلت مؤخراً للحصول على امتيازات فتوية بمناطقها التي يعتقد أنها تضم موارد نفطية كبيرة غير مكتشفة<sup>(1)</sup>، ولعل هذا الواقع سيدفع إلى

---

(1) جمال محمد تقي، شبح اجتثاث العراق يحوم على كركوك، القدس العربي 3 آذار/مارس 2007.

مزيد من الانفلات والفوضى التي تضر بالاستقرار الذي تراهن إدارة بوش على تحقيقه في العراق.

ثالثا: وارتباطا بالفقرة السابقة، تظهر مشكلة أخرى تتعلق بتوزيع وتقاسم ثروة العراق النفطية، فمن شأن سيطرة الميليشيات الشيعية على مناطق الجنوب أن تؤدي إلى هيمنة مطلقة على آبار النفط ومصادر الثروة الأخرى، كما أن هيمنة السنة على إقليمهم سيدفع إلى محاولة استثمار كميات النفط الكامنة في إقليمهم. أما الأكراد الذين يهيمنون فعليا على إقليمهم فسيسعون إلى زيادة نفوذهم السياسي والاقتصادي هناك، ويحاولون الاقتراب أكثر من حقول النفط الغنية في كركوك. وفي ظل هكذا انقسام، فإن المشكلة الأكبر للولايات المتحدة تكمن في أنها لا تستطيع أن تفرض قرارا سياسيا يلزم الفيدراليات الناشئة بالتعامل مع شركات النفط الأمريكية لاستثمار حقولها النفطية، وقد يكون الأمر أكثر تعقيدا حينما يدرك الأمريكي أن الأحزاب الكردية، التي هي أكثر الأطراف العراقية طواعية لاستقبال القواعد العسكرية والشركات الأمريكية، لا تستطيع تصدير النفط عبر حدود كردستان، فليس هناك مصلحة إقليمية لدول الجوار (إيران، سوريا، تركيا) لمساعدة الأكراد في الحصول على استقلالهم وحريتهم.

رابعا: إن من شأن تثبيت الفيدرالية، وما يجره من تقسيم للعراق، أن يضر بالاستقرار الإقليمي وسياسات الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة العربية وبقية مناطق العالم، حيث تسيطر مجموعات إسلامية متطرفة كتنظيم القاعدة على المناطق السنية، ولهذا فمن شأن تقسيم العراق أن يسمح لتلك المجموعات أن تثبت وجودها السياسي في العراق. ومع حرمان السنة من الأموال والنفط، وعزلهم في إقليم محروم من الموارد المالية، فإن دولا سنية عربية، كمصر والسعودية، سترغم على التدخل بهدف دعم السنة من جانب وتفادي هيمنة المجموعات الإسلامية المتطرفة على هذا الجزء من العراق من جانب آخر. فضلا عن أن هيمنة قوى شيعية إسلامية متطرفة (التيار الصدري والمجلس الإسلامي الأعلى) على آبار النفط في جنوب العراق، سيدفع إيران إلى تكريس هيمنتها، ومن شأن تلك الهيمنة الإيرانية على الفيدرالية الجنوبية أو الشيعية المجتزأة أن ينعكس على وضع الطاقة العالمي، حيث سيرفع من مكانة إيران النفطية وتحكمها في السوق

العالمي. وهو ما سيكون له انعكاس على دور إيران الإقليمي لجهة تحالفها مع سوريا والحركات الراديكالية الإسلامية التي تواجه إسرائيل والولايات المتحدة مثل حزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي.

أما الأكراد، فلا أصدقاء أو حلفاء إقليميون مناصرون لهم، حيث ستسعى تركيا وسوريا وإيران إلى زعزعة الاستقرار في كردستان واستغلال أو تفعيل الانقسامات الحادة بين الأحزاب الكردية. ولا بأس من إعادة دعم وتوظيف الجماعات السنية المتطرفة في شمال العراق كأمناء الإسلام، بهدف تفكيك أو إلغاء الفيدرالية الكردية. إن هذا المشهد قد يدفع إلى تفجير الانقسامات وزيادة حالة التشطي في المشهد العراقي، وليس من المستبعد أن تمتد مفاعيل هذه الانقسامات إلى باقي دول الشرق الأوسط والدول العربية، وهو ما يهدد باندلاع نزاعات محلية تفكك نسيج تلك الدول الاجتماعي ويسمح بزيادة التطرف الإسلامي<sup>(1)</sup>.

خامساً: أما فيما يتعلق بالفيدرالية الكردية، فلا شك أن الولايات المتحدة، ورغم تحجيمها للدور الإقليمي في العراق، فإنها لا زالت تخشى معارضة دول الجوار العراقي من قيام فيدرالية كردية تمهد لدولة كردية مستقلة قد تشجع مستقبلاً المطالب الاستقلالية والولاءات المزدوجة للأكراد المنتشرين في دول الجوار. وتعد تركيا في هذه الحالة أشد الدول قلقاً من تصاعد طموحات الأكراد العراقيين في الاستقلال، إذ رغم التحجيم الأمريكي لدور تركيا في العراق، فإن الحكومة التركية لم تقصر في تبني كل أشكال العمل السياسي والعسكري ضد أكرادها المتمرسين في شمال العراق، ومن خلالها يتم توجيه رسالة إلى أكراد العراق، بأن تركيا ستقطع أي محاولة لنيل استقلالهم.

وبهذا فإن موافقة الولايات المتحدة على فيدرالية كردية تمهد مستقبلاً لقيام دولة كردية مستقلة، سوف يؤكد مخاوف تركيا وقلقها من الدور الأمريكي في العراق، وهو ما ينعكس على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في قضايا دولية مهمة أخرى<sup>(2)</sup>.

(1) د. عبد الإله الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، شبكة العراق للجميع [www.iraq4all.com](http://www.iraq4all.com) في 14 شباط/فبراير 2008.

(2) يوسف الكويليت، من يقرر لا أو نعم للدولة الكردية، الرياض 15 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

وبالرغم من علامات الامتنان التي تشعر بها إدارة الرئيس بوش لقيادات الأحزاب الكردية الذين كانوا حلفاء حقيقيين قدموا المساعدة في احتلال العراق عام 2003، إلا أن على الولايات المتحدة أن تفكر مرتين قبل أن تقدم على منح الضمانات الأمنية لدولة كردستان المستقلة. فإقليم كردستان العراق لا يملك اقتصادا قويا بسبب قلة الموارد الطبيعية والجو الإقليمي المعادي لقيام دولة كردية، كما أن الإقليم لا يملك أي منفذ على البحر<sup>(\*)</sup>. ولهذا فإنه سيكون معتمدا كل الاعتماد على جيرانه في عملية تصدير واستيراد المواد، بما فيها النفط الذي يطمح الأكراد للسيطرة عليه. وحتى إذا ما سيطر الأكراد على نفط كركوك، فإن دولة كردية مستقلة، لا منفذ لها على البحر، لن تتمكن من الحياة إذا ما رفضت دول الجوار التعاون معها في تصدير وبيع النفط، ناهيك طبعا عن توافر أساليب أخرى للحصار الإقليمي تجعل من هذه الدولة معتمدة بالكامل على المعونات الأمريكية، بالإضافة إلى أنه بدون الرعاية الأمريكية فإن إقليم كردستان لن يكون مكانا مستقرا سياسيا واقتصاديا بسبب الخلافات العميقة بين أنصار الطالباني وأنصار البارزاني<sup>(1)</sup>.

فهل تكون الولايات المتحدة مستعدة لإقامة قواعد عسكرية ووجود عسكري دائم في كردستان المستقلة؟  
وهل ستغامر الولايات المتحدة وتضع موضع الخطر دون أن يكون لذلك أي مردود استراتيجي؟

---

(\*) وهو ما يؤكد السيد كوسرت رسول علي، القيادي البارز في الاتحاد الوطني الكردستاني والذي يتولى حاليا منصب نائب رئيس إقليم كردستان، حيث أن قيام دولة كردية في ظل الوضع الراهن والمشهد القائم في هذه البلاد وفي ظل غياب الديمقراطية المنشودة، هو أمر غير ممكن ويؤكد السيد كوسرت هذا الموضوع في مقابلة له مع السيد إحسان عزيز مراسل صحيفة الزمان العراقية بقوله: حتى لو افترضنا جدلا بأن دولة كردية مستقلة قد انبثقت في كردستان العراق، فكيف يمكن لها أن تدوم أو تستمر في وجودها كدولة؟ وهي معزولة وتفتقر إلى منفذ مائي للاتصال بالعالم، ناهيك عن تعرضها للمحاربة من جانب إيران وتركيا وسوريا والعراق أيضا. بمعنى أن فكرة إقامة تلك الدولة محكومة بالفشل مسبقا. نقلا عن د. خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، 427.

(1) د. لقاء مكي، الدولة الكردية.. هل من فرصة؟ موقع الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) في 2006/5/23.



لهذه الأسباب يشير السفير الأمريكي في تركيا، دبليو روبرت بيرسون، إلى أن عواقب تقسيم العراق يمكن أن تكون أسوأ من المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم في العراق، وعلى إدارة الرئيس بوش أن تستخدم كل ما لديها من قوة وتأثير في العراق وفي المنطقة من أجل العمل على قيام حكومة مركزية قوية في بغداد، قادرة على السير بالبلاد إلى الاستقرار من خلال المفاوضات مع الأطراف والقوى المتنازعة، بغض النظر عن رأينا في مواقف تلك الأطراف. ويقارن بيرسون قضية تقسيم العراق على ما كان عليه الوضع في الولايات المتحدة إبان الحرب الأهلية الأمريكية، فيقول: قد يبدو تقسيم العراق مغرياً للبعض، لكن على ذلك البعض أن يتذكر النصيحة التي أسداها هوراس غريلي للجنوب الأمريكي عام 1861، عندما قال لهم: أن يدعو الأخوات المخطئات أن يغادرن بسلام - يقصد بالأخوات هنا الولايات طبعاً - لكن غريلي غير رأيه فيما بعد، وراح يحث الشمال على الحرب ضد الجنوب من أجل الحفاظ على الاتحاد بين الولايات الأمريكية<sup>(1)</sup>.

وأخيراً، نختتم بما قاله نائب مدير دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جوست هلترمان)، في مقال له بعنوان الحجج الواهية لأنصار التقسيم الناعم، والتي أكد خلالها خطأ القراءة الأمريكية للواقع العراقي المعاش. إن سعي الولايات المتحدة لتقسيم العراق يخالف، حسب هلترمان، رأي غالبية العراقيين، إذ أن نسبة كبيرة من العراقيين، وعلى رغم محاولات التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي استهدفتهم، ظلوا خليطاً اجتماعياً تكثر فيه الزيجات المختلطة بين فئاته وطوائفه. ورغم سياسات التخويف والعنف وحملات التطهير والقتل الجماعي المستمرة، إلا أن استطلاعات الرأي التي أجريت بين العراقيين خلال الأربع سنوات الماضية أكدت أن الغالبية منهم ترغب في أن تظل بلادهم موحدة، وبالتالي فهم يرفضون الفدرالية أو أي شكل آخر من أشكال التقسيم. وهنا يشير إلى التقرير الاستطلاعي الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية للأكاديمي الأمريكي المعروف انتوني كوردسمان في 2007/10/25، والذي يبين أن نسبة العراقيين المؤيدين لعراق موحد

(1) نقلاً عن د. عبد الإله الراوي، نفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، شبكة العراق للجميع [www.iraq4all.com](http://www.iraq4all.com) في 14 شباط/فبراير 2008.

ولحكومة مركزية قوية بلغت 79%<sup>(1)</sup>. وهذه واقعة غير مشجعة للإدارة الأمريكية، ففي أعقاب ممارسات التدمير والتفكيك التي مارستها الولايات المتحدة ضد وحدة العراق الوطنية ونسيجه الاجتماعي، فإن إدارة بوش أقنعت الكثير من العراقيين، وربما معظمهم، أنها لم تحتل بلادهم لكي تنشر الحرية، بل لتمارس شكلا جديدا أكثر تطورا من أشكال الإمبريالية. وفي الاستطلاع الأخير أظهر أغلب العراقيين أنهم، ينظرون إلى الولايات المتحدة بوصفها قوة تدمير وليست قوة تحرير. وهذا النمط من الإنكار والتدمير أثار لديهم حماسة وطنية عالية، تبينت معالمها في تصاعد أعمال المقاومة المسلحة للوجود الأمريكي، وارتفاع معدلات خسائره البشرية والمادية، وهو ما قد يوجب في المراحل المقبلة ثورة وطنية عارمة يشارك فيها غالبية العراقيين.

---

(1) تم نشر التقرير باللغة العربية في وكالة الأنباء العراقية 26 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

## الخاتمة

لا يجادل أحد في أن الأكراد عانوا كغيرهم في العراق من إشكالية الاندماج في هوية وطنية جامعة، نظرا لتطلعاتهم القومية في الاستقلال من جانب، وبسبب أخطاء بعض النظم العراقية التي ظلت تنظر إلى المسألة الكردية على أنها مجرد تمرد لمجموعة خارجة عن القانون، تتلقى دعما ومساعدات أجنبية للإخلال بالأمن الوطني العراقي. كان لبقاء المسألة الكردية دون حلول سياسية حقيقية أثر واضح في استمرار ثقافة الإقصاء في الواقع العراقي، إذ فشلت غالبية النظم العراقية في تنمية تجربة ديمقراطية، تقوم على الاعتراف بالمواطنة كإطار عام يجمع كل العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والعرقية، كما فشلت في بناء أطر رضائية جامعة تسمح بالتعايش المشترك والقبول بالشريك الآخر في الوطن. وقد شكلت لغة السلاح والقوة العسكرية المفرطة في أحيان كثيرة بديلا مقنعا، لجأت إليه أغلب الحكومات العراقية لحل إشكالية الاندماج الكردي في الهوية العراقية، وهو ما ساهم لاحقا في إنعاش كثير من مظاهر التهميش والتطرف في المشهد السياسي العراقي، وزيادة الاحتقان والتوتر في الشارع العراقي بشقيه العربي والكردي، وتلك ولا شك كانت من أهم علامات اليأس من اكتمال مشروع سياسي وطني، يجمع عليه العراقيون، يحل إشكاليات هويتهم الوطنية.

بالقطع لم تكن الحكومات العراقية هي اللاعب الوحيد في صناعة مشاهد الإقصاء والعنف في الواقع السياسي العراقي، فأدوار القوى الخارجية في تأجيج الصراع القومي في العراق لم يكن من قبيل نظرية المؤامرة، التي اعتادت نظمنا العربية إطلاقها لتبرير أزماتها المستعصية وسلوكياتها المنحرفة حيال فئات من شعوبها. لقد كانت أساليب التدخل السياسي والدعم المالي المباشر أحد الخناجر التي تمكنت بريطانيا سابقا والولايات المتحدة وإيران وإسرائيل لاحقا من غرزها في الجسد العراقي، وكانت من العوامل الدافعة لاستمرار التمرد الكردي وتصاعده، وذلك لغايات لا تخدم نضال الكرد القومي بقدر خدمتها لرؤية القوى الكبرى

الراغبة في استنزاف القدرات العراقية لصالح مشاريعها المتعلقة بالعراق وعموم المنطقة العربية.

كان دخول الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران على خط الدعم المالي والعسكري والسياسي من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الحركة الكردية العراقية، حيث أفقد التدخل الأجنبي مطالب الأكراد بُعدها الوطني، وأصبغها بمقاصد دولية هدفها إضعاف العراق وزعزعة استقراره الداخلي، وذلك لغايات تخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية حيال العراق وعموم المنطقة العربية، وهو ما تأكد بشكل سافر بعد عام 1991. حيث لعب التدخل الأمريكي-البريطاني المباشر، بذريعة حماية الأكراد، دورا في اختراق وحدة العراق الوطنية، وشكلت الحماية العسكرية لإقليم كردستان والدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للأحزاب الكردية في انعاش مطالب الأكراد القومية باتجاه مغل بسيادة العراق واستقلاله السياسي. وقد منحت الرعاية الأمريكية والغربية الأحزاب الكردية واقعا سياسيا مؤثرا، تبينت أبعاده في المراحل التي أعقبت احتلال العراق في نيسان/أبريل 2003، حيث دخلت تلك الأحزاب بقوة إلى الواقع العراقي الجديد، وتمكنت من توظيف تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لكسب المزيد من مرتكزات القوة لتعزيز مشروعها القومي في إطار الفيدرالية، التي لم يعد يخفي قادة كرد كبار أنها ستشكل منذ الآن مرحلة وسطى للانتقال لاحقا إلى الدولة الكردية المستقلة، ومتى ما سنحت الظروف الدولية بذلك.

لم تكن سياسة التحالف الكردي مع المشروع الأمريكي الرامي لتفكيك العراق ورفع القيادات الكردية لشعارات قومية وعنصرية تكرر انفصالها عن النسيج السياسي والاجتماعي العراقي لتمر دون أن تحدث ارتباكا واحتقانا في الشارع العراقي، بعد أن أخذت تبدي كثير من الأحزاب العراقية ومؤسسات المجتمع المدني وقطاعاته الجماهيرية انتقاداتها العلنية لأداء الأحزاب الكردية المنفلت عن قواعد العمل السياسي، فالاستغلال المريب لمعاناة العراقيين عموما، والمساهمة عن قصد في زيادة أزماهم السياسية والأمنية والاقتصادية والمساهمة مع القوى الظلامية الساعية في تفكيك عرى النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع العراقي، قد خلق ردة فعل عنيفة في الشارع العراقي، وأظهر نوعا من التشفي لأي خطوة



يقوم بها أعداء الأكراد لتحجيم اندفاعاتهم القومية كما فعلت تركيا في مرات كثيرة.

وفي الوقت الذي يبحث فيه غالبية العراقيين عن مخرج للتخلص من واقع الاحتلال الأمريكي وتبعاته الثقيلة، بدأ الأكراد يضغطون ويتحدثون عن همومهم الذاتية في الفيدرالية وتقرير المصير والاستقلال، وتناسوا أن تلك المطالب باتت عامة ومشتركة لعموم العراقيين، الذين ينبغي أن يتوحد مطلبهم جميعا في مقاومة الوجود الأمريكي واستعادة السيادة والحرية وتقرير المصير وإعادة الإعمار للبنية التحتية المدمرة.

إن إصرار الأكراد للحصول على بعض المطالب المتعلقة بالفيدرالية، وضم مدينة كركوك، والاحتفاظ بقواهم العسكرية وثرواتهم النفطية، وسعيهم الحثيث لبناء مؤسساتهم السياسية وأجهزتهم المحلية بعيدا عن سيطرة الحكومة العراقية، هو تجاوز واضح لتطلعات بقية فئات الشعب العراقي من العرب والتركمان، الذين ظلوا يجدون في التحركات الكردية جنوحا عن الخط الوطني وضربا للوحدة الوطنية المنهكة بالاحتلال وسياساته التخريبية وتدخلات دول الجوار ومصالحها القومية. ويتخوف معظم العراقيين من أن يفضي الإصرار الكردي على مطالبهم القومية إلى تشجيع أقاليم عراقية أخرى للمطالبة بذات الحقوق تحت ذات الشعارات المبنية على الظلم والاضطهاد والحرمان، لاسيما وأن الدستور الدائم وقانون تشكيل الأقاليم قد أقر بالصيغة الفيدرالية للعراق، وبحق كل ثلاث محافظات أو أكثر في تشكيل إقليم فيدرالي استنادا إلى روابطها الجغرافية والتاريخية، مما يجعل وحدة العراق وروابط شعبه الخاسر الوحيد في ذلك.

لقد أخذ الاعتقاد يتكرس لدى نسبة كبيرة من العراقيين بأن الضغط الكردي للحصول على الفيدرالية، إنما يعكس واقع القوة السياسية والعسكرية التي تملكها الفصائل الكردية نتيجة للرعاية الأمريكية، واستغلالا للظرف السياسي والعسكري المنهك الذي يمر به العراق نتيجة تدمير قواته العسكرية وتكبير إرادته السياسية، لقد كان الأجدى بالحركة الكردية أن تستكمل الخطوة الصحيحة التي ابتدأتها في مؤتمر لندن 2002 وأربيل 2003، حينما اشتركت بهويتها الوطنية العراقية وطرحت من خلالها مشروعها السياسي الفيدرالي وحظي بموافقة غالبية التيارات

والقوى المعارضة آنذاك، وكان من المؤمل أن تستمر الحركة في رفد توجهاتها السابقة وزيادة رصيدها في الشارع العراقي، إلا أن ركونها إلى واقع القوة والنفوذ الذي حازته بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق، أفرز لديها شعورا بالهوية والقدرة على اقتناص الفرصة لتحقيق أهدافها القومية، فأخذت تنفرد من جديد بأهدافها السياسية عن الصف الوطني، وتذهب بعيدا للمطالبة بالفيدرالية كواقع سياسي غير مألوف في تاريخ العراق الحديث، وهو ما ولد ردة فعل لدى قطاعات شعبية وحزبية عربية، دفعت لبروز حالة من الاستقطاب والتقاطع القومي في الشارع العراقي، أخذ الاحتلال الأمريكي يتغذى على وجوده واستمراره.

في الختام، فإن مستقبل المسألة الكردية وضمان تمتع الأكراد بحقوقهم القومية، لا يمكن أن يتم بعيدا عن الإجماع الوطني الذي يحفظ للعراق وحدته الوطنية، فذلك الإجماع بات أمرا لازما لتحقيق الحقوق وتثبيت المطالب، لا سيما في ظل الأوضاع المنفلتة والمصالح الفئوية والحزبية الضيقة التي أصبحت تهدد أمن العراق وسلامته الإقليمية، كما أنه شرط من شروط إخراج الاحتلال الأمريكي وتجميع دوره في اختراق وحدة العراق الوطنية ونسيجه الاجتماعي.

ولا شك أن تحقيق الإجماع الوطني لن يتم إلا في ظل إعادة صياغة وبناء المشروع الوطني العراقي، على أسس سليمة تزيل التشوهات التي لحقت بهوية العراق السياسية، سواء في مراحل الحكم السابقة أو في المرحلة التي تلي زوال الاحتلال الأمريكي، إذ أن إعادة بناء المشروع الوطني وجسره لن يتم في ظل مشروع الاحتلال وسياساته التخريبية، كما لن يتم أيضا في ظل سياسات الإقصاء والتمهيش التي تمارسها بعض الجماعات المهيمنة على العملية السياسية القائمة الآن في العراق، وإنما يتم في إطار حوار بين القوى الوطنية المؤمنة بوحدة العراق، ومن جميع مكونات الشعب العراقي القومية والمذهبية، حوار يستند على الديمقراطية والمصارحة والاحترام المتبادل للتطلعات، حوار يكون سقفه الوطن بكل ما يعنيه من هوية جامعة لكل أشكال التعدد المذهبي والعربي في الساحة العراقية، حوار يسعى إلى تهذيب الآثار السلبية للتعدد وتطويعها سلميا للدخول في خانة التوحد الوطني، حوار يأخذ بالاعتبار حل المشكلات السابقة التي اعترضت سبيل الوحدة الوطنية، والمشكلات اللاحقة التي خلفها الاحتلال. وفي المرحلتين تبقى المسألة

الكردية حاضرة، بل وتحتل خصوصية متميزة في الواقع العراقي، إذ أن حلها يعد من أقدس المدخلات لبناء عراق ديمقراطي تتعايش فيه جميع الأديان والمذاهب والقوميات، حل يكون مدخله الأول اعتراف الشعب العربي في العراق بحقوق الشعب الكردي في الهوية وتقرير المصير، ولكن ضمن وحدة العراق وتوافق جميع فئات الشعب العراقي على تلك الحقوق، ومن خلال جمعية وطنية عراقية يتم انتخابها بعد رحيل الاحتلال، تقوم بتحديد أبعاد تلك الحقوق ومقوماتها الدستورية والسياسية، ونعتقد أن تلك الحقوق ينبغي أن لا تمنح أبعد من الحكم الذاتي الذي أقر للأكراد سابقاً، ولكن هذه المرة بضمانات وطنية تسمح بتطبيقه على أسس واقعية بعيداً عن لغة الربح والخسارة التي غلبت على توجه القيادة العراقية السابقة والأحزاب الكردية، ضمانات توسع من صلاحيات الحكم الذاتي، وعلى نحو يجعل الأكراد يشعرون بخصوصيتهم القومية ضمن عراق ديمقراطي موحد.

أما موضوع الفيدرالية، فمن المستحسن للقيادات الكردية، إذا ما أرادت استرضاء الأغلبية العربية في العراق وكسب تأييد الشارع العربي لمطالبها السياسية، أن تبتعد عن التمسك به في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ العراق، لأن هذا الموضوع ارتبط بنتائج الاحتلال الأمريكي ورؤيته الرامية إلى تقسيم وتفكيك النسيج الوطني العراقي، وقد بدأت هذه الفكرة توحى لكثير من القوى السياسية والشعبية العراقية بالريية، وتدل على أشياء كثيرة وبعيدة كل البعد عن فكرة الوطن الواحد والشراكة الواحدة والنضال المشترك بين العرب والكرد، ولهذا فإن مناقشة موضوع الفيدرالية ينبغي أن يتم في ظروف طبيعية، يتم قبلها تحرير العراق من الاحتلال ومعالجة المشكلات السياسية والانقسامات الاجتماعية التي خلفها، لا أن يتم مناقشة ذلك الموضوع في ظروف التحالف مع الاحتلال، واقتناص فرصة انشغال الغالبية العربية بصراعاتها المذهبية، ومحاولة جني أكبر قدر من المكاسب على الأرض.

أما معالجة مسألة كركوك، وهي من أعقد المسائل التي تعترض سبيل حل المسألة الكردية في العراق، فينبغي أن يتم كذلك في ظروف طبيعية بعيدة عن أجواء الاحتلال والمراهنة على بقائه، وقد تبين لنا بكل أسف أن زهو الأحزاب الكردية بتحالفها مع الاحتلال دفع إلى ظهور ممارسات عنصرية كردية حيال العرب

والتركماني في مدينة كركوك، أدى إلى هجرة مئات آلاف العوائل العربية والتركمانية من المدينة، ولهذا فإن الحل الأمثل لهذه القضية الشائكة أن يتم الرجوع إلى الاتفاقيات السابقة بين الحكومات العراقية والأحزاب الكردية، وفي مقدمتها بيان آذار/مارس 1970، وقانون الحكم الذاتي لعام 1974، وفي المحادثات التي أجريت عامي 1991-1992، والتي أقرت بضرورة إجراء إحصاء سكاني في مدينة كركوك بالاعتماد على إحصاء عام 1957 كأساس لتحديد هوية كركوك، علما بأن ذلك الإحصاء قد بين أن الأغلبية لم تكن كردية سواء في عموم محافظة كركوك أو داخل مركزها.

إن ذلك الإجراء ينبغي أن يرافقه القيام بسياسات إعادة المهجرين من العوائل الكردية وفق سياقات عادلة، يتم من خلالها إعادة تمكين تلك العوائل من العودة إلى أملاكها السابقة، وتعويض من لا يرغب بالعودة، إضافة إلى تعويض العوائل العربية الراغبة بمغادرة المدينة وعدم إجبار من لا يريد المغادرة، لأن ذلك يخل بمبدأ المواطنة الذي يتيح للفرد العراقي حرية السكن والانتقال إلى أي مدينة عراقية ودون ضغوط أو إجبار، وهذا الأمر ينطبق بكل تأكيد على المواطن الكردي الذي يتيح له القانون العراقي أن ينتقل للسكن والعمل في أي مدينة عراقية دون إكراه أو خوف.

أما فيما يتعلق بتوزيع العوائد النفطية، وهي من الأمور المعقدة التي أخذت تطفو على العلاقات العربية الكردية، فينبغي أن لا تخضع لمنطق الغلبة والقوة التي تمارسها الأحزاب الكردية برعاية الاحتلال، فالسيطرة على ثروات البلاد وإعادة توزيعها هي مسئولية الحكومة المركزية، وهو ما هو معمول به في أغلب دول العالم. ولا ينبغي لأي إقليم أو محافظة أن تستأثر بعملية التنقيب والاستخراج والبيع بالاتفاق مع الشركات العالمية، كما تفعل الأحزاب الكردية اليوم، ودون موافقة الحكومة المركزية، فمن شأن استمرار هذا الواقع أن يخلق آثارا سلبية على وحدة العراق الوطنية، خاصة إذا ما تواصلت تلك الأحزاب مع أسلوب الاستقواء بالمحتل وسياساته الفتككية لنسيج العراق الوطني.

يبقى أخيرا القول: إن حل المسألة الكردية في العراق ينبغي أن يكون حلا عراقيا وطنيا خالصا، يتم فيه الابتعاد عن أي ضغوطات أجنبية تريد الإخلال بالوحدة الوطنية العراقية، ومثلما أن مصلحة الأحزاب الكردية أن يقر العرب



بالحقوق القومية الكردية ويعترفون بهويتهم القومية في إطار عراق ديمقراطي موحد، فعلى الأحزاب الكردية أن تقدم ميثاق شرف وطني تقر فيه بعدم اللجوء إلى الخيار الأجنبي والضغط الخارجية لكسب الحقوق.

لقد أثبت تاريخ الحركة الكردية في العراق أن خيار الاستعانة بالقوى المعادية للعراق هو خيار فاشل، أضرب بتاريخ الحركة الكردية ونضالها القومي، وجلب الكوارث الإنسانية للشعبين العربي والكرد في العراق، مثلما أثبت أن لجوء النظم العراقية إلى الخيارات العسكرية وأساليب العنف لحل المسألة الكردية هي خيارات فاشلة أيضاً، جلبت الفوضى وعدم الاستقرار وضياع فرص التنمية الحقيقية للبلد. ولهذا فمن شأن لجوء الأكراد إلى الخيار الوطني، وضمن جبهة تضم القوى والتيارات العراقية الأخرى، أن يعزز من فرص الأحزاب الكردية للحصول على مطالبها القومية. وفي الواقع العراقي الراهن، بات هذا الأمر شرطاً ضرورياً بهدف إيجاد إجماع وطني على حل جميع الإشكاليات التي يعانيها العراق، وفي مقدمتها بالقطع إشكالية الاحتلال وإيجاد إجماع وطني لخروجه، ومن ثم إشكالية تصور شكل الدولة العراقية المنشودة بعد الاحتلال، وهويتها الوطنية وطبيعة علاقات مكوناتها الرئيسة، فحسم تلك الإشكاليات باتت ضرورة لازمة لنهوض العراق من جديد، وفق أسس تقوم على حكم الدستور والقانون الذي يتيح للأكراد، كما لغيرهم، الحصول على حقوقهم دون تمييز أو إكراه.



## سيرة ذاتية

- دكتور دهام محمد العزاوي

- ولد في العراق - محافظة صلاح الدين عام 1970.
- دكتوراه في العلوم السياسية.
- عمل باحثاً متفرغاً في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد للمدة من 1995 الى 2001.
- عمل لذات المدة محاضراً في الجامعات العراقية التالية:
  - جامعة بغداد
  - جامعة النهرين
  - جامعة اليرموك
- عمل مدرسا وباحثاً في قسم العلوم السياسية/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة المرقب - ليبيا للفترة من 2001-2005
- يعمل مدرسا وباحثاً في قسم العلوم السياسية/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة السابع من أكتوبر - ليبيا من العام الدراسي 2005 وإلى الآن.
- قام بتدريس المواد التالية:
  - مبادئ العلوم السياسية
  - السياسة الخارجية
  - الفكر السياسي
  - التحليل السياسي
  - الرأي العام والإعلام الدولي
  - الدبلوماسية
  - النظم السياسية المقارنة
  - الأمن القومي العربي

- مبادئ حقوق الإنسان
- التنشئة السياسية
- الجغرافية السياسية
- الثقافة الإسلامية
- تاريخ الوطن العربي
- علم الاجتماع السياسي
- التنظيم الدولي
- التنمية والتحديث
- السياسية والحكم في الاسلام
- صدر له عدد من الكتب والبحوث العلمية:

#### أولا - الكتب:

- الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل، عمان، 2003
- العولمة والتدخل الانساني لحماية الأقليات دار الثقافة الجديدة، عمان (تحت الطبع).

#### ثانيا - البحوث العلمية:

- التدخل الصهيوني في مشكلة جنوبي السودان، مجلة قضايا دولية، العدد 32، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 1999
- الأمم المتحدة والتدخل الانساني: رؤية نقدية في ظل الواقع الدولي المعاصر، مجلة الآداب والعلوم العدد الأول، جامعة ناصر، ليبيا 2001.
- السبع الديني لمفهوم الإرهاب في السياسة الصهيونية، مجلة التواصل، العدد 2، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، يونيو 2004.
- المسألة الكردية في العلاقات العراقية التركية وأثرها في الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 120، جامعة الدول العربية، القاهرة، يناير 2004
- البعد الاسرائيلي في الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة شؤون عربية، العدد 134، القاهرة، جامعة الدول العربية ربيع 2008.



- الاحتلال الأمريكي وأبعاد الدور الإقليمي في العراق، مجلة دراسات عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان 2008.
- صورة الإسلام في الغرب: بين التبرير الديني والتوظيف السياسي، مجلة التواصل، جمعية الدعوة الإسلامية طرابلس تحت النشر.
- - صدرت له عشرات المقالات في الصحف العراقية والعربية.
- - كاتب في عدد من المواقع الإلكترونية ولاسيما الجزيرة نت.
- موبايل 00218913240430
- Dhaam3@yahoo.com







# الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية

د. دهام محمد العزاوي

- دكتوراه في العلوم السياسية.
- عمل بين عامي 1995 و 2001 باحثاً متفرغاً في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد ومحاضراً في جامعات بغداد، والنهرين، واليرموك.
- عمل مدرساً وباحثاً في قسم العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة المرقب - ليبيا للفترة من 2001-2005
- يعمل حالياً مدرساً وباحثاً في قسم العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السابع من أكتوبر في ليبيا.
- صدر له «الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي»، دار وائل، عمان، 2003، و«العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات»، دار الثقافة الجديدة، عمان (تحت الطبع).
- كاتب في عدد من المواقع الإلكترونية ولاسيما الجزيرة نت.

أثار الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من انهيار معالم الدولة العراقية تساؤلات مهمة حول مستقبل الوحدة الوطنية في العراق عموماً، والمسألة الكردية في العراق بشكل خاص، في ظل الرعاية الأمريكية للأحزاب الكردية، وطموحاتها المتعلقة بتحقيق الفيدرالية، وضم مدينة كركوك الغنية بالنفط، وتشكيل حكومة وبرلمان كردي مارس كل مظاهر السيادة والاستقلال عن الحكومة المركزية العراقية، وما أعقب ذلك من مشاريع سياسية واقتصادية كرست الواقع الكردي الجديد، مثل قانون إدارة الدولة المؤقت، والدستور الدائم، وقانون تشكيل الأقاليم، ومن ثم الدستور الكردي وقانون الاستثمار في إقليم كردستان. كما أثار تساؤلات أيضاً حول الضمانات التي من الممكن أن تحصل عليها القوى السياسية العراقية الأخرى، من عدم تحول الفيدرالية الكردية إلى مشروع سياسي قومي يهدد سلامة العراق ووحدة أراضيه، لاسيما في ظل استمرار الأحزاب الكردية في سياساتها لتكريس مظاهر السيادة في إقليمها بعيداً عن سلطة الحكومة المركزية. ثم تساؤلات حول الموقف الإقليمي من تصاعد مكتسبات أكراد العراق على حساب تراجع حقوق الأكراد في الدول المجاورة. فهل ستسلم تلك الدول بالأمر الواقع أم أنها ستواصل معارضتها السياسية وضغوطها العسكرية على نحو يمنع انتقال عدوى الوضع الكردي العراقي إلى أقاليمها المتهبة بالعنف والتمرد؟ ثم السؤال الأهم حول حدود التحالف الكردي الأمريكي. فهل سيفي الأمريكيان بوعودهم للأحزاب الكردية في الفيدرالية والسلطة والثروة؟ وهل تدرك تلك الأحزاب أن لتحالفات الولايات المتحدة اشتراطاتهما فحدهما؟ وهل تدرك أن الإخفاقات التي يواجهها المشروع الأمريكي بلا شك على حدود ذلك التحالف؟ ألم يع الأكراد دروساً مع وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر؟ إن هذه الدراسة معنية بالإجابة على تلك التساؤلات



ISBN 978-9953-87-771-6



9 789953 877716



دار العربية للعلوم ناشرون  
Arab Scientific Publishers, Inc.



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

www.neelwafurat.com

نيل وفرات. كوم



جميع كتبنا متوفرة  
على شبكة الإنترنت